

الافتتاحية

المتغيرات في فلسطين والمنطقة

صحيح أنه توجد عوامل عدة دفعت باتجاه المصالحة وكانت من أسبابها، سواء أكان ذلك دور مصر المتجدد، أم أجواء الانتفاضات العربية، أم حراك "الشباب" الفلسطيني وشعاره "الشعب يريد إنهاء الانقسام"، لكن يجب عدم التقليل من دور العامل الداخلي الفلسطيني هذا، لأن "الشعب" ألقى اللوم على كل من "حماس" و"فتح"، الأمر الذي قد أثر في حساباتهما لأغراض مستقبلية، وبخاصة في ظل وجود إمكانية لعقد انتخابات بعد عام من الآن أو ما يقارب.

لكن كلمة "شباب" هي حقيقة مضللة. ففي الدول العربية جمعاء، بما في ذلك فلسطين، يشكل من هم دون سن الخامسة والثلاثين سبعين في المائة من السكان. إذًا، "الشباب" هم الشعب، أو أغلبية عظمى من الشعب. ووضعهم في خانة "الشباب"، على صحتها حرفياً، تبدو وكأنها تضعهم في خانة محاصرة كإقلية. الأقلية هي من هم فوق عمر الأربعين، حتى لو آتت معظم القيادات منهم، ولكنهم قرروا هذه المرة الإصغاء للشعب.

وفي ذكرى النكبة، انتفض الشعب مرة أخرى، وفي سوريا ولبنان وفلسطين وفي مصر أيضاً. ويخطئ من يظن أن مصر خصيصاً مشغولة بقضاياها الداخلية، وأن فلسطين ليست حاضرة في وجدانها. العبرة والمغزى الأساسي للتغيير الذي حصل في مصر، يتعلق أساساً بالمستقبل وليس بالحاضر، حتى لو أن بوادر المستقبل ظهرت بشكل أو بآخر الآن. فمتى كان هناك مجلس نيابي منتخب دون تزوير، لا بد أن يتجاوب هذا المجلس مع تطلعات الشعب، ليس في الأمور الداخلية فحسب، وإنما في الأمور الخارجية أيضاً، وفلسطين أساساً قضية "داخلية" للشعب المصري وليست خارجية.

إن نقل مصر في المنطقة معروف وواضح، ولكن من المتعذر الآن رؤية خط النهاية، وبخاصة مع وجود "ثورة مضادة" تسعى إلى حصر حجم التغيير "وتقليل الخسائر"، يساهم فيها قوى ومصالح داخلية وخارجية أيضاً. وستمر مصر بمراحل عدة، وعبر سنوات عدة، ولكن ما يمكن قوله هو أن مصر لن تعود كما كانت، وستشكل سنداً وعاوناً للجانب الفلسطيني الذي سيزداد كلما ازداد حجم التغيير الداخلي باتجاه أكثر ديمقراطية، الأمر الذي سينعكس في سياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء.



اتفاق المصالحة يبقى أهم بنوده موضع خلاف يهدد بنسفه

صفحة ٢



غزة: اتفاق المصالحة يضع مسار الحراك الشبابي أمام تحديات جديدة

صفحة ١٠



القدس: عمليات هدم ومصادرة واستيلاء بالتزيف لتمهيد المدينة

صفحة ١٥

في هذا العدد أيضاً:

- اتفاق المصالحة: الحكم بعد التنفيذ... ومخاوف التفجير قائمة **صفحة ٤**
- أعباء ثقيلة أمام لجنة المصالحة في ترميم النسيج الاجتماعي **صفحة ٥**
- الانتخابات المحلية... تأجيل في ضوء اتفاق المصالحة **صفحة ٦**
- نحو انتزاع زمام المبادرة **صفحة ٧**
- الحراك الشبابي يبحث عن سبل الضغط لإنجاح مسار المصالحة **صفحة ٨**
- هل تؤسس الثورات العربية لنهوض جديد داعم للقضية الفلسطينية؟ **صفحة ١٢**
- الثورات العربية وتداعياتها على الساحة الفلسطينية **صفحة ١٣**
- حراك شبابي يخضع لأسر العالم الافتراضي **صفحة ١٤**
- غزة على موعد مع مزيد من قوافل التضامن برا وبحرا.. واسرائيل تهدد **صفحة ١٦**
- التصعيد العسكري ضد غزة.. «استحقاق إسرائيلي» لتحقيق أهداف عدة **صفحة ١٧**
- معبّر «إيرز»: بوابة للضغط والابتزاز بحق المرضى والمسافرين **صفحة ١٨**
- غزة: ازدهار السياحة الداخلية على حساب الخارجية **صفحة ١٩**

مخاوف من أن يشكل مجرد تعليق للخلاف حتى أيلول



اتفاق مصالحة يبقى أهم بنوده موضع خلاف يهدد بنسفه

حسام عز الدين

"حماس" لاستثمار الزيارة من أجل إعادة عجلة الحوار مرة أخرى، أي خلاف حول ماذا يسبق: تشكيل الحكومة أم التوافق عبر الحوار؟ وهو ما بدا كأنه جدل أقرب إلى: أيهما أسبق الدجاجة أم البيضة؟!

في المقابل، فإن اتفاق المصالحة يهدد عملياً بالعودة إلى ما أثارته مبادرة الرئيس عباس بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وللمجلس وطني، من إشكالية بين الطرفين، عما إذا كان الأسبق الاتفاق على القضايا الخلافية، أم حسم الخلافات عبر صناديق الاقتراع. فقد وقع الاتفاق، ولكن يبقى أن هناك قضايا خلافية لم يحسمها التوقيع.

وكان بدا كأن الأمور تطورت بسرعة بين الطرفين، فقبل ساعات قليلة من الإعلان عن توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة، قال مسؤولون كبار من حركة "فتح" إن مبادرة الرئيس بالتوجه إلى غزة لتشكيل حكومة وحدة، تتولى مهمة الإعداد لانتخابات عامة، لن يكتب لها النجاح في ظل موقف حركة "حماس" من هذه المبادرة.

وقال أحمد إنه لا يعتقد "شخصياً" أن مبادرة الرئيس سيكتب لها النجاح في ظل المواقف الراضية لها من قبل حركة "حماس". وكشف النقاب عن أن "حماس"، وبعبارة عن تصريحات العلنية بشأن مبادرة عباس، طرحت شرطين قبيل توجه الرئيس إلى القطاع، الأول -حسب عزام- أن يلتقي الرئيس عباس مع رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، ولو لساعة واحدة في تركيا، والثاني تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية لمدة عام.

وأضاف أحمد: الرئيس رفض اللقاء بمشعل في أي مكان في العالم، قبل الاتفاق على تشكيل الحكومة، لذلك اعتقد شخصياً أن مبادرة الرئيس عباس انتهت.

بدوره، أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووزير العمل في حكومة سلام فياض، أحمد مجدلاوي، أن "حماس" طلبت تحقيق شرط ثالث، وهو أن تجرى الانتخابات للمجلسين التشريعي والوطني وتأجيل الانتخابات الرئاسية، وهذه الشروط الثلاثة نقلها وزير الخارجية التركي للقيادة الفلسطينية. وهو ما نفتحه أوساط من حركة "حماس" لاحقاً.

وقال قيادي من "حماس" في الضفة الغربية، رفض

الشعب بسام الصالحي، من يتفق على أن تشكيل الحكومة بقرار رئاسي "قد يبعد هذه الحكومة عن المساءلة، وقد يبقى المجال مفتوحاً أمام أي من الأطراف، سواء "فتح" أو "حماس"، للتعامل من الاتفاقية وفرط الحكومة المقبلة، لأنه لا يوجد إطار دستوري يحكم عملها".

لذلك، فقد دعا الصالحي باسم حزب الشعب، إلى الاحتكام في آلية تشكيل الحكومة المقبلة، إلى القانون الأساسي الفلسطيني، باعتباره الناظم الدستوري والقانوني لعمل السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية.

وما قاله الصالحي، إنما يعني أن تتم دعوة المجلس التشريعي للانعقاد، وانتخاب هيئة رئاسة جديدة، ومن ثم أن يتم عرض الحكومة المقبلة على المجلس، ويجري نقاش برنامج عملها داخل المجلس قبل الشروع في منحها الثقة.

لكن تعقيدات تلوح في الأفق، وبخاصة بالنسبة لحركة "حماس" التي تتمتع بالأغلبية البرلمانية، على الرغم من وجود العديد من نوابها في سجون الاحتلال، وتمثل في إمكانية أن تعلن الحكومة المقبلة، بعد منحها الثقة، التزامها بشروط الرباعية، لاسيما الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف.

وإن منحت "حماس" ثقتهامثل هذه الحكومة، تكون الحركة قد ذهبت بعيداً في انخراطها بالنظام السياسي الفلسطيني المستند إلى أوسلو، بشكل صارخ لا لبس فيه، وستجدو الحركة حينها للقاصي والداني كأنها لا تختلف حتى سياسياً عن حركة "فتح".

وهناك من يعتقد أن المخرج الوحيد لحركة "حماس" من هذه المعادلة المعقدة، يتمثل في الموافقة على أن تتشكل الحكومة المقبلة بقرار من الرئيس، الذي يعلن بنفسه برنامجها السياسي، وهو ما يعني أن تبقى "حماس" بعيدة عن إشكالية منح الثقة لهذا البرنامج من عدمه.

جدل ما قبل التوقيع

كان أبرز نقاط الخلاف بين "فتح" و"حماس" بشأن زيارة الرئيس عباس إلى غزة، يتعلق بهدف الرئيس من الزيارة، من حيث السعي إلى تشكيل حكومة مستقلين تحضر لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، قبل البدء في أي حوار مع "حماس" بشأن القضايا الخلافية القائمة، مقابل سعي

يقول أحد المشاركين في التوقيع على اتفاق المصالحة المصرية في الرابع من الشهر الحالي، بعدما اكتشف الطرفان أنها وقعا على الورقة القديمة دون أن يلتفت أحد منهما إلى أن ديباجة الورقة كانت لا تزال تشير بالإشادة إلى الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك!

والبلاد، وأن هذه الحكومة لا تمثل إلا الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، فلماذا عهدت لها مهمة توفير الأجواء لانتخابات المجلس الوطني، على الرغم من أن المجلس الوطني هو من اختصاص منظمة التحرير؟

– إذا كان أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء طبيعياً في المجلس الوطني، فلماذا تجرى انتخابات مترامنة في الأراضي الفلسطينية للمجلسين التشريعي والوطني؟ أي من سينتخب الفلسطينيون في صندوق المجلس الوطني؟ – لماذا يقول عدد من الموقعين على الاتفاق إن المصالحة قد لا تتم على الأرض إلا بعد الانتخابات العامة المقبلة (بعد عام)؟

تشكيل الحكومة

يسود اعتقاد لدى سياسيين، ومنهم من شارك في التوقيع على اتفاق المصالحة، أن الحكومة المقبلة سيتم تشكيلها وفقاً لقرار رئاسي يصدره الرئيس محمود عباس، يأخذ صفة القانون، في حين يطالب آخرون بأن يكون المجلس التشريعي "معبراً إجبارياً" لآية حكومة يتم تشكيلها.

ويرى أصحاب الرأي الأول، الذي قد تدعمه حركة "حماس" وآخرون، أن تشكيل الحكومة بقرار رئاسي يأخذ صفة القانون، قد يوفر الكثير من الإجراءات التي تسبق تشكيل هذه الحكومة، ومنها على سبيل المثال دعوة الرئيس عباس للمجلس التشريعي للانعقاد وافتتاح دورته العادية لانتخاب هيئة رئاسة جديدة.

وهل يعني هذا الأمر أن تتشكل رئاسة المجلس التشريعي من "فتح" و"حماس" وفصائل أخرى، مثل الجبهة الشعبية، كونها الفصيل الثالث صاحب المقاعد البرلمانية الأكثر (ثلاثة مقاعد)؟ ومن المعارضين لهذا الرأي، ومنهم الأمين العام لحزب

مال أحد أعضاء وفد "فتح" وهمس في أذن رئيس الوفد عزام أحمد، قائلاً: لقد وقعنا على الورقة على الرغم من أنها تحمل اسم مبارك، فرد أحمد: لا تقل ذلك كي لا يتراجع وفد "حماس" عن التوقيع!

وكانت سرعة توقيع حركة "حماس" على الورقة المصرية محط اهتمام إعلامي، ليس على الصعيد المحلي فقط، بل وعلى الصعيد المصري، وهو الأمر الذي دفع الباحث في مركز الأهرام للدراسات عماد جاد للتساؤل عن سبب السرعة المفاجئة في التوقيع، وهل من الممكن أن تصمد المصالحة إلى ما بعد أيلول المقبل؟

ومما يفاقم مثل هذه المخاوف أن محضر الاجتماع الذي وقع عليه وفدا "فتح" و"حماس" في لقاء الحركتين في السابع والعشرين من نيسان الماضي، لم يتضمن أي سقف زمني لتنفيذ أي من بنود الاتفاق، سوى مسألة الانتخابات التشريعية والرئاسية وللمجلس الوطني (بعد عام).

وإن كان الوفدان لم ينتبها إلى بقاء اسم الرئيس المصري السابق على الورقة التي وقعا عليها، ولم يتم تحديد سقف زمني لتنفيذ أي مما اتفقا عليه، فهل هذا يشير إلى ما عبر عنه الباحث المصري من شكوك بشأن إمكانية أن يصمد اتفاق المصالحة إلى ما بعد أيلول المقبل، بما يحمله من استحقاقات؟

ابتهاج... وأسئلة

وعلى الرغم من الابتهاج العارم في الساحة الفلسطينية احتفاءً بتوقيع الاتفاق، والانزعاج الكبير من الجانب الإسرائيلي، الذي عبرت عنه حكومة الاحتلال بوقف تحويل المستحقات الضريبية إلى السلطة، فإن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه أبقى الباب مفتوحاً على مصراعيه للعديد من الأسئلة:

– لماذا لم يتم تحديد سقف زمني لكثير مما اتفق عليه؟
– إن كانت مهمة الحكومة القادمة تسيير أوضاع العباد



نص المحضر الحرفي الموقع من «فتح» و«حماس»

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي «فتح» و«حماس» في القاهرة يوم ٢٧-٤-٢٠١١ لبحث القضايا الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني للعام ٢٠٠٩.

اتفق الطرفان على أن تكون التفاهات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المباحثات ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تتمثل التفاهات التي اتفقت عليها حركتا «فتح» و«حماس» في الآتي:

١- الانتخابات:

أ- لجنة الانتخابات:

- اتفق الطرفان («فتح» و«حماس») على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس الفلسطيني ليصدر مرسوما بتشكيل هذه اللجنة.

ب- محكمة الانتخابات:

- اتفق الطرفان («فتح» و«حماس») على ترشيح ما لا يزيد على (١٢) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع للرئيس الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

ج- توقيت الانتخابات:

- تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني مترامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

٢- منظمة التحرير الفلسطينية:

- اتفقت حركتا «فتح» و«حماس» على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتطبيق، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣- الأمن:

التأكيد على تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بشأنها، وتكون من ضباط مهنيين بالتوافق.

٤- تشكل الحكومة:

أ- اتفقت حركتا «فتح» و«حماس» على تشكيل الحكومة الفلسطينية من كفاءات وطنية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق.

ب- مهام الحكومة:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.

- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.

- متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار الإسرائيلي.

- متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني وفقاً لصلاحياتها.

- معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.

- توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

- تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

٥- المجلس التشريعي:

اتفق الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني طبقاً للقانون الأساسي.

ووقع هذا المحضر عن حركة «فتح» عزام الأحمد، وعن حركة «حماس» موسى أبو مرزوق.

شهر أيلول مزدهم بالاستحقاقات

وفي الوقت الذي يدور فيه الحديث عن استحقاقات شهر أيلول، لاسيما بشأن إمكانية توجع القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وحدودها، حسب "وعد" الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن تكون فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة بحلول اجتماع الجمعية العامة في أيلول، كما سيكون هذا التاريخ هو موعد انتهاء خطة العامين لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، كما أعلنتها رئيس الوزراء سلام فياض، إلا أن حركة "حماس" تنتظر أيضاً استحقاقات في هذا الشهر.

فحتى ساعات قبل التوقيع على اتفاق المصالحة، كانت حركة "فتح"، ومسؤولون من فصائل أخرى، يرون أن "حماس" تنتظر هي الأخرى شهر أيلول، ولكن لمعرفة نتائج الانتخابات المصرية، وليس التوجه نحو الأمم المتحدة، فضلاً عن التطورات في سوريا والأردن.

وردد الأحمد، أكثر من مرة، أن حركة "حماس" تراهن على الانتخابات البرلمانية التي من المفترض أن تجري في مصر في أيلول المقبل.

وقال: "حماس" تراهن على وصول الإخوان المسلمين إلى دفة الحكم في مصر، وبالتالي فإن المعادلة السياسية المصرية ستتغير، لذلك هي تحاول إرجاء كل شيء إلى ما بعد ذلك التاريخ.

ويرأيه، فإن "حماس" تراقب أيضاً، إن كانت الأمم المتحدة ستقدم للفلسطينيين شيئاً ما في ذلك التاريخ أم لا، مضيفاً في تصريحاته قبل فترة وجيزة من توقيع الاتفاق، "وبالتالي أعتقد أن كل شيء سيتم إرجاؤه إلى ما بعد شهر أيلول".

ويطرح ما قاله الأحمد السؤال التالي: هل ستتغير المعادلة التوافقية الفلسطينية، إذا لم تحصل القيادة الفلسطينية على اعتراف بالدولة في أيلول، أو إذا قبلت العودة إلى المفاوضات وفق شروط جديدة؟

صحيح أن الرئيس عباس كان أدلى بتصريحات صحافية، أشار فيها إلى إمكانية انهيار السلطة الوطنية بعد شهر أيلول، في حال لم توافق الأمم المتحدة على قيام الدولة الفلسطينية، لكنه قال أيضاً إنه مستعد للتفاوض عن التوجه إلى الأمم المتحدة إذا أصدرت اللجنة الرباعية الدولية بياناً يعتمد مضمون البيان الثلاثي البريطاني الفرنسي الألماني، بما يفتح أمامه باب المفاوضات من جديد.

ويبقى ذلك باب الخيارات مفتوحاً بما يترتب على كل منها من تداعيات على مسار المصالحة التي تفترق حتى الآن للتوافق على البرنامج السياسي. ويشار في هذا السياق إلى تشكيل لجنتين، واحدة في منظمة التحرير الفلسطينية، وأخرى من اللجنة المركزية لحركة "فتح"، بحيث تتولى كل لجنة على حدة دراسة الخطوة الفلسطينية عقب شهر أيلول، سواء من حيث الإبقاء على السلطة، أو التوجه إلى الأمم المتحدة، أو البحث في خيارات أخرى.

وكان مسؤول كبير في حركة "فتح" قال قبل المصالحة: لا يعلم أحد الخيار الذي من الممكن العمل به، فكل الأبواب ستكون مفتوحة، لكن الشيء المتفق عليه أنه لا يمكن الإبقاء على شكل السلطة الفلسطينية القائم تحت الاحتلال.

وفي غياب البرنامج الزمني الفعلي لتنفيذ بنود اتفاق المصالحة، والاتفاق على البرنامج السياسي، وصلاحيات ودور كل من الإطار القيادي المؤقت واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولف إعادة بناء المؤسسة الأمنية بشكل موحد في الضفة والقطاع، وترقب طرفي معادلة الخلاف أو الاتفاق، "حماس" و"فتح"، لاستحقاقات شهر أيلول وفق حسابات كل طرف، مع تهميش دور الفصائل الأخرى، هل يمكن اعتبار اتفاق المصالحة مجرد تعليق للخلاف حتى أيلول، أم أن هذا الشهر قد يجلب الفرج للجميع؟!

كشف اسمه، "لو سألتني الرئيس عباس عن الحل لقلت له إن الحل هو الجلوس مع مشعل".

وقد يكون ما قاله هذه القيادي هو ما يفسر ما قاله عباس إن قرار حركة حماس "مرتبط بالخارج".

وفي سياق محاولات الرئيس عباس إقناع أكبر عدد من قيادي حركة "حماس" بمبادرته، التقى في مقر الرئاسة بمدينة رام الله وفداً من نواب "حماس" برئاسة رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك، الذي قال عقب اللقاء للصحافيين إن اللقاء مع عباس "كان حميمياً"، لكن مسؤولاً في حركة "فتح" قال إن قياديي "حماس" في الضفة الغربية لا يمتلكون القرار.

وكان الرئيس فاجأ أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير خلال اجتماعه في ١٦ آذار الماضي، بإعلانه عن استعداده التوجه إلى قطاع غزة لتشكيل حكومة وحدة من المستقلين، تتولى الإعداد للانتخابات التشريعية ورئاسية مقبلة، حيث أكد أكثر من مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أن المبادرة التي طرحها الرئيس لم يكن يعلم بها سوى قلة قليلة جداً، قبل أن يطلعها.

واستبق رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية مبادرة الرئيس عباس بيوم واحد، حينما دعاه إلى زيارة غزة، وبالتالي اعتبرت حركة "حماس" أن مبادرة عباس جاءت رداً على دعوة هنية، ولذلك رحبت بالزيارة ولم ترحب بالمبادرة.

وجدد الرئيس تمسكه بمبادرته، حينما كرر في تصريحات لاحقة، ما تضمنته، بالقول "قدمت مبادرة في السادس عشر من الشهر الماضي (آذار)، وقلت أنا على استعداد للذهاب إلى غزة من أجل تشكيل حكومة مستقلين، حكومة تكنوقراط، تقوم بعملين، الأول إعادة بناء غزة، والثاني تحديد موعد للانتخابات، كل العالم وافق عليها دون استثناء، وإلى الآن "حماس" لم تعط جواباً إيجابياً".

وأضاف عباس: سمعنا ردود فعل سلبية، لا نأخذها، ننتظر جواباً إيجابياً. في أي لحظة نقول "حماس" نعم، سآذهب إلى غزة وننهي هذا الموضوع في ٢٤ ساعة، ونضع القطار على السكة لنُدفع بكل القضايا إلى الأمام وننهي الانقسام.

وأكد الأحمد أن طبيعة الحوارات المسبقة التي دارت، بعيداً عن الإعلام، أعطت زخماً قوياً ساهم في التوقيع على الاتفاق، وقطعت الطريق على من لم يُرد لهذه المصالحة أن تتم. وأشار الأحمد إلى أن تنفيذ الحكومة المقالة لحكم الإعدام بأحد الضباط السابقين في يوم التوقيع على اتفاق المصالحة، وقف وراءه أشخاص لا يرغبون في أن تتم المصالحة.

وبالمقابل، تعامل وفدا "حماس" و"فتح" بشكل سري، بعيداً عن وسائل الإعلام أيضاً، حيث توجه وفد "فتح"، تحت غطاء الرغبة في لقاء أحزاب وقيادات مصرية، إلا أن الغاية كانت الالتقاء بوفد من حركة "حماس".

وقال الأحمد: أصبحنا نتعامل مع الإشارات الإيجابية التي نقلها البرغوثي عن مشعل، وبقيت القيادة المصرية معنا على الخط، ومع "حماس"، وبدأت الترتيبات لعقد الاجتماع، حيث حددنا أن يجري الاجتماع دون حوار، للتوقيع على الورقة المصرية ونفاهات دمشق، ومبادرة الرئيس "أبو مازن"، أو مبادرة "أبو مازن" فقط.

وكان وفداً "فتح" و"حماس" تواجداً في القاهرة، على إيقاع ارتفاع وتيرة الأحداث في سوريا، في وقت كان فيه الأحمد قد سعى أصلاً إلى ترتيب عقد لقاء بين الرئيس عباس والرئيس بشار الأسد في دمشق، وبخاصة عقب ما أعلنه وزير الخارجية السوري عن موافقة بلاده على مبادرة الرئيس عباس، لكن الأحداث التي وقعت في مدينة درعا ألغت هذه التحضيرات.

وقال الأحمد: الظروف الموضوعية بدأت تشير إلى النجاح المبكر لهذا الاجتماع (في القاهرة).

وبناء على ما تم تخطيطه من قبل المصريين في سياق الترتيبات المسبقة للاجتماع بين وفدي "فتح" و"حماس" فقط، تم تحديد عقد ثلاث جلسات، إلا أن الأحمد قال للمصريين "جلسة واحدة تكفي"، وأعلن وفد "حماس" موافقته بعد نصف ساعة على الاجتماع، عندها اتصل الأحمد مع الرئيس الذي أبدى اندهاشه "الإيجابي" من سرعة الموافقة. ونوه الرئيس في كلمته أمام جلسة المجلس الثوري الأخيرة، إلى الاتصال الذي تلقاه من الأحمد، وقال "تفاجأت حينما قال لي عزام إنهم وافقوا على التوقيع، وتفاجأت بالمفهوم الإيجابي وليس السلبي".

وبناء عليه، تم ترتيب الحفل الختامي للتوقيع بوجود الرئيس وقادة من باقي الفصائل.

وخيمت أجواء من الرضا التام في أوساط وفد حركة "فتح"، وأيضاً الرئيس، إزاء الخطاب الذي ألقاه مشعل خلال حفل المصالحة، لاسيما أن هناك من اعتبر أن خطابه تلائم مع البرنامج السياسي لحركة "فتح" وللسلطة الوطنية.

وأثناء الإعداد للتوقيع وخلالها، يقول الأحمد إن القيادة الفلسطينية أجرت العديد من الاتصالات مع مختلف الأطراف والجهات الدولية، ومنها الإدارة الأميركية.

كشف اسمه، "لو سألتني الرئيس عباس عن الحل لقلت له إن الحل هو الجلوس مع مشعل".

وقد يكون ما قاله هذه القيادي هو ما يفسر ما قاله عباس إن قرار حركة حماس "مرتبط بالخارج".

وفي سياق محاولات الرئيس عباس إقناع أكبر عدد من قيادي حركة "حماس" بمبادرته، التقى في مقر الرئاسة بمدينة رام الله وفداً من نواب "حماس" برئاسة رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك، الذي قال عقب اللقاء للصحافيين إن اللقاء مع عباس "كان حميمياً"، لكن مسؤولاً في حركة "فتح" قال إن قياديي "حماس" في الضفة الغربية لا يمتلكون القرار.

وكان الرئيس فاجأ أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير خلال اجتماعه في ١٦ آذار الماضي، بإعلانه عن استعداده التوجه إلى قطاع غزة لتشكيل حكومة وحدة من المستقلين، تتولى الإعداد للانتخابات التشريعية ورئاسية مقبلة، حيث أكد أكثر من مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أن المبادرة التي طرحها الرئيس لم يكن يعلم بها سوى قلة قليلة جداً، قبل أن يطلعها.

واستبق رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية مبادرة الرئيس عباس بيوم واحد، حينما دعاه إلى زيارة غزة، وبالتالي اعتبرت حركة "حماس" أن مبادرة عباس جاءت رداً على دعوة هنية، ولذلك رحبت بالزيارة ولم ترحب بالمبادرة.

وجدد الرئيس تمسكه بمبادرته، حينما كرر في تصريحات لاحقة، ما تضمنته، بالقول "قدمت مبادرة في السادس عشر من الشهر الماضي (آذار)، وقلت أنا على استعداد للذهاب إلى غزة من أجل تشكيل حكومة مستقلين، حكومة تكنوقراط، تقوم بعملين، الأول إعادة بناء غزة، والثاني تحديد موعد للانتخابات، كل العالم وافق عليها دون استثناء، وإلى الآن "حماس" لم تعط جواباً إيجابياً".

وأضاف عباس: سمعنا ردود فعل سلبية، لا نأخذها، ننتظر جواباً إيجابياً. في أي لحظة نقول "حماس" نعم، سآذهب إلى غزة وننهي هذا الموضوع في ٢٤ ساعة، ونضع القطار على السكة لنُدفع بكل القضايا إلى الأمام وننهي الانقسام.

ومن جانبها، طالبت حركة "حماس" بأن تفتح زيارة عباس الحوار مجدداً حول القضايا العالقة في ملف المصالحة الداخلية، وبخاصة فيما يتعلق بالملف الأمني، من خلال جلوس حركة "فتح" على طاولة الحوار للاتفاق على جميع القضايا الخلافية تمهيداً لإنهاء الانقسام وإتمام المصالحة. وقال النائب مشير المصري، الناطق باسم كتلة "حماس" البرلمانية، إن الحركة رحبت "باستجابة السيد محمود عباس لمبادرة رئيس الوزراء إسماعيل هنية بالقدوم لقطاع غزة بهدف الحوار والوصول للمصالحة".

وأضاف المصري، في تصريحات صحافية، "نعتمد أن حركة "حماس" جادة في دعوتها حركة "فتح" للحوار لإنهاء الانقسام، ونتمنى أن تكون استجابة عباس جادة وحقيقية، وأن يأتي بقلب وعقل مفتوحين للجلوس إلى طاولة الحوار الفلسطينية في غزة، والتوصل إلى مصالحة حقيقية ودائمة وليست مؤقتة".

وهناك من اعتبر أن حركة "حماس" لا تريد الانتخابات، التي تعتقد أنها وفق دعوة مبادرة الرئيس ستكون بمثابة الباب الدوار الذي سيخرجها من مستوى الحكم في النظام السياسي الفلسطيني على مستوى السلطة كما دخلت منه. لكن الرئيس عباس قال إنه لا يريد في زيارته إلى غزة حواراً، وإن الحوار أشعب بحثاً لشهور طويلة.

وقال الأحمد: لقد وافقنا على كل ما طالبت به "حماس" في الورقة المصرية، ونحن أصلاً لنا تحفظات على الورقة، وموافق ذلك على الورقة نفسها.

وحدد الرئيس في مبادرته، سقفاً زمنياً للحكومة التي قصدتها، في التحضير للانتخابات التشريعية ورئاسية ومجلس وطني، خلال ستة أشهر (أو ما يتفق عليه)، لكن سؤالاً يلوح في الأفق حول مدى دستورية وصلاحيات هذه الحكومة المشكلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما من حيث التحضير والإعداد للانتخابات تتعلق بالمجلس الوطني، التي من المفترض أن تكون من مهام منظمة التحرير الفلسطينية.

في النهاية وقّع الاتفاق، وظل هذا السؤال مطروحاً، فالحكومة التي سيتم تشكيلها ستحتاج إلى نيل الثقة من المجلس التشريعي المعطل، و"التشريعي" تسيطر عليه حركة "حماس"، وبالتالي فإن انعقاد المجلس لمنح الثقة للحكومة سيحتاج إلى اتفاق مسبق بين حركتي "فتح" و"حماس".

لكن كل المواقف التي رافقت طرح مبادرة الرئيس، تلاشت خلال أيام قليلة، حينما تفاجأ الجميع بلقاء الأحمد وعضو

"اتفاق المصالحة": الحكم بعد التنفيذ.. ومخاوف التفجير قائمة

حسن جبر



ما أن توصلت الفصائل الفلسطينية في القاهرة إلى اتفاق لإنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية حتى ارتفعت كثير من التساؤلات والتوقعات المتعلقة بدءاً من القدرة على إنهاء الانقسام وصمود الاتفاق، مروراً بطرح التساؤلات والأسئلة المتعلقة بكيفية حل القضايا العالقة، وبخاصة في مجالات الأمن والحكومة ومنظمة التحرير والانتخابات، بعد أن وفر اتفاق المصالحة الخطوط العامة دون الخوض في التفاصيل الدقيقة.

وعلى الرغم من إعلان الجميع تمسكه بإنجاح المصالحة والتطبيق الأمين للاتفاق، فإن كثيراً من المراقبين يتوقعون مواجهة صعوبة في تطبيق الاتفاق، منطلقين من مقولة أن الشيطان يكمن في التفاصيل.

وقال الدكتور عبد الله أبو سمهدانة، أمين سر حركة "فتح" في قطاع غزة، في حديث لـ "آفاق برلمانية"، إن الحركة حريصة على إنجاز الاتفاق لإنهاء الانقسام المدمر الذي استفادت منه إسرائيل.

ويراهن أبو سمهدانة على فعالية الدورين المصري والعربي لإنجاح الاتفاق ومراقبته، مؤكداً أن اللجان المشرفة على تطبيق الاتفاق ستكون تحت إشراف مصري وعربي. وأضاف: حتى الآن، لم تبدأ اللجان عملها، وأتوقع أن تبدأ اللجان العمل نهاية الأسبوع الأول بعد توقيع الاتفاق. كما توقع أبو سمهدانة أن يعود منتسبو الأجهزة الأمنية والموظفين في الوزارات كافة إلى أعمالهم كالمعتاد، لافتاً إلى أن ذلك مرتبط بعمل اللجان.

المعتقلون السياسيون

وتبدي حركة "حماس" اهتماماً بملف المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية باعتباره الأكثر أهمية وعلى رأس الأولويات التي لا يمكن القفز عنها، وفق ما جاء في تصريحات صحافية أدلى بها صلاح البردويل عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، الذي أكد أن حل هذا الملف يساهم في بناء جسور الثقة وتعزيز الشعور بأن هذا الاتفاق قابل للتطبيق، لافتاً إلى أنهم أصروا وسيظلون مصرين على ضرورة أن يتم الإفراج فوراً عن المعتقلين السياسيين.

وتوقع البردويل أن تكون الأمور "أكثر صعوبة إن لم تحل قضية المعتقلين السياسيين". كما تصر "حماس" على أن تؤمن المصالحة ثلاثة أمور تشمل الاتفاق على برنامج سياسي وطني يتوافق عليه الجميع، وأن تؤمن مرجعية نازمة، من خلال إعادة بناء منظمة التحرير بمشاركة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي وكل الجهات الفلسطينية، إلى جانب تأمين شراكة سياسية وأمنية حقيقية.

هنية: التخوفات مشروعة

ويذهب إسماعيل هنية، رئيس الوزراء المقال، إلى حد القول إن هناك تخوفات مشروعة حول مصير المصالحة. وأكد أمام حشد كبير من السياسيين والوجهاء في قطاع غزة أن "التحديات موجودة والطريق فيه عقبات، ويوجد تخوفات من الاحتلال، إلى جانب الخوف من التعاطي الأميركي والأوروبي مع المصالحة والحكومة المقبلة، والتخوفات من القدرة الفلسطينية على استيعاب الاستحقاقات المترتبة على المصالحة".

وعن المطلوب لإنجاح المصالحة؛ أكد هنية على ضرورة تنفيذ ما تم التوقيع عليه بأربع خطوات عملية "تشمل تشكيل حكومة التوافق الوطني، والتوافق على المستقلين الذين سيكونون ضمن القيادة الوطنية المؤقتة، والعمل على إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين بلا استثناء، وإطلاق خطاب إعلامي إيجابي ووقف الحملات الإعلامية".

ونوه إلى أهمية "أن يشمل الاتفاق تشكيل اللجنة الأمنية العليا، والاتفاق على تشكيل لجنة الانتخابات العليا بالتوافق، والاتفاق على تشكيل محكمة الانتخابات كما نص الاتفاق".

كما تحدث هنية عن "أهمية وجود برنامج سياسي مشترك حتى لا تبقى المسائل متروكة، إلى جانب تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، فهو من سيمنح الثقة للحكومة القادمة ويقود العملية التشريعية".

وشدد على ضرورة "التطبيق الأمين والمتوازي للاتفاق في الضفة أو القطاع، وتطبيق الاتفاق بكل حذافيره، وعدم الخضوع للابتزاز السياسي والمالي".

ولم يقلل هنية من "ضرورة أن تغلب الأسر المكلومة روح التسامح والمصالحة والتصالح ونشر ثقافة والوئام، وأن تقفز على الجراح والتعامل مع لجنة المصالحة الاجتماعية بإيجابية من أجل الله والشعب والقضية".

"الشعبية": "فتح" و"حماس" استأثرتا بالشأن الفلسطيني

التوصل إلى اتفاق المصالحة عزز الثقة لدى الفصائل بإمكانية تجاوز نقاط الخلاف بين الأطراف المختلفة، وفق ما قال الدكتور رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو لجنة الحوار الوطني، الذي أكد أن التوقيع على ورقة المصالحة يثبت القدرة على إيجاد مخرج لكل المعضلات والعقبات عند امتلاك الإرادة الحقيقية.

وجدد مهنا، في حديث لـ "آفاق برلمانية"، المطالبة بصوغ إستراتيجية فلسطينية تستند إلى وثيقة الوفاق الوطني، مؤكداً أن "الرئيس ومشعل طرحا في خطابيهما خلال الاحتفال بتوقيع المصالحة برنامجاً سياسياً غير متوافق عليه، الأمر الذي يؤكد ضرورة التوافق على هذه الإستراتيجية خلال فترة وجيزة، والدعوة إلى مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، يبحث آليات تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المنصفة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفتح كل الخيارات الكفاحية بديلاً عن المفاوضات والتسوية واشترطات الرباعية الدولية".

ونوه إلى "ضرورة اعتماد مبدأ التمثيل النسبي للانتخابات الرئاسية والتشريعية، والمجلس الوطني القادمة، حتى يستطيع الكل الفلسطيني المشاركة فيها بحجمه، وبخاصة أن حفل التوقيع على المصالحة أكد أن حركتي "فتح" و"حماس" استأثرتا بالشأن الفلسطيني".

"الديمقراطية": تعارض في مجال النظام الانتخابي

بدوره، يعتقد طلال أبو ظريقة، عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية، بضرورة إزالة التعارض القائم في مجال النظام الانتخابي للنظام السياسي الفلسطيني.

وقال: لا يعقل أن يقوم النظام السياسي الفلسطيني (منظمة التحرير والسلطة الوطنية) على نظامين انتخابيين مختلفين، حيث ينص الاتفاق على تنظيم انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل، في حين تعتمد انتخابات المجلس التشريعي وفق النظام المختلط (٧٥٪ للتمثيل النسبي، و٢٥٪ وفق نظام الدوائر). وأكد أبو ظريقة أن هذا الأمر يخل بالنظام السياسي، لافتاً إلى أن ذلك "جزء من الصراع لتعريف مواقع كل طرف، باعتبار أن "حماس" تستفيد من الدوائر أكثر من التمثيل النسبي".

حزب الشعب يطالب بطرح الحكومة على التشريعي

وعلى الرغم من التوافق على إنشاء حكومة من المستقلين وتوقيع البدء في إعلانها خلال شهر من توقيع الاتفاق، فإن الفصائل ما زالت تختلف على تفاصيل هذه الحكومة ومرجعيتها، ما يؤكد أهمية التوافق على الإطار الدستوري للحكومة، كما قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

وشدد العوض على ضرورة أن تطرح حكومة المستقلين إلى المجلس التشريعي لنيل الثقة كي يتمكن "التشريعي" من مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها.

ويعتقد العوض بضرورة الحفاظ على قوة الدفع للمصالحة، التي تشمل الدور المصري والنجاحات الدولية إلى جانب دور الشباب والشعب.

ويتفق مع أبو ظريقة في عدم جواز وجود نظامين انتخابيين في نظام سياسي واحد، إلا أنه أكد أن "حزب الشعب آثر عدم تسجيل أي تحفظ على الاتفاق حتى لا يتم فتح باب التحفظات والاعتراضات".

ونوه إلى وجود خطر من أصحاب المصالح لتعطيل الاتفاق والمماطلة في التنفيذ، معتبراً أن "المعيار الأساس يشمل كيفية التعامل مع الوضع الجديد وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين".

"النضال" تحذر من المحاصصة في الأمن

المتابعون للشأن الفلسطيني يؤكدون أن الملف الأمني سيكون من أكثر الملفات تعقيداً في إطار المصالحة، كما يقول محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، وعضو اللجنة الأمنية في حوار القاهرة.

وبرأي الزق، فإن اللجنة الأمنية ستعمل في غزة أكثر منها في الضفة الغربية، مشيراً إلى أن "تعيين أي كادر أمني من "حماس" في الضفة سيغني اعتقاله من إسرائيل".

وقال: ربما يتم الحديث في الضفة الغربية عن العقيدة الأمنية للأجهزة، إلا أن قضية دمج عناصر وقادة من "حماس" في الأجهزة الأمنية سيكون صعباً للغاية.

وأضاف: إن مطالبة "حماس" بالعمل في الأجهزة الأمنية بشكل متواز سيكون من العبث، متوقفاً "أن يتدخل الطرف العربي والمصري في هذا الملف بشكل كبير كما وعدوا".

وأكد أن "هناك اتفاقاً سابقاً على عودة نحو ٣ آلاف منتسب سابق للأجهزة الأمنية العاملة في قطاع غزة، على أن يتم البدء في تنفيذ العودة التدريجية لباقي العناصر". وحذر الزق من المحاصصة في القضية الأمنية وتقاسم الأجهزة الأمنية، مشدداً على أهمية إبعاد الأجهزة عن العمل السياسي.

بدوره، دعا عبد العزيز قديح، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، إلى ترجمة اتفاق المصالحة بخطوات عملية ملموسة على أرض الواقع، لافتاً إلى أن "النجاح في تطبيق الاتفاق يتطلب تأمين حاضنة عربية لحمايته، وتوفير مقومات الحماية السياسية له في مواجهة الضغوط الأميركية والابتزاز الإسرائيلي الهادف لتعطيل المصالحة الفلسطينية".

وطالب قديح بوضع آليات لجدولة مراحل تنفيذ الاتفاق، وعدم تجاوز السقف الزمني الذي تم تحديده، مؤكداً أن "متابعة التنفيذ شأن وطني عام يتطلب تغليب المصالح الوطنية العليا لشعبنا فوق كل اعتبار".

الشوا: حكومة الكفاءات تسهل التعامل مع العالم

من جانبها، حذرت النائبة المستقل في المجلس التشريعي راوية الشوا من أي إخلال في تنفيذ اتفاقية المصالحة، "لأنه سيؤدي إلى عواقب لا تحمد عقباه"، مؤكداً أن "تشكيل حكومة وفاق وطني من كفاءات مهنية

وترك الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أن يساعد الحكومة على التعامل مع العالم".

وتعتقد الشوا أن "مهام الحكومة يجب أن تشمل البدء الفوري والفاعل في إنجاز مهامها الكبيرة والكثيرة، لاسيما إعمار قطاع غزة، والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية، وإعادة الحياة للوضع الاقتصادي المتردي في القطاع وبقية المناطق الفلسطينية، وتحقيق المصالح الحياتية للشعب الفلسطيني بشكل موحد، ومنها قضايا الحج والعمرة، وامتحانات الثانوية العامة، وإصدار جوازات السفر لمواطني القطاع بسهولة، وتيسير التصدير والاستيراد، وحتى مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل فتح الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، الذي بدوره سيقضي الانقسام الجغرافي قائماً بين شقي الوطن".

الشقاقي: لجنة عربية في غزة لمراقبة عمل اللجنة الأمنية

من جانبه، قال عبد العزيز الشقاقي، رئيس تجمع الشخصيات المستقلة، "إن اللجنة الأمنية العربية التي ستصل غزة ستعمل على إعادة بناء هيكلية الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية عالية وواضحة للجميع، وتنظيم مهامها، وتحديد حجمها وعددها وتدريب أفرادها".

ونوه إلى أن "اللجنة العربية ستبقى في غزة لمراقبة عمل اللجنة الأمنية والأجهزة والخروقات التي قد تحدث خلال سير عمل تلك الأجهزة على الأرض".

وأكد أن "الملف الأمني برتمته، وترتيب الأجهزة الأمنية وضبطها، لم يُبحث بعد، ولم يتم تحديد أعضاء اللجنة وصلاحياتهم حتى الآن"، مؤكداً أنه "لن يكون هناك تغيير في الأجهزة الأمنية خلال الفترة الانتقالية للحكومة".

وكشف الشقاقي النقاب عن اتفاق لتشكيل ثلاثة أجهزة رئيسية، هي: قوى الأمن الداخلي، التي ستضم الشرطة والأمن الداخلي "الوقائي" والدفاع المدني والأمن والحماية، والجهاز الثاني هو جهاز المخابرات العامة، وسيكون مستقلاً ولن تدخل فيه أية أجهزة أخرى، والجهاز الثالث الأمن الوطني يعمل ضمنه جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير.

ونوه إلى أن "اللجنة الأمنية سيتم تشكيلها من ضباط كبار ومهنيين بمرسوم من الرئيس عباس"، مؤكداً أن "اتفاقاً تم حول عقيدة الأجهزة الأمنية وفق معايير معينة من خلال إضافة جملة واحدة من المادة ٨٤ من القانون الأساسي تقول (وحدة وحماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني)".

وشدد على أن الاتفاق تطرق أيضاً إلى دور الأجهزة الأمنية في حماية المقاومة في الضفة والقطاع، وأن أي خرق يحدث ستمت معالجته، مؤكداً أن الضامن لذلك اللجنة الأمنية العربية.

وحول ما استجد على الرتب والوظائف: سواء في الضفة أو القطاع بعد حزيران ٢٠٠٧، بين الشقاقي أن "الأمور ستكون غاية في الجدية والحيادية والموضوعية ومبنية على معايير لن يُظلم أحد فيها"، لافتاً إلى أن "الأمور ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، فهي بحاجة لوقت".

أعباء ثقيلة أمام لجنة المصالحة في ترميم النسيج الاجتماعي

محمد الجمل



على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و "حماس"، في العاصمة المصرية القاهرة مؤخراً، فإن تحقيق المصالحة على الأرض لا يبدو يسيراً، وبخاصة أن سنوات من الانقسام خلفت أضراراً بالغة أصابت بنية المجتمع الفلسطيني ونسيجه، وأحدثت شراً عميقاً بين أطرافه.

وتنبه سياسيون ومتابعون للشأن الفلسطيني إلى خطورة الآثار الاجتماعية المترتبة على حالة الانقسام، فأكد بعضهم أن الأضرار الاجتماعية كانت أعمق وأخطر بكثير مما أصاب الحالة السياسية الفلسطينية، وهذا يحتاج إلى علاج عميق، وعمل متعاون من قبل الجميع. ويبدو أن لجنة المصالحة التي شكلت في حوارات القاهرة العام ٢٠٠٩، ستواجه صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها في إعادة اللحمة المجتمعية، واسترضاء عائلات الضحايا، ما يتطلب تعاون كافة الجهات الحكومية والحزبية والأهلية معها، ومنحها صلاحيات وإمكانات كبيرة، لمساعدتها في تحقيق حالة من السلم المجتمعي، كانت ولا تزال ضرورة ملحة لترسيخ مصالحة حقيقية على الأرض.

صعوبات وطموحات

من جانبه، أكد صالح ناصر عضو لجنة المصالحة في حوارات القاهرة، عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في حديث لـ "آفاق برلمانية"، أن لجنة المصالحة تعتبر من أهم اللجان، ونجاح مهامها يضمن نجاح تطبيق وتقبل الاتفاق على الأرض، موضحاً أنها شكلت بهدف معالجة ما ترتب على الانقسام من قضايا مست بعض الأفراد والجماعات وأضرت بهم.

وأوضح ناصر أن "أعضاء اللجنة ناقشوا في العام ٢٠٠٩ جملة من المقترحات وتم التوصل لتوافقات عدة"، لافتاً إلى أن اللجنة المذكورة كانت أولى اللجان التي أنهت عملها في القاهرة، وتوصلت إلى توافق كامل ما بين جميع الفصائل، دون أي اعتراضات أو تحفظات.

وأشار إلى أن "اللجنة التي ستباشر عملها فوراً، وستسعى في البداية لوقف جميع أنواع التحريض الإعلامي، وستبدأ بعقد لقاءات جماهيرية في المناطق كافة، بمشاركة فئات المجتمع كافة، بما فيها القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والخبراء، والوجهاء، من أجل ضمان تحقيق أفضل نتائج ممكنة".

ونوه ناصر إلى أن مجموعة من اللجان المتخصصة ستنبثق عن اللجنة الأم، بعضها سيكون متخصصاً في حصر الأضرار وسيستمع إلى الضحايا، والبعض الآخر سيعيد لميثاق شرف وطني، وأخرى ستبحث سبل وآليات تفعيل القانون الفلسطيني، إضافة إلى لجان متخصصة أخرى.

وتوقع ناصر أن تحظى اللجنة بتعاون ومساندة من فئات المجتمع الفلسطيني كافة، بما فيها الفصائل، مؤكداً أن "المجتمع الفلسطيني بطبيعته مجتمع متسامح، متشوق للمصالحة، لذا فإن الجميع سيعمل من أجل تحقيق أهداف اللجنة".

وفيما يخص التعويضات المنوي دفعها للمتضررين، أكد ناصر أن اللجان المتخصصة ستقدم تقارير عن الحالات والأشخاص المتضررين، وسيتم تحديد الميزانية اللازمة، موضحاً أن "مصادر التمويل نوقشت في اجتماعات القاهرة، وتم وضع جملة من التصورات، أبرزها تشكيل صندوق للتعويضات، تساهم الحكومة الفلسطينية في جزء منه، فيما تجمع تبرعات للجزء الآخر، إضافة لمساهمات أخرى".

وأكد أن أهم بنود عمل اللجنة هو تفعيل القانون، موضحاً أن "العائلات التي ستفرض مبدأ التعويض

أو الدية، سيكون لها الحق في اللجوء للقانون، على أن يصدر في النهاية ميثاق شرف يضع حداً لكافة التجاوزات والانتهاكات التي حدثت، ويضمن عدم تكرارها مستقبلاً".

وعلى الرغم من إقراره بالصعوبات والمعوقات التي قد تواجه عمل اللجنة، فإن ناصر ناشد المواطنين والفصائل، والجهات كافة، العمل لتذليل تلك الصعاب، والتعاون للوصول إلى مجتمع متسامح، يصفح أفراداً عن الماضي، ويبعدون عهداً جديداً، يكون فيه تناقضهم الوحيد مع الاحتلال، الذي سلب الأرض، وحاصر الفلسطينيين وقتلهم.

التصالح ضرورة وطنية

بدوره، أكد زياد جرغون، عضو اللجنة المركزية للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عضو لجنة الحوار الوطني في القاهرة، أن الجميع يدرك أهمية لجنة المصالحة في الفترة المقبلة، وحساسية عملها، باعتبارها تتعامل مع عائلات ضحايا وأناس فقدوا أعتاباً أو عاشوا معاناة.

وشدد جرغون في حديثه لـ "آفاق برلمانية"، على أهمية دعم هذه اللجنة، باعتبارها المتخصصة في تحقيق السلم المجتمعي، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تهتك بفعل الانقسام.

وأقر بصعوبة ما تواجهه اللجنة من تحديات، وبخاصة أن فترة الانقسام كانت طويلة، موضحاً أن المتحاورين في القاهرة قدموا جملة من المقترحات لتسهيل عمل أعضاء اللجنة، وضمن نجاحهم في مهمتهم، من بينها تنظيم مؤتمرات ولقاءات في المناطق كافة، بمشاركة فصائل وقادة المجتمع وأهالي الضحايا والمتضررين.

وأعرب جرغون عن أمله بنجاح اللجنة في مهمتها، مؤكداً أن الجبهة الديمقراطية وباقي الفصائل ستدعم عملها، وتؤازر وتساعد العاملين فيها، مبيناً في الوقت ذاته، أن تجارب عربية مماثلة كللت بالنجاح، أبرزها تجربة لبنان بعد الحرب الأهلية، حيث نجحت لجان مصالحة مجتمعية في إعادة النسيج المجتمعي، وتمكن اللبنانيون من طي صفحة الماضي وبدء مرحلة جديدة. ودعا المواطنين، وبخاصة عائلات الضحايا، إلى

معالجة سياسية ستكون ناقصة وغير مكتملة. وأوضح يونس في حديث لـ "آفاق برلمانية"، أن "تاريخ المجتمع الفلسطيني مليء بتجارب التسامح والعفو، لذا فإن اللجنة في النهاية ستحقق أهدافها"، لكنه شدد على "ضرورة أن تعالج القضايا الاجتماعية، وبخاصة قضايا الدم، بمسؤولية عالية، لاسيما أن معظم عائلات الضحايا لا تعرف الجنة، فالأمر بحاجة إلى جهة تتحمل المسؤولية، وتسترضي عائلات الضحايا".

وشدد على أن "الموضوع بحاجة إلى معالجات معمقة، بعيداً عن المعالجة السطحية، بما يضمن قبول الضحية والجاني، لضمان استتباب السلم المجتمعي". وأيد النظر لتجارب مماثلة، كتجربة جنوب أفريقيا أو الأرجنتين أو لبنان، وأخذ ما يصلح منها للمجتمع الفلسطيني، ومحاولة تطبيقه، أو على الأقل الاستفادة منه. وفيما يخص دور مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة مؤسسات حقوق الإنسان، في إنجاح المصالحة الاجتماعية، شدد يونس على ضرورة أن تشارك فئات المجتمع ومؤسساته كافة في هذا العمل الوطني المهم، موضحاً أن مؤسسات حقوق الإنسان على وجه التحديد يمكنها لعب دور إيجابي ومهم في هذا الموضوع.

ونوه إلى أن "تلك المؤسسات بما لديها من خبرات كبيرة يمكن أن تلعب دوراً توعوياً مهماً، يساعد في إعادة اللحمة للمجتمع، كما يمكنها أن تقدم الإسناد الفني للجان المتخصصة، إضافة إلى إمكانية تقديم مشورات قانونية إذا لزم الأمر، من أجل ضمان تحقيق مصالحة اجتماعية حقيقية تعيد للمجتمع لحمته وترابته".

دية وقصاص

المواطن سامي أبو عنزة، شقيق أحد ضحايا الاقتتال الداخلي، شدد على أهمية تحقيق المصالحة وإنهاء حالة الانقسام الذي استمرت سنوات، لكن ذلك على حد تعبيره "لا يمكن أن يضع حقوق العائلات، أو يترك الجنة طلقاء دون حساب".

وأشار أبو عنزة إلى أن "أية مصالحة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إرضاء عائلات الضحايا، فمن لا يرتضي الدية كعائلته، يجب أن يأخذ حقه بالقصاص من قتله أو قاتل شقيقه أو قريبه".

واعتبر أن "عقاب هؤلاء القتلة يمثل ضماناً لعدم تكرار مثل هذه الجرائم، ورادعاً لكل من تسول له نفسه ارتكاب أفعال مماثلة".

أما المواطن أحمد عاشور، وقد قتل نجله وهدم بيته المكون من طوابق عدة، خلال الاقتتال الداخلي العام ٢٠٠٧، فأكد أن ٦ أسر كانت تقطن المنزل المذكور عاشت وتعيش ظروفاً قاسية خلال السنوات الماضية بسبب فقد المأوى، كما أن مقتل ابنه إياد لا يزال يحزنهم، وبخاصة أنه سقط بايدي فلسطينية.

وعلى الرغم مما ألم بهم من فاجعة ومعاناة استمرت أربع سنوات، فإن عاشور يرى في المصالحة ضرورة وطنية، ويؤكد أنه انتظر تحقيقها كأي فلسطيني غيور على مصلحة بلده.

ونوه عاشور إلى أنه على استعداد لطي صفحة الماضي بمأسيتها والتسامح، شريطة أن يأخذ حقه في مسكن آمن وتعويض كاف، وفق ما يقره أي قانون، أو تراه أية لجنة مكلفة بتعويض المتضررين.

وأكد أن "فلسطين وقضيتها أكبر من أي جرح أو ألم"، قائلاً: سأكظم غيظي وأعفو وأصفح، من أجل أن تعود المياه لمجاريها، ويعود الفلسطينيون موحدين.

ودعا عاشور، الذي كان مشغولاً في نقل أثاث منزله إلى منزل مستأجر جديد، بعد أن طلب منه مالك المنزل إخلاءه في غضون ٤٨ ساعة، عائلات الضحايا كافة إلى العفو والصفح لإنجاح المصالحة.

مطالبة بتشكيل "وزارة المصالحة الوطنية"

أما النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية أشرف جمعة، عضو وفد الحركة في حوارات القاهرة، فأكد أن المصالحة الاجتماعية أهم من المصالحة السياسية. وشدد جمعة على "ضرورة أن يدرك الجميع أهمية وخطورة هذا النوع من المصالحة، فبدونها سيبقى نسيج المجتمع متهتكاً، وستبقى الفرقة بين الأشقاء، وربما تحدث عمليات انتقام تقود إلى إشكالات كبيرة".

وأوصى بأن تعطى أية لجنة أو جهة مكلفة بمهمة المصالحة المجتمعية صلاحيات واسعة، وأن تمنح وقتاً كافياً، وتحظى بدعم كبير من قبل الفصيلين الكبيرين وباقي الفصائل، وأن تساندها لجان أهلية وهيئات مجتمعية، إضافة إلى ضرورة أن يتعامل أعضاء اللجنة مع كل حالة على حدة، ويتم إرضاء عائلة الضحية بالطريقة المناسبة، لضمان صفحتها.

وكرر جمعة اقتراحاً كان نادى به سابقاً، ويتلخص في ضرورة تشكيل وزارة جديدة تحت اسم "وزارة المصالحة الوطنية"، لمدة عام أو عامين، يقودها وزير محايد، وتكون مهمتها إعادة ترميم النسيج الاجتماعي المتهتك، وإزالة كل آثار الاحتقان التي نشأت طوال السنوات الماضية.

ودعا وسائل الإعلام المحلية إلى لعب دور إيجابي ومساند للجنة، أو وزارة المصالحة في الفترة المقبلة، للمساعدة في تحقيق الأهداف والغايات المذكورة.

وأعرب جمعة عن ثقته بوحي المجتمع الفلسطيني، وحرص الجميع، وفي مقدمتهم عائلات الضحايا، على طي صفحة الانقسام وتحقيق مصالحة حقيقية، متمنياً تجاوز الخلافات المجتمعية، وفتح صفحة جديدة عنوانها التسامح والتآخي بين كل الفلسطينيين.

دور المؤسسات

من جانبه، أكد عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن هناك أهمية خاصة لعمل لجنة المصالحة، فبدون تحقيق مصالحة اجتماعية، فإن أية

الانتخابات المحلية .. تأجيل في ضوء اتفاق المصالحة

سحر حنني



مجلس قروية معترف به من قبل السلطة الفلسطينية».

وأوضح أن «آلية ضم لجان المشاريع والهيئات المحلية تهدد بشطب أسماء قرى عن الخارطة الفلسطينية، مثل قرى اجنسنيا، ونصف جبيل، اللتين تم ضمهما إلى سبسطية، وقرية جالود التي ضمت إلى قرية قريوت، في حين أنها ليست لجان مشاريع بل قرى معترف بمجالسها القروية، وهي قرى تاريخية وتحتوي على آثار قديمة جداً كقرية اجنسنيا التي تحوي أقدم قناة مائية في فلسطين».

وقال الصحافي يوسف الشايب، وهو أحد الناشطين في متابعة الموضوع والمناهضين للقرار، «إن هذا القرار سيؤثر سلباً على نحو ١٤٥ قرية فلسطينية في الضفة، منها ٥٠ قرية معترفاً بها، منها قرية جالود التي تبلغ مساحتها ٢٠ ألف دونم، منها ١٦ ألف دونم أقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية، وبهذا القرار ستضم ٤ آلاف دونم فقط إلى قريوت».

وتابع الشايب: في ضوء هذا القرار عندما يتوجه أهالي جالود مثلاً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للمطالبة بأراضيهم سيتلقون رداً بعدم وجود مجلس قروي لجالود أصلاً، بسبب شطبه بموجب قرار فلسطيني.

ورأى أن «لهذا القرار علاقة وطيدة بالانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تموز المقبل، حيث أنه لن يكون لهذه القرى تمثيل في الانتخابات المحلية»، موضحاً أن «أهالي هذه القرى سيقاطعون الانتخابات، وهذه المقاطعة سنقل نسبة المشاركة في الانتخابات».

يذكر أن الحكومة كانت قررت، بناء على تنسيب من وزير الحكم المحلي خالد القواسمي، في السادس عشر من أيلول الماضي، حل «لجان المشاريع للتجمعات السكانية في المحافظات الشمالية، وضمتها إلى الهيئات المحلية المجاورة»، وضمت القائمة ٢٧ تجمعاً سكانياً دون الألف نسمة في محافظة الخليل، وثلاثة تجمعات سكانية في محافظة بيت لحم، وواحد في كل من طوباس، ونابلس، وسلفيت، وطولكرم.

وفي العاشر من تشرين الثاني الماضي، صدر قرار شبيه، يقتصر على «حل لجان المشاريع للتجمعات السكانية وضمتها إلى الهيئات المحلية المجاورة» في محافظات نابلس وطولكرم وجنين، وتمت إضافة مادة تنص على تجريد أراضة الحسابات الخاصة بلجان المشاريع وتحويلها إلى حسابات الهيئات المحلية المجاورة.

والمثير للجدل أن وزارة الحكم المحلي «تعسفت» في تطبيق القرار ليشمل المجالس القروية المعترف بها منذ سنوات، من قبل الوزارة نفسها، كون عدد سكانها يقل عن ألف نسمة، وهو ما لا يشتمل عليه قرار الحكومة!

والبلدية استحقاق ديمقراطي للشعب الفلسطيني. ونوه إلى أنه كان هناك جدل كبير في حركة «فتح» حول مسألة الاستمرار في إجراء الانتخابات في ظل حالة الانقسام، في ظل التساؤل عما إذا كان إجراء الانتخابات يكرس الانقسام أم لا.

وأوضح العالول أن «الانتخابات المحلية هي انتخابات خدمات تقوم بها التجمعات المحلية، في المدن والقرى الفلسطينية، وهذه الانتخابات لها معايير محددة، لذلك تسعى الحركة إلى التعاون مع الجميع من أجل اختيار الأفضل لتخرج هذه الانتخابات بنتائج تضمن فوز أشخاص ذوي كفاءة مهنية، وقدرة على تطوير المجتمعات المحلية وتطوير الخدمات للمواطن الفلسطيني».

جدل حول شطب بعض الهيئات المحلية

ليس بعيداً عن ملف الانتخابات، شهدت الضفة الغربية تحركاً شعبياً ضد قرار حكومة سلام فياض القاضي بضم عدد من الهيئات المحلية ولجان المشاريع إلى بلديات قريبة.

وقال البرغوثي: إن مبدأ الدمج لا يجوز أن يتم إلا بالتشاور مع المجالس المعنية، ولا بد من أخذ رأي المجالس المعنية في الأمر، وإذا كان الدمج بهدف تحسين القدرة على تحقيق التنمية والخدمات فهو أمر جيد، ولكن حتى يتحقق هذا الهدف، لا بد أن لا تتم أية عملية دمج إلا بموافقة كاملة من المجالس المحلية نفسها.

وأضاف: من الأفضل لو تم تأجيل هذا الدمج إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

ويرى هشام كحيل، المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية، أن نظام الانتخابات الجديد جاء لتوضيح بنود نظام الانتخابات للعام ٢٠٠٥ حول ضمان تحقيق «الكوتا» النسائية في موضوع الانتخابات المحلية، فضلاً عن تناوله لمسألة تعذر إجراء انتخابات في موقع معين، ويحدد هذا النظام هنا أنه لا بد أن تجرى خلال أربعة أسابيع، مشدداً على أنه «لا علاقة للانتخابات بموضوع الدمج».

وكان توفيق الطيراوي عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مفوض عام المنظمات الشعبية، قد صرح في ضوء الاحتجاجات المتصاعدة من عدد من القرى ضد قرار الحكومة، أن قرار ضم لجان المشاريع والهيئات المحلية الصادر عن مجلس الوزراء هو قرار صحيح، لكن آلية تنفيذه تهدد بمصادرة أراض فلسطينية لصالح المستوطنين والاحتلال الإسرائيلي.

وبين الطيراوي أن «المشكلة ليست في القرار الذي من شأنه تنمية بعض المناطق ذات التجمعات الصغيرة، التي يقل عدد سكانها عن ألف نسمة، ويجب تشكيل مجالس

أمام إمكانية إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع بشكل متزامن انسجاماً مع القانون، كان لا بد فعلاً من تأجيل هذه الانتخابات، على أن يكون ذلك لفترة زمنية محددة، وهي الفترة اللازمة للجنة الانتخابات لإتمام إجراء هذه العملية في قطاع غزة».

وقال: كنا نتحدث عن فترة ٣-٤ أشهر، ولا مانع لدينا بمثل هكذا تأجيل، ولكننا رفضنا ربط الانتخابات المحلية بالانتخابات التشريعية والرئاسية؛ أي بمعنى تأجيلها لمدة عام، لأن الانتخابات المحلية تختلف تماماً عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية كونها انتخابات خدمية غير سياسية، والترشيح فيها يتم على أسس مختلفة، وبالتالي ليس هناك أي معنى من وراء الربط بين هذين النوعين من الانتخابات.

قبل المصالحة .. الفصائل تؤكد على إجراء الانتخابات

وكان العديد من الفصائل والشخصيات الوطنية قد تمسك قبل اتفاق المصالحة بضرورة الالتزام بإجراء الانتخابات المحلية في موعدها، لكن المتغيرات الأخيرة دفعت لتغليب خيار إجراء هذه الانتخابات بشكل مشترك في الضفة والقطاع، على ألا تتجاوز فترة التأجيل ما اقترحت لجنة الانتخابات المركزية.

وفي حديث لـ «آفاق برلمانية» قبل توقيع اتفاق المصالحة، قال النائب مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية: نحن مع إجراء الانتخابات للبلديات والمجالس المحلية في موعدها، وكنا جزءاً من الحراك الذي تم من أجل إجراء هذه الانتخابات، ولجاناً إلى القضاء لإلغاء قرار الحكومة بإلغاء إجراء الانتخابات.

ويعتقد البرغوثي، أنه لا يجوز تأجيل الانتخابات المحلية حتى لو لم يتم الموافقة على إجرائها في غزة من قبل «حكومة حماس» في قطاع غزة.

وأضاف: إذا كانت هذه الانتخابات رئاسية وتشريعية لكننا ضد أن تجرى، إلا إذا جرت على أساس وحدة الوطن بالكامل، وبدون أي فصل، مشدداً على أنه غير المقبول أن تجرى انتخابات رئاسية وتشريعية في الضفة الغربية وحدها.

ولفت إلى أن أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى إجراء الانتخابات المحلية هو أن بعض المجالس المحلية لم تجر فيها انتخابات منذ العام ١٩٧٦؛ أي منذ ٣٥ عاماً كالكحل، ويطا، ودورا، وطولكرم، ومدينة غزة.

وشدد على أنه أن الأوان كي تجرى هذه الانتخابات، وبخاصة أن المجالس التي انتخبت مؤخراً انتهت مدتها، وبدأت تدخل في أزمات، وهذا الأمر لا حل له إلا بإجراء الانتخابات من جديد، وبالتالي الحفاظ على مصلحة الشعب الفلسطيني ومبدأ الديمقراطية.

غير أن البرغوثي عبّر عن أمه في أن تشمل الانتخابات الضفة والقطاع، قائلاً: نتمنى أن تجرى هذه الانتخابات في الضفة وغزة معاً.

واتفقت عضو المكتب السياسي للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، النائب خالدة جزار، مع البرغوثي بشأن ضرورة إجراء الانتخابات المحلية في موعدها كونها انتخابات محلية. وقالت: لو أجريت الانتخابات في الضفة وحدها سنشارك بها، لأننا كنا ضد تأجيلها، وتوجهنا إلى القضاء ومحكمة العدل العليا ضد قرار الحكومة بتأجيل الانتخابات، ولأخذ قرار بإجراء الانتخابات في موعدها، فمن حق المواطن أن ينتخب ممثليه في الهيئات المحلية والبلدية.

وأضافت: نتمنى أن يتمكن اليسار من خوض هذه الانتخابات بشكل مشترك، لافتة إلى أن بعض القوائم الانتخابية السابقة ستبقى كما هي، وأن المجال مفتوح للنقاش مع المجتمع وشخصيات المجتمع المدني بشكل أوسع، ليتم تشكيل قوائم معبرة عن شخصيات ديمقراطية ومستقلة ويسارية.

ولم يختلف موقف حركة «فتح» عما سبق بشأن ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، وذلك قبل التوصل إلى اتفاق المصالحة، حيث قال محمود العالول عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مفوض التعبئة والتنظيم، في حديث لـ «آفاق برلمانية»، إن إجراء الانتخابات المحلية

من جديد يعود موضوع الانتخابات المحلية إلى واجهة الأحداث، ولكن من بوابة التأجيل مجدداً بسبب توقيع اتفاق المصالحة هذه المرة..

ففي مثل هذه الأيام من العام الماضي كانت الأجواء الانتخابية في الضفة الغربية حامية الوطيس عندما اقترب موعد إجراء هذه الانتخابات التي كانت مقررة في تموز ٢٠١٠. هذه الأجواء لم تكتمل بسبب قرار أصدره مجلس الوزراء بتأجيل موعد الانتخابات لأسباب مختلفة، ربما ظل بعضها مضمراً، وما كان من القوى والفصائل الوطنية والمؤسسات الحقوقية إلا اللجوء إلى القضاء، الذي أقر ببطالان قرار رئاسة الوزراء، وضرورة إجراء هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

والتزاماً بقرار المحكمة العليا، جرى تحديد التاسع من شهر تموز المقبل موعداً جديداً لإجراء انتخابات المجالس المحلية في ظل ممانعة من قبل الحكومة المقالة بشأن إجرائها في قطاع غزة، ومقاطعتها في الضفة الغربية.

لجنة الانتخابات تقترح تأجيلاً قصيراً

هذا قبل بداية شهر أيار الحالي الذي حمل في جعبته مفاجأة لم يتوقعها الكثيرون بتوقيع حركتي «فتح» و«حماس» على اتفاق المصالحة الوطنية لإنهاء الانقسام، وهنا أصبح مصير الانتخابات المحلية معلقاً، إلى أن تم حسمه بقرار حكومي لصالح التأجيل.

فقد أعلنت حكومة سلام فياض في جلسة لها يوم ١٧ أيار الجاري، أن الانتخابات المحلية ستجرى يوم ٢٢ من تشرين الأول العام الجاري. وجاء في بيان مجلس الوزراء أنه قرر تأجيل الموعد بالاستناد إلى رسالة لجنة الانتخابات المركزية بهذا الخصوص.

وكان د. حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين، قال في حديث لـ «آفاق برلمانية»، قبل صدور قرار التأجيل: بعثنا رسالة إلى رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، واقترحنا عليه تأجيل الانتخابات المحلية المقررة في التاسع من تموز القادم بعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، حتى يتسنى للفرقاء كلهم المشاركة في الانتخابات.

وأضاف ناصر: إن قرار تأجيل الانتخابات أو إجرائها في موعدها تتخذه الحكومة، وقد جاء اقتراحنا كجزء من عملية المصالحة، حيث أنه يجب أخذ موضوع المصالحة بعين الاعتبار.

وتابع: نحتاج إلى ٩٠ يوماً حتى نقوم بالترتيب للانتخابات في قطاع غزة كي نتزامن مع الضفة.

وكان عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، قال في تصريحات صحافية نشرت يوم ١٢ أيار، أنه اتفق ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» د. موسى أبو مرزوق، على التوجه إلى الحكومة، متمنين عليها تأجيل هذه الانتخابات لكي تجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووقع الاتفاق بين الفصائل ولجنة الانتخابات المركزية على تأجيل الانتخابات البلدية حتى تجري في الضفة والقطاع معاً.

وأشارت وسائل إعلامية نقلاً عن مصادر فلسطينية إلى أن رئيس لجنة الانتخابات المركزية وجه رسالة إلى السلطة الفلسطينية أبلغها فيها أنها تقف أمام احتمالين هما: أولاً، إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في موعدها المحدد وهو التاسع من شهر تموز المقبل، وتأجيل الانتخابات في قطاع غزة لمدة لا تقل عن المدة القانونية البالغة ٩٠ يوماً من أجل القيام بعمليات التسجيل والتدريب وغيرها من الإجراءات المطلوبة لإجراء الانتخابات. أما الخيار الثاني فهو تأجيل الانتخابات في الضفة والقطاع بشكل متزامن لمدة ٩٠ يوماً تبدأ من تاريخ تمكن اللجنة من إرسال طواقمها الفنية إلى قطاع غزة للشروع في عملية التحضير للانتخابات.

رفض الربط بين الانتخابات المحلية والعامّة

أما عمر نزال المتحدث باسم قوائم «الوطن للجميع»، فرأى أنه «بعد تحقيق المصالحة الوطنية وفتح المجال

نحو انتزاع زمام المبادرة

طلال عوكل

أين له أن يتوقع حلاً، أو مبادرة، لاستثمار الفرصة المتاحة للسلام؟!

نظرياً، فإن بيريس له الحق في الحديث عن فرصة حقيقية للسلام، ذلك أن ربيع الثورات العربية يحمل لإسرائيل مستقبلاً، تغييراً جذرياً معادياً في البيئة المحيطة، ووعوداً بصراع مستديم، يأخذ أبعاداً غير مسبوقة، فضلاً عن تغيير في غير صالح إسرائيل على مستوى الرأي العام العالمي، ما يعني أن السلام في ظل الظروف الجديدة سيكون مكلفاً لإسرائيل أكثر مما لو أنه تحقق خلال هذه المرحلة، وبالتأكيد خلال السنوات السابقة.

من الواضح بعد كل هذا الوقت من المفاوضات، أن إسرائيل لا تملك أية رؤية حقيقية أو برنامجاً للسلام، وهو ما يدركه الفلسطينيون الذين اجتمعوا في القاهرة يوم الرابع من هذا الشهر تحت المظلة المصرية، لتحقيق المصالحة الوطنية.

لقد سمحت المصالحة الفلسطينية بتقريب الرؤى الفلسطينية إزاء كيفية التعامل مع جهود السلام، فإذا كان من غير المنطقي أبداً، أن تهبط حركة "حماس" إلى مستوى الموافقة على شروط اللجنة الرباعية الدولية، فإنها أظهرت تفهما عميقاً لمتطلبات سياسة فلسطينية فاعلة في مواصلة الضغط على إسرائيل، ولتحقيق بعض الإنجازات السياسية المهمة كموضوع الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، خالد مشعل، أعلن من على منصة المصالحة في القاهرة، أن حركته ستعطي فرصة للسلام إن كانت مطلوبة، وحين تحدثت عن الدولة الفلسطينية، لم يتطرق إلى الاعتراف بإسرائيل، فيما يتفق الفلسطينيون على الالتزام بالتهديد قطع الطريق أمام النزاع الإسرائيلي.

وقبل هذا كانت موافقة حركتي "فتح" و"حماس" على تشكيل حكومة تكنوقراط من المستقلين تقدم رسالة تنطوي على حكمة سياسية، ذلك أن مثل هذه الحكومة ستكون أقدر على مخاطبة المجتمع الدولي بشأن الأولويات الفلسطينية، سواء ما يتصل باستحقاق الدولة، أو رفع الحصار وفتح المعابر، أو إعادة إعمار قطاع غزة.

إن استعجال تشكيل الحكومة الفلسطينية، ومتابعة تنفيذ اتفاق المصالحة، من شأنه أن يعيد صياغة الدور الفلسطيني إزاء السياسات الراهنة والمتغيرة، ومن شأن ذلك أيضاً أن يعمق ويوسع الهجوم السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، باتجاه انتزاع زمام المبادرة، لإحداث تحول في الرأي العام العالمي لصالح القضية والحقوق الفلسطينية، وينزع من إسرائيل الذرائع التي تستخدمها لتغطية سياساتها ومخططاتها العدوانية، فضلاً عن أن ذلك يضعف الدور الأمريكي في حماية إسرائيل والدفاع عنها.



تتحكم بها قيادة متطرفة، جعلته يتراجع ويصاب بالحرمان مرات عديدة إزاء الكثير من مواقفه ووعوده تجاه سلام الشرق الأوسط. وفيما تبقى من أسابيع وأشهر على نهاية عام الانتخابات الرئاسية، ليس للرئيس الأمريكي سوى أن ينتظر كراماً لن يحصل عليه من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي طلب إليه أوباما أن يتقدم بمبادرة جديدة للسلام خلال زيارة للولايات المتحدة سيلقى خلالها خطاباً أمام الكونغرس في الرابع والعشرين من هذا الشهر.

أما نتنياهو، فهو لا يملك مثل هذه المبادرة التي يمكن أن تساعد أوباما على تحقيق إنجاز، بل إن نتنياهو ليس مهتماً على الإطلاق في أن يحصل أوباما على مثل هذه الجائزة، فقد اكتفى رئيس حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، بالحديث عن خطة مستهلكة مل من التبشير بها، ومل الفلسطينيين من الإعلان عن رفضها.

خطة نتنياهو الجديدة القديمة لا ترقى إلى مستوى المبادرة التي تستحق البحث، فالحديث سابق عن دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وعن تغيير في الصلاحيات إزاء المناطق (أ) و(ب) و(ج)، وعن تسهيلات للفلسطينيين، وحتى عن الاستعداد لإزالة بعض البؤر الاستيطانية العشوائية.

باختصار، فإن بيريس الذي يتحدث في لقاء مع صحيفة يديعوت أحرונوت في التاسع من هذا الشهر عن وجود فرصة حقيقية للسلام، يناقض نفسه حين يعترف بعدم وجود خطة جديدة لدى نتنياهو، فإذا كان ذلك صحيحاً، وإذا كان بيريس لا ينتظر من الإدارة الأمريكية شيئاً جديداً مهماً، فمن

الفشل، لكنه أثر المكابرة، ومواصلة احتكار هذا الملف حتى لو أدى ذلك إلى جمود عملية السلام لفترة طويلة، طالما أن ذلك لا يهدد المصالح الأمريكية، وأمن إسرائيل.

الآن يعود أوباما من جديد، لبث رزمة أخرى من الوعود والآمال فارغة المضمون، فقد عين ديفيد هيل بديلاً عن السيناتور ميتشل المستقيل، ويؤكد أن بلاده لا تزال مهتمة بعملية السلام، وأن لديه ما يقوله في إطار ما يعتبره رؤية أميركية جديدة تجاه قضايا الشرق الأوسط.

بالتأكيد، فإن مركبات الخطاب الأمريكي ليست موجهة للناخب الأمريكي، بقدر ما أنها موجهة للمواطن الفلسطيني والعربي، الذي يدخل مرحلة ربيع الثورة العربية التي سننقل الأمة العربية من هامش التاريخ إلى داخله، لكن أوباما قد لا يدرك بأن هذا المواطن قد فقد ثقته بدور إيجابي للولايات المتحدة إزاء حقوقه وقضاياها، وأن ربيع الثورات العربية قد بدد كل ما ورد في خطابه الواعدة، التي القاها في مصر وتركيا واندونيسيا. أوباما المرشح لولاية رئاسية ثانية، يقترب من موعد الدخول في مناخاتها محكوماً بطموحه الشخصي: بمن سيذهب صوته إلى صناديق الاقتراع، ودور اللوبي اليهودي الأمريكي، الذي يحظى بتأثير كبير على نتائج الانتخابات، وهو محكوم بطموحاته الشخصية أيضاً إلى مرتكزات المؤسسات الأمريكية وثوابتها، التي تحظى إسرائيل بمكانة مهمة في جوهر سياساتها وقراراتها.

ومن ناحية، تقع تطلعات أوباما بولاية رئاسية ثانية بين كونغرس يتحكم فيه جمهوريون، وإسرائيل التي

يتساوى الرجلان شمعون بيريس، رئيس دولة إسرائيل، وباراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حين يتحدثان عن وجود فرص حقيقية لتحقيق السلام، فالأول لا صلاحية له في إقرار السياسات بحكم منصبه، والثاني يفقده طموحه الشخصي بولاية رئاسية ثانية، القدرة على اتخاذ قرار يؤدي إلى تحقيق السلام.

يحتاج أوباما إلى جهد كبير لإقناع كل من له صلة بسلام الشرق الأوسط، بمصادقية تأكيده على استمرار الالتزام بعملية السلام، وبخاصة بعد أن نفذ الزمن الحيوي الذي يستطيع خلاله أن يحدث اختراقاً كبيراً وتاريخياً تجاه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المتعثرة منذ ثمانية عشر عاماً.

عامان ونصف العام منذ اعتلائه عرش البيت الأبيض، بذلت خلالها إدارته ومبعوثه لعملية السلام السيناتور جورج ميتشل الكثير من الجهد، وبثت الكثير من الآمال والوعود، لكن النتيجة، تلخصها استقالة الرجل المخضرم، الذي قيل في خبرته الكثير إزاء كيفية معالجة ملفات معقدة، لكن تعقيدات لا تضاهي تعقيدات ملف الصراع الشرق أوسطى المزمع.

بعد انغلاق طريق المفاوضات في أيلول الماضي على خلفية رفض الحكومة الإسرائيلية المنترفة، وعجز إدارة أوباما عن خلق بيئة مناسبة ومقبولة لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، انكفأ الدور الأمريكي، وأخذ اتجاه التراجع التدريجي، وكان حري بالرئيس الأمريكي أن يعلن





بعد التوقيع على اتفاق القاهرة

الحراك الشبابي يبحث سبل الضغط لإنجاح مسار المصالحة

حسام عز الدين

إلى أكثر من عشرين شاباً، لكن هذه المرة توجهوا نحو السفارة المصرية في رام الله للتضامن مع الشعب المصري، الذي كان أطلق ثورته من أجل إسقاط النظام المصري، وأيضاً تمت محاصرة المجموعة الشبابية من قبل أفراد الشرطة، لكن مستوى التصدي لهذه التظاهرة كان أقل حدة، ومنع أفراد الشرطة الصحافيين من الاقتراب وتصوير المتظاهرين.

وشكلت ثورتنا كل من مصر وتونس دافعاً للعديد من الشباب الفلسطينيين في بدء التخاطب عبر صفحات "فيسبوك"، تارة كنوع من التقليد، حسب ما يرى محللون، وتارة أخرى رغبة من الشبان في التخلص من حالة الانقسام القائمة في الساحة الفلسطينية.

وبدأت صفحات "فيسبوك" تتعرض لما يشبه الغزو بالعديد من الأفكار الشبابية، بشأن الحالة الفلسطينية، فمنهم من دعا إلى "إنهاء الاحتلال"، وآخرون إلى "إنهاء الانقسام"، أو "انتخاب مجلس وطني جديد"، ومجموعات أخرى حملت كل منها عنواناً مختلفاً مما يهم الشارع الفلسطيني وقضيته.

ولم يكن الواقع الشبابي في غزة بمعزل عما يشهده الواقع الشبابي في الضفة الغربية من رغبة في التحرك على المنوال ذاته الذي يعيشه الواقع العربي.

ونشأت مجموعات شبابية عبر "فيسبوك" من قطاع غزة، داعية إلى إنهاء الانقسام الداخلي، حيث وجدت قيادات فلسطينية في الضفة الغربية من التحركات الشبابية في غزة متنفساً قد يساهم في تحقيق شيء ما، وقد عبرت شخصيات سياسية من حركة "فتح" علانية عن تأييدها للتحركات الشبابية في قطاع غزة، وهو ما اعتبرته حركة "حماس" مبرراً لقمع هذه التحركات قبل تبلورها على شكل حركات شبابية قادرة على إحداث تغيير حقيقي على الأرض.

وعبر هذا القمع عن نفسه، حينما وقع عراك عند "دوار المنارة"، وسط رام الله، بين المعتصمين في خيامهم، وشبان من أنصار حركة الشبيبة الفتاوية كانوا يحتفلون بفوز اعتبره البعض أقرب إلى "الهزيمة" حققته "الشبيبة" في انتخابات جامعة بيرزيت، دون أي تدخل من قبل قوى الأمن والشرطة التي كانت تقف على مسافة قريبة، وهو الأمر الذي دفع محافظ رام الله والبيرة ليلي غنام إلى الإعلان عن إجراء تحقيق في تلك الأحداث، وهو الأمر الذي لم يتم.

عقبات أمام عجلة الحراك

وإذا كان القمع الأمني والتدخل الفصائلي سببان لعدم نجاح الحراك الشبابي الفلسطيني في إحداث تغيير واضح، أو في الوصول إلى الأهداف التي أعلنتها المجموعات الشبابية، فإن عدداً من الأسباب الأخرى حال دون تشكل هذه الصورة، وهو ما يؤكد على أن الوضع الفلسطيني يختلف كلياً عن الواقع سواء في مصر أو تونس أو اليمن.

وكانت التحركات الميدانية للحراك الشبابي بدأت عندما قرر نحو ١٥ شاباً، التضامن مع الشعب التونسي، حينما انطلقت ثورته عقب إحراق محمد بو عزيزي نفسه، في حدث شكل الشرارة التي أطلقت الثورة في تونس.

فقد توجه ١٥ شاباً كانوا تواصلوا مع بعضهم البعض عبر "فيسبوك"، إلى مقر السفارة التونسية في بيتونيا، داعين إلى رحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي مثلما هتف الشعب التونسي، إلا أن أفراد الشرطة الفلسطينية حاصروا المجموعة واعتقلوا اثنين منهم لساعات قبل إطلاق سراحهما.

وبعد أسبوعين، ارتفع عدد أفراد المجموعة الشبابية

اعترفوا أن حراكهم لم يكن ذا شأن عظيم، على الأقل لإحداث تحول في مواقف قيادتي حركتي "حماس" و"فتح" يكفي لتحقيق المصالحة، لأسباب مختلفة ساقها عدد منهم.

ويقول شبان نشطوا خلال الفترة الماضية عبر صفحات "فيسبوك"، نحو إنهاء الانقسام القائم في الأراضي الفلسطينية والمطالبة بإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، إن من أسباب عدم نجاح الحراك الشبابي في إحداث التغيير على الأرض، كان دخول الفصائل الفلسطينية معترك الحراك الشبابي "بصور شبابية تحمل التوجهات السياسية الحزبية ذاتها"، ما حد من قدرة التحرك الشبابي المستقل على إحداث التغيير المطلوب.

وقال الشاب أحمد عرار، الذي نشط في قطاع غزة، نحو الدعوة إلى إنهاء الانقسام، "تدخل الفصائل الفلسطينية في الحراك الشبابي من خلال مجموعات شبابية حزبية، كان سبباً في إضعاف الحراك الشبابي الذي بدأ عبر صفحات فيسبوك".

وأضاف: نعم، هناك شباب شاركوا في هذا الحراك لكن لا يوجد لديهم خبرة كافية، في وقت يمتلك فيه شباب في المنظمات الشبابية التابعة للفصائل الفلسطينية خبرات سياسية في العمل الشعبي.

وبحسب عرار، فإن "الهجمات التي تعرض لها الحراك في قطاع غزة كانت سبباً آخر في منع شباب ومواطنين من التجمع حول المجموعات الشبابية التي أحدثت حراكاً ولو كان نسبياً".

وإن كان الحراك الشبابي في قطاع غزة تعرض لقمع مباشر من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة، فإن الحال في الضفة الغربية لم يختلف كثيراً، ولكن القمع الأمني تم بطريقة وصفها البعض بـ "الذكية" أو "الناعمة".

في حين يرى البعض أن الحراك الشبابي كان له الأثر البالغ في دفع حركتي "فتح" و"حماس" للتوقيع على اتفاق المصالحة، يذهب البعض الآخر للقول إن هذا الحراك كان أحد العوامل التي دفعت باتجاه تحقيق هذه الخطوة. ويقول مراقبون، ومنهم الأكاديمي سمير عوض، "إن السبب الرئيسي لدفع حركتي "فتح" و"حماس" للتوقيع على الاتفاق كان بالأساس الحراك السياسي في المنطقة، وتحديداً في سوريا ومصر".

وحتى ساعات قبل الإعلان عن توصل حركتي "فتح" و"حماس" لاتفاق بشأن التوقيع على اتفاق المصالحة، كانت هناك شكوك وتقديرات تشير إلى أن المصالحة لن تتم في المدى المنظور على الأقل، وأن مبادرة الرئيس محمود عباس لزيارة غزة، وتشكيل حكومة تحضر لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للمجلس الوطني، باتت في حكم النسيان. ورافقت هذه التقديرات معلومات عن مراوحة الحراك الشبابي في مكانه، وتراجع نشاط المجموعات الشبابية بالمقارنة مع الأجواء التي رافقت حراكهم في البداية.

وشكلت أسباب الإعلان المفاجئ عن استعداد حركة "حماس" للتوقيع على اتفاق المصالحة، أو على الوثيقة المصرية، وكذلك موافقة حركة "فتح" على المضي في طريق المصالحة، عناوين بحث وتحليل على المستوى الإعلامي، فيما انتقلت الشكوك من إمكانية التوقيع على الاتفاق إلى مخاوف حول آفاق نجاح عملية تنفيذ بنود الاتفاق.

تدخل الفصائل

وعلى الرغم من التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة، فإن عدداً من الناشطين في المجموعات الشبابية،

الدعوة إلى الانتفاضة الثالثة الأكثر تأثيراً

وفي حين ساد خلاف كبير بين المجموعات الشبابية حول الهدف من التحرك الشبابي، سواء أكان إنهاء الاحتلال أم إنهاء الانقسام أم إعادة بناء منظمة التحرير، فإن أياً من الشعارات الفرعية التي نشرها الشباب عبر "فيسبوك"، ومنها "تحرير الأسرى"، "حق العودة"، "تحرير القدس"، كتابة "الحرية لفلسطين" على العملة الإسرائيلية، لم يؤثر على الجانب الإسرائيلي الذي بقي مراقباً، حتى أعلن عن صفحة إلكترونية تدعو إلى "انتفاضة ثالثة".

ونشطت حكومة الاحتلال للتحرك ضد ما تضمنته هذه الصفحة، في جميع أنحاء العالم، حتى نجحت في التأثير على إدارة "فيسبوك"، ومن ثم إزالة الصفحة عن الشبكة العنكبوتية لأسباب قال القائمون على "فيسبوك" إنها تكمن في "مناهضة الدعوات للعنف" التي ظهرت على الصفحة.

ومع ذلك، وجد القائمون على الصفحة طرقاً بديلة للالتفاف على إغلاقها من خلال نشر دعواتهم عبر عدد كبير من صفحات المجموعات الشبابية، ومن ضمنها إعلان برنامج الانتفاضة الثالثة وما أسموه الزحف نحو فلسطين في ١٥ أيار المقبل، في حين يواصل عدد من المجموعات الأخرى، لاسيما المشاركة في اعتصامات الخيام وسط عدد من مدن الضفة، مثل "الحراك الشبابي المستقل" و"١٥ آذار"، بحث سبل توحيد رؤية وفعاليات المجموعات الأكثر قرباً في أهدافها وشعاراتها، والتشديد لإعطاء زخم شعبي أكبر للحراك مع حلول ذكرى النكسة في ٥ حزيران.

وفيما تسود أجواء احتفالية باتفاق "فتح" و"حماس" أخيراً على المصالحة، يعتقد بعض المراقبين أن الحركتين اتفقتا على التوقيع ولم تتفقا على المصالحة، ولذلك بدأت تلوح في الأفق محاولات خجولة تدعو إلى حماية الاتفاق عبر ضمان تنفيذ بنوده، لكن هذه المحاولات لم تتم مأسستها بشكل واضح لغاية الآن، وهو الأمر الذي لا يزال يحتل حيزاً مهماً من النقاش في أوساط الناشطين في عدد من المجموعات الشبابية.

ودعا الأمين العام لحزب الشعب بسام الصالحي في مؤتمر صحافي، مؤخراً، إلى تشكيل ائتلاف واسع من مؤسسات المجتمع المدني والشبابي، لحماية هذا الاتفاق وفق آلية تنص على احترام القانون الأساسي الفلسطيني. يبقى أن الحراك الشبابي الذي لم يعط ثماره بشكل واضح في تحقيق المصالحة في ظل غلبة العوامل الخارجية على الدفع باتجاهها، يواجه تحدياً مهماً يتعلق بالقدرة على تعزيز وتوسيع هذا الحراك في سبيل حماية المصالحة، بحيث تصبح حقيقة قائمة على الأرض.

المتزايد للحراك الشبابي الذي كان قائماً على صفحات "فيسبوك"، ما دفعه إلى إنشاء صفحة خاصة يخاطب فيها الشباب ويضم صوته إلى صوتهم المؤكد على وجود إمكانية لإنهاء الانقسام إذا توفرت الإرادة لدى الأطراف ذات العلاقة.

كما تنبه الرئيس محمود عباس أيضاً إلى هذا الحراك الشبابي، حينما استقبل في مكتبه ممثلين عن الشباب الذين اعتصموا لأيام طويلة عند "دوار المنارة"، واشتكوا من تعرضهم لمحاولات ترهيب وقمع، وتسلم منهم قائمة بأسماء معتقلين سياسيين طالبوا بإطلاق سراحهم توطئة للمصالحة.

عزوف شبابي عن المشاركة

ومن الناشطين عبر "فيسبوك" في بداية الحراك الذي شهدته مصر وتونس، من أوضح أن تراجعهم عن نشاطه، كان بسبب ما وصفه بـ "عدم وضوح الرؤيا". ويقول رامي المهداوي، الذي يدير منتدى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الإلكتروني، إن عزوف الشباب عن الانخراط الفعال في الحراك الشبابي مثلما حصل في عدد من البلدان العربية يعود إلى أسباب عدة، منها:

- تعدد الرؤى بين المجموعات الشبابية، ما دفع كل مجموعة كي تعمل لصالح فكرتها الأساسية، سواء بالمطالبة بإنهاء الانقسام، أو إنهاء الاحتلال، أو انتخاب مجلس وطني جديد.
- المجموعات الشبابية لم تطرح أدوات فعالة، سواء لإنهاء الانقسام أو إنهاء الاحتلال، ومنها من دعا إلى انتخابات مجلس وطني، فيما وجه شباب اللوم إلى "فتح، وآخرون إلى "حماس".
- تجاهل الموظفين العاملين في القطاعين العام أو الخاص للحراك، وفي المقابل حاولت مؤسسات المجتمع المدني استثمار الحراك لصالحها.
- الخوف من القمع الأمني في قطاع غزة الذي كان واضحاً وجلياً، في حين تعاملت الأجهزة الأمنية بالضفة في قمع التحركات الشبابية "بطريقة ذكية"، ومنها على سبيل المثال، انخراط مجموعات شبابية تابعة للأجهزة الأمنية بلباس مدني وسط المتظاهرين الداعين إلى إنهاء الانقسام في محاولة للتأثير على الشعارات المرفوعة.
- محاولة مجموعات شبابية محاكاة ما جرى في عدد من البلدان العربية، وهذا ما عكس تأثيراً سلبياً، لأن الواقع الفلسطيني يختلف تماماً عن الواقع العربي.
- دور الإعلام المحلي، الذي حاول التركيز على شخصيات شبابية معينة، كأنها هي قائدة الحراك الشبابي دون غيرها، في محاولة لدعم عملية احتواء الحراك وشعاراته.



ويدعو الاتحاد العام لشباب فلسطين إلى التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

وهذا الرأي يختلف عن آراء مجموعات شبابية أخرى تدعو إلى الاستناد إلى صناديق الاقتراع من أجل إنهاء الانقسام، بما في ذلك الدعوة للتوجه أولاً إلى إعادة بناء منظمة التحرير من خلال انتخاب المجلس الوطني، بمعنى التعويل على صناديق الاقتراع لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام.

وقال تيم: لا يوجد اختلاف، وإنما نحن ندعو إلى إنهاء الانقسام أولاً، ومن ثم البحث عن منهجية لإجراء الانتخابات.

ويرى عدد من المنخرطين في المجموعات الشبابية أن هناك إشكالية تكمن في تعدد "المدعين" بأنهم يمثلون الشباب الفلسطيني، وهو ما ترك أثراً سلبياً على الحراك الشبابي بشكل عام.

ونوه تيم إلى أن "كل ثلاثة شبان، أو واحد في بعض الأحيان، يخرجون عبر صفحات "فيسبوك" ويدعون أنهم يمثلون شباب فلسطين، ويبدأون بالمرادة على الفصائل الفلسطينية وتاريخها النضالي، وهذا يؤدي إلى خلط الأوراق".

ويبدو أن رئيس الوزراء سلام فياض تنبه إلى التأثير

وتم توقيف شبان من قبل أجهزة أمن الحكومة المقالة في غزة، حيث أخضعوا للتحقيق لساعات ومن ثم تم إطلاق سراحهم.

وبالمقابل، أدرك بعض الفصائل الفلسطينية، وتحديدًا اليسارية، إمكانية أن تحدث التحركات الشبابية في الضفة الغربية تغييراً ما على الأرض، ولم يتردد بعض هذه الفصائل في حث أنصاره على الانخراط في التظاهرات التي دعت إليها مجموعات الحراك الشبابي في الضفة الغربية، بل وشاركت قيادات من الصف الأول من هذه الفصائل في تظاهرات تنظمت عند "المنارة" وسط مدينة رام الله.

وإضافة إلى ذلك، دفعت فصائل فلسطينية بأطرها الشبابية إلى "دوار المنارة"، في إشارة إلى أن أهداف الحراك الشبابي الذي ظهر في الساحة الفلسطينية ليست بعيدة عن سياسات بعض الفصائل الهادفة إلى إنهاء الانقسام، ما جعل إمكانية الاحتواء عاملاً وارداً يضاف إلى محاولات الترهيب والقمع.

وعلى الرغم من تعدد المجموعات الشبابية الفلسطينية التي ظهرت على صفحات "فيسبوك"، وتباين الشعارات التي رفعتها كل مجموعة، إضافة إلى اتهامات متبادلة طلت برأسها حول من يقف وراء هذه التحركات، فإن المجموعات الشبابية والفصائل الفلسطينية اتفقت بطريقة غير مباشرة على تظاهرة موحدة في الخامس عشر من آذار، تدعو إلى إنهاء الانقسام، ليتضح بعدها أن الرهان على إمكانية أن يطلق هذا اليوم شرارة مسار التغيير الداخلي كان متسرعاً.

وفي غزة، تعرضت هذه التظاهرة إلى قمع مباشر من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة، وفي رام الله تعرضت التحركات لقمع من نوع آخر، عبر عنه بمحاولات لإغراق الحراك الشبابي على شبكات التواصل الاجتماعي بمجموعات شبابية من مختلف الفصائل، وكل مجموعة عبرت عن توجهات الفصيل الذي تنتمي له، بحيث بانت الصورة كأن الجميع يتبنى ما تدعو له الفصائل قبل أن تصدر الدعوات الشبابية للتخلص من الواقع المقيت الذي تشهده الساحة الفلسطينية، سواء على صعيد الانقسام الداخلي أو على صعيد المسار السياسي.

خلاف على إدعاء "أبوة" الحراك

وفي حين حاول شباب مواصلة التعبير عن أنفسهم من خلال عنوان "حركة ١٥ آذار"، برزت على الساحة مجموعات شبابية أخرى تحت اسم "الحراك الشبابي المستقل"، و"الاتحاد العام لشباب فلسطين".

ويقول القائمون على الاتحاد العام للشباب إن فكرة إنشاء الاتحاد العام لشباب فلسطين جاءت بهدف إيجاد جسم شبابي قادر على تمثيل الشباب من مختلف الاتجاهات.

وقال معنصم تيم، رئيس اللجنة التحضيرية للاتحاد، إن الاتحاد يدعو إلى تحقيق الوحدة الوطنية أولاً وإنهاء الانقسام، ومن ثم الدعوة إلى انتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني.

وأضاف: لا يمكن الدعوة إلى انتخابات مجلس وطني مثلاً، قبل تحقيق الوحدة.



بالاستفادة من دروس الاحتواء والترهيب والقمع

غزة: اتفاق المصالحة يضع مسار الحراك الشبابي أمام تحديات جديدة

فايز أبو عون

وإن كان بنسب متفاوتة، وحصلت حماس على النسبة الأكبر منها، ليس في حشد الجماهير فقط، بل وفي حرف الشعارات عن المتفق عليه، حيث أصبحت الشعب يريد إنهاء التنسيق الأمني، الشعب يريد إنهاء أو سلو، الشعب يريد إسقاط الرئيس..

وعبر عن استغرابه للمحاولات المستميتة لبعض الفصائل لاحتواء الفعالية، " رغم تأكيدنا المستمر بأننا لسنا فصيلاً سياسياً، ولسنا بديلين عن، أو مع، أي حزب كان، وإننا جميعاً خلعتنا ثوب الحزبية ولبسنا ثوب الوطنية، ولكن الفصائل فرضت نفسها على الأرض كما هي في الواقع، كما أنها استطاعت ومن خلال علاقتها بوسائل الإعلام أن تظهر كأن هذا الحراك هو حراك فصائلي متفق عليه".

وقال المسحاح: علينا الآن أن ندرك ما وقعنا فيه من خلل، والعمل على تشكيل قيادة موحدة من الشباب الذين كانوا فاعلين بشكل حقيقي بعيداً عن التيارات السياسية، وأن ننزل للشوارع بزخم شعبي كبير وبرسالة أكثر واقعية، ولكن بعد أن ننتظر ما ستسفر عنه مبادرتا الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، لأن إنهاء الانقسام هو أولوية بعد فشل المفاوضات، حيث أننا في هذه الأثناء غير معنيين بالوصول لأي صدام مع أي فصيلة أو حكومة لأن طرفي النزاع في غزة والضفة لديهما حساسية مفرطة من أي حراك، ولأن ذلك سيؤثر على العلاقات الداخلية سواء بالضفة أو القطاع.

ولفت إلى أن "ائتلاف ١٥ آذار باق ما بقي الانقسام، لأن الحراك الشبابي ليس هدفاً وإنما هو وسيلة للوصول للهدف وهو إنهاء الانقسام"، مؤكداً أنه يجري حالياً من خلال حملة المليون توقيع، جمع توقيع من كافة الأطراف السياسية وغير السياسية من الداخل والخارج.

يشار إلى أن الهيئة التنسيقية للحراك الشعبي تضم كلا من سكرتارية الأطر الطلابية، والحركة الوطنية الشعبية لإنهاء الانقسام، وائتلاف ١٥ آذار، وأنا وأنت لإنهاء الانقسام "كفى"، والتجمع الوطني لطلبة وشباب غزة، تجمع فلسطين أحلى، الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام، وشباب ١٥ آذار، واللجنة الشبابية للوحدة الوطنية، وشباب الوحدة والتحرير.

وأضاف المسحاح لـ "آفاق برلمانية": تم الاتفاق في بداية الحراك على توحيد جميع الشعارات تحت شعار واحد هو شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام.. الشعب يريد إنهاء الاحتلال"، وتوحيد الرايات تحت راية واحدة هي علم فلسطين، مشيراً إلى أن جميع الجهود بدأت تنصب على كيفية إنجاز الفعاليات والحفاظ على استمراريتها حتى تحقيق أهدافها بإنهاء الانقسام، وهو الأمر الذي بدأ بالفعل بالتوافق في السابع والعشرين من نيسان الماضي بين "فتح" و"حماس"، ومن ثم دعوة جميع الفصائل للتوقيع على الاتفاق، وحضور احتفالية هذا التوقيع في القاهرة.

وقال: إن ذلك يحتاج منا كشباب حراك المحافظة على هذا الإنجاز الكبير، والعمل سوياً على تعزيز مفاهيم الحوار والشراكة المبنية على الحفاظ على الهوية والثوابت الوطنية، لأن ذهابنا إلى الانتخابات لا يعني بالمطلق أننا بلغنا ذروة الديمقراطية، لأنها تعني سلوكاً وممارسة وليست محاصصة وتقاسماً للسلطة بين حركتي فتح وحماس، وبالتالي يجب علينا حماية ما أنجزناه من اتفاق من خلال كل ما ذكرناه، بالإضافة إلى إشعار أهالي ضحايا الاقتتال الداخلي بأن دماء أبنائهم لم تذهب هدراً بل كانت جسراً للعبور نحو المصالحة.

وتابع: رغم أنه كان هناك اتفاق على تشكيل قيادة موحدة للحراك الشبابي، إلا أننا فوجئنا بدخول الفصائل على الخط، منذ البداية، كما فوجئنا باختراق حركة حماس لصفحات التواصل الاجتماعي، لاسيما "فيس بوك"، ومعرفة الداعين للفعالية ومن ثم ملاحقتهم من خلال استدعاء بعضهم إلى مقر الأمن الداخلي التابع لوزارة داخلية الحكومة المقالة، وتهديد بعضهم الآخر إن هم خرجوا عن الشعارات المتفق عليها أو حتى إن شاركوا بأي من هذه الفعاليات.

وبين المسحاح أنه "رويداً رويداً بدأت الفصائل بما فيها حركة حماس تدعو أنصارها للمشاركة الفاعلة في هذه الفعالية، وهذا ما تم بالفعل، حيث فوجئنا في صباح ذلك اليوم بالآلاف من عناصر حماس من مختلف الأعمار والأجناس يرفعون الرايات الخضراء بكثرة ربما غير معهودة، ما يجعلنا نقول أن حماس وغيرها من الفصائل التي سعت جاهدة إلى احتواء الفعالية نجحت في ذلك،

الشبابي الفلسطيني الساعي لإنهاء الانقسام الداخلي من مضمونه، هناك أيضاً بعض المراقبين المحليين والمحلين السياسيين، الذين تولد لديهم هذا الخوف، وذلك من خلال رؤيتهم لمحاولات هذه الأطراف الحثيثة توجيه الفعاليات الشبابية بما يخدم برامجها السياسية، ومحاولتها تنقيس الاحتقان الشبابي المتزايد.

وربما كان لهذا الحراك أثره الإيجابي على الساحة الفلسطينية بفصائلها الكبيرة والصغيرة ومنظماتها الأهلية وشخصياتها الوطنية، والذي توج بعد مخاض عسير استمر أكثر من أربع سنوات بولادة اتفاق المصالحة، الأمر الذي يحتاج إلى رعايته وتعزيز مفاهيم الحوار فيه بكل مكوناته الديمقراطية من حرية رأي وتعبير، وحرية التجمع السلمي، وعدم تسييس دور العبادة، والذهاب إلى انتخابات عامة بتوجهات غير حزبية ضيقة.

الفصائل تدخل على الخط!

وفي هذا السياق، قال عضو الهيئة التنسيقية للحراك الشبابي، المتحدث باسم ائتلاف ١٥ آذار، مؤيد المسحاح: إن جهود جميع الشباب انصبحت في بادئ الأمر على تنظيم فعالية أو إن صرح التعبير "ثورة" على غرار ثورات الشباب العربي في كل من تونس ومصر، حتى وإن واجهها الكثير من الصعاب والمعوقات التي وضعتها حكومة غزة أمامها لإجهاضها في مهددها، أو احتوائها كما بعض الفصائل الأخرى، إلا أنها توجت في النهاية باتفاق المصالحة بين طرفي الخلاف، "فتح" و"حماس"، برعاية مصرية، وهو اتفاق يحتاج منا جميعاً رعايته وتعزيزه والبناء على ما هو إيجابي فيه، ولغف كل ما هو سلبي.

ما أن أعلن ائتلاف شباب ١٥ آذار المكون من "شباب ه من حزيران"، و"شباب غزة نحو التغيير"، و"شباب الخامس عشر من آذار"، عبر صفحات التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، وتويتر، واليو تيوب، والماسينجر، عن نيتهم تنظيم فعاليات شبابية تحت شعاري "نريد إنهاء الانقسام"، "نريد إنهاء الاحتلال"، وذلك في الخامس عشر من آذار الماضي، حتى سارعت الفصائل الفلسطينية على اختلاف مسمياتها، بما فيها حركتنا "فتح" و"حماس"، إلى الدعوة لعقد اجتماع فصائلي في الرابع عشر من آذار نفسه في مقر حركة الجهاد الإسلامي بغزة. ورغم أن ظاهر هذه الاجتماعات هو كيفية توفير "مظلة وطنية" لهذا الحراك، وكيفية حماية المشاركين من أي احتكاكات غير مرغوب فيها قد تؤدي إلى توتر الأجواء الفلسطينية الداخلية، سواء كانت في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وأيضاً دعم المسيرات المطالبة بإنهاء الانقسام الداخلي والحفاظ على النظام العام، إلا أن شباب الحراك أنفسهم أكدوا لـ "آفاق برلمانية" أن باطنها هو كيفية احتواء هذا الحراك، وكيفية توجيه خط سيره وشعاراته وتحديد مكانه وزمانه.

وإلى جانب هؤلاء الشباب الذين عبروا عن مخاوفهم من سعي بعض الأطراف السياسية، إن لم يكن جميعها، لتفريغ الحراك





"المقالة": تعامل إيجابي ومثمر مع الحراك!

بدورها، ورغم إقدام أجهزتها الأمنية والشرطة على قمع المتظاهرين بالقوة المفرطة، فقد أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في الحكومة المقالة أنها تقدر ما أسمته بـ "تعاون أبناء شعبنا وشباب فلسطين مع الجهود الكبيرة التي بذلتها الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية لحماية تظاهرة إنهاء الانقسام وإنهاء الاحتلال والحفاظ على الثوابت".

ووصفت الوزارة "تعاطي الحكومة برئاسة إسماعيل هنية مع الحراك الشعبي القائم في قطاع غزة بالإيجابي والمثمر"، مبيّنة أن "هنية الذي أبدى دعمه للجهود الفصائلية والشبابية التي تهدف لإنهاء الانقسام على أساس حماية الثوابت الفلسطينية والوحدة الجغرافية والوطنية لشعبنا، كان أعطى تعليماته لوزارة الداخلية لتوفير مناخ ميداني ملائم لإنجاح فعاليات ١٥ آذار لإنهاء الانقسام".

وكان الدكتور أحمد يوسف، المستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، اعتبر أن تعاطي الحكومة مع الحراك الشعبي القائم في قطاع غزة كان إيجابياً "مع هؤلاء الشبان المطالبين بحقهم الوطني لإنهاء الانقسام وتفعيل بناء البيت الداخلي الفلسطيني على أساس الحفاظ على الثوابت". وقال في تصريح صحافي: إن ما قامت به الحكومة في غزة ووزارة داخليتها بكافة أجهزتها الأمنية والشرطة تعامل مشرف وراق تشكر الحكومة عليه.

وأشار يوسف إلى أن "الكل الفلسطيني يريد إنهاء الانقسام، بما فيه الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة والتي تقودها حركة حماس"، مؤكداً على أن "جميع الفلسطينيين يريدون استعادة الوحدة الوطنية بكافة أفراد وشباب وفصائل وقوى شعبنا الفلسطيني الذي عانى كثيراً جراء الانقسام والبعد عن طاولة المصالحة".

الانتهاكات الموجهة له، ولجملة من حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وطالب المركز في الورقة الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، باحترام الحق في التجمع السلمي وتعزيزه، كما دعا المواطنين والأحزاب والقوى السياسية والشرائح والفئات المجتمعية الأخرى إلى احترام المحدثات القانونية التي نظمها قانون الاجتماعات العامة الفلسطيني، مبيّناً أن المعايير الدولية تظهر اهتماماً واضحاً بالحق في التجمع السلمي، حيث كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أول وثيقة أقرت التجمع السلمي كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

وبيّنت الورقة أن القانون الأساسي الفلسطيني أسس لحماية الحق في التجمع السلمي حيث نصت الفقرة الخامسة من المادة (٢٦) من القانون المعدل للقانون الأساسي على حق الفلسطينيين بالمشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، وعلى وجه الخصوص عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

وأكدت على أن القانون الفلسطيني جاء منسجماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنح حماية كاملة للحق في التجمع السلمي وكان من أكثر القوانين تطوراً، حيث نصت المادة (٢) على أن "للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".

الاستمرار في حماية هذا التحرك الشعبي ممن وصفهم بالمتسلقين والانتهازيين.

العوض: الحراك سينفضر في أي لحظة إذا تواصل الانقسام

بدوره، قال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض، "إن نجاح الأطر الشبابية في تشكيل جسم شبابي يضم كافة الأطر الشبابية ويهدف إلى تنظيم فعاليات ضاغطة لإنهاء الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، يعتبر انجازاً كبيراً للضغط على طرفي النزاع (فتح وحماس) للالتقاء على طاولة الحوار والزول عند خيار الشعب الفلسطيني بإنهاء الانقسام وتوحيد شطري الوطن".

وبين العوض، الذي تعتبر ابنته "كلارا"، إحدى الناشطات في الحراك الشبابي، أن "تشكيل هذا الحراك جاء خلال اجتماعات جرت على مدار عدة أيام بين مختلف الأطر والمجموعات الشبابية في غزة"، مبيّناً استعداد حزب الشعب لدعم التحركات الشبابية في سعيها لضمان إنهاء الانقسام.

وأكد العوض أنه "رغم ما تعرض له شباب الحراك من محاولة احتواء فصائلي لثشاطهم، ومن ثم لقمع الأجهزة الأمنية والشرطة لهم في محاولة لترهيبهم وتخويفهم وثنيتهم عن أهدافهم، إلا أن التحركات الشبابية حققت نجاحاً في الضغط على حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام السياسي".

"الميزان": الاعتداء على المتظاهرين

مخالف للقوانين

وكان مركز الميزان لحقوق الإنسان، وعلى لسان مدير وحدة البحث القانوني فيه سمير زقوت، عبر عن استنكاره الشديد لاعتداء عناصر شرطة وأمنية بالضرب على المشاركين في التجمع السلمي في "ساحة الكتبية" يوم ١٥ آذار، واحتجاز عدد منهم، بمن فيهم قنيتات وسيدات، والاعتداء عليهن بالضرب والشتائم.

وقال زقوت لـ "آفاق برلمانية" إن المركز يعتبر هذا الاعتداء مساساً بحرية التجمع السلمي، معلناً رفضه طريقة تعامل أفراد الأمن والشرطة في قطاع غزة التي تنفقر إلى المعايير الناظمة لسلوك المكلفين بإفناذ القانون، والتي تكررت في تعاملها مع مثل هذه التظاهرات والتجمعات السلمية.

وطالب زقوت الحكومة المقالة والجهات المختصة بالتحقيق الفوري في هذه الاعتداءات، خاصة سلوك الأفراد المكلفين بإفناذ القانون، وإعلان نتائج تحقيقاتها على الملأ، واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنع تكرار الاعتداءات على التجمعات السلمية، التي تشكل مخالفات للقانون وللإمبادئ ذات العلاقة بسلوك المكلفين بإفناذ القانون، مؤكداً على أن "حماية الحريات العامة والشخصية تشكل حقاً دستورياً وردت نصاً في القانون الأساسي، وفي مقدمتها الحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، وهي واجبة الاحترام".

ورقة موقف

يُذكر أن مركز الميزان، ومن منطلق تعزيز وتعميم الوعي الشعبي بمهية الحق في التجمع السلمي والحق في حرية الرأي والتعبير، وأهمية احترام الحق في التجمع السلمي كإحدى أهم مؤشرات احترام مبدأ سيادة القانون، قدم مؤخراً ورقة موقف، وذلك إسهاماً منه في التاصيل لهذا الحق، وتعبيراً عن موقفه حيال



شباب: توجهات الفصائل الاحتوائية كانت حثيئة

من جانبه، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر الدكتور ناجي شراب: من منطلق مراقبتي الجيدة لكافة الأحداث التي تدور على الساحة الفلسطينية أولاً بأول، حذرت مراراً وتكراراً من أن هناك خطوات غير معلنة، وتوجهات من قبل التنظيمات السياسية لاحتواء التحركات الشبابية بما يحافظ على الأهداف والشعارات والرايات التنظيمية، وهذا ما تمثل بالفعل بشكل واضح من خلال مشاركة الفصائل، وإن كانت "حماس" شاركت بزخم أكبر من غيرها من الفصائل الأخرى.

وأضاف شراب لـ "آفاق برلمانية": رغم أنني ذهبت بعيداً في تخوفي من الدخول في تداعيات سلبية لهذا التحرك الفصائلي بهذا الشكل، إلا أن هذا التخوف كان في محله، حيث أن التنظيمات وأطرها، خاصة الحمساوية منها في غزة، والفتحاوية منها في الضفة، قد زجت بشبابها، وهذا ما جعل الشباب ذوي التوجهات السياسية المختلفة يحتك ببعضه البعض، وبالتالي أصبحت هناك ذريعة للمؤسسة الأمنية بالضفة أو القطاع للتدخل تحت عنوان منع تآزيم المواقف، وبالتالي القضاء على التحرك الشبابي المطالب بإنهاء الانقسام فعلياً، من خلال ضرب من ضرب، واعتقال من اعتقل.

ونوه إلى أن "الانقسام ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية كبيرة وخطيرة جداً، وأدى إلى تراجع في التنمية على اختلاف مستوياتها، الأمر الذي انعكس سلباً على الشباب الذي يبحث عن فرصة عمل وعن وظيفة تبني له مستقبله".

وتابع: السؤال المطروح الآن هو ما هي القدرة على استمرار الحراك الشبابي؟ وهل من الممكن أن لا يكون هذا التحرك مرتبطاً بيوم معين هدفه هو عملية تفرغ الغضب الداخلي فقط؟

ولفت شراب إلى أن "الفصائل ورغم الاحتلال والحصار، تعاني من تراجع في دورها، وبالتالي فإنه نتيجة حالة الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس، حاولت الفصائل أن تبحث لها عن دور، فبدأت بالمشاركة في هذا الحراك، ولكن أعتقد أن الحالة الفلسطينية لم تنضج بعد لوجود حراك حقيقي وفعال على المستوى الشبابي، لأن الانقسام البنيوي الجيني بدأ ينجذ في الشخصية الفلسطينية، وإذا ما تجذّر، فهذا أكبر تهديد لهذه الشخصية".

وحول ماهية الحل في مثل هذه الحالة، شدد على "ضرورة أن ينضج الحراك الشبابي، وأن يزداد دور مؤسسات المجتمع المدني والمفكرين والمثقفين، وأن تغير الفصائل من دورها، لأن قدرات الفلسطينيين على رفض الخنوع أكبر بكثير مما هو في الدول العربية".

الزق: احتواء الفصائل للحراك كرس واقع الانقسام

يُذكر أن عضو المكتب السياسي لجهة النضال الشعبي محمود الزق، كان من أوائل المحذرين مما وصفها محاولات بعض الفصائل "السلطو" على برنامج الحركة الشبابية وتجييره لتكريس واقع الانقسام بدلاً من النضال الحازم ضد الانقسام وتداعياته.

وقال الزق لـ "آفاق برلمانية": إن التحرك الذي انتفض فيه الشباب ضد واقع الانقسام، استمد شرعيته من حقيقة واضحة هي فشل الفصائل في تحقيق المصالحة بغض النظر عن يتحمل المسؤولية الأكبر في هذا الأمر، وكذلك من حقيقة أن الحوارات التي تمت عبر سنوات طويلة لم تنجز شيئاً باتجاه تحقيق التوافق الوطني، بل كرس وعمقت هذا الانقسام.

وأكد أن "الفصائل التي كانت وما زالت

لها الدور الأكبر في صناعة الانقسام، تحاول أن تظهر كأن فلسطين، وبالتالي تحاول جاهدة السعي لاحتواء وتجيير أي تحرك شعبي لأجندات فئوية وحزبية تعمق الجرح الفلسطيني وتفتح الثغرة واسعة لمحاولات الاحتلال شطب الهوية الفلسطينية عبر المشاريع الإلحاقية التي بدأ يروج لها الاحتلال وأعوانه".

وشدد الزق على ضرورة الحفاظ الحركة الشبابية على وحدتها، والتمسك بالإطار العام من حيث التوافق على الشعار الرئيس وهو إنهاء الانقسام، داعياً إياهم إلى

بعد نموذج دعم مسيرات العودة في ١٥ أيار



هل تؤسس الثورات العربية لنهوض جديد داعم للقضية الفلسطينية؟

أحمد فراج

الحكم على الأثر الإيجابي للثورات، لاسيما الثورة المصرية التي حررت الشعب المصري من القمع والحد من قدرة الناس على المشاركة في التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وأضاف: أرى أن مصر ستكون بؤرة تحمل أفكاراً لدعم حملة مقاطعة لإسرائيل، وأن الثورة ستعيد لمصر دورها الريادي وسيغير الوضع السابق، الذي كان فيه الشعب العربي "المفعول به"، والآن مع تحرر مصر من النظام السابق يفتح الباب للدخول إلى الميدان بقوة.

وتابع البرغوثي: بدأنا نلمس بداية مواقف مصرية جديدة مختلفة عما كان في السابق، لاسيما فيما يتعلق بالحديث عن تغيير سعر الغاز المباع إلى إسرائيل، وأن مصر غير ملزمة بما يمكن أن تفرضه إسرائيل من حصار على قطاع غزة.

وفيما يتعلق بملف المصالحة الداخلية، قال: النظام المصري الجديد سيعمل على إسناد الشعب الفلسطيني، لاسيما بشأن إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية.

وأضاف: إن ما جرى في مصر أثبت قوة هبات الشعوب والمقاومة الشعبية في تحقيق أهدافها، وقد بدأ الشباب الفلسطيني يستوعب هذا الشيء ويستلهم من الثورات العربية ذلك، وهنا أتوقع نهوضاً كبيراً في المقاومة الشعبية في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في ظل الفشل الراهن للمفاوضات، وتصاعد الاستيطان، وتخاذل أطراف كثيرة من المجتمع الدولي عن القيام بدورها في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

تغيير الأنظمة سيولد ضغوطاً على المجتمع الدولي

وفيما يتعلق بما يمكن أن يخرج عن ثورات الشعوب العربية ويفضي لدعم القضية الفلسطينية، قال أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت د. سمير عوض، لـ "آفاق برلمانية": ما كان قائماً سابقاً بات يعتبر اليوم في عداد الماضي، والأنظمة الجديدة ستكون داعمة لمطالب الشعوب، وبطبيعة الحال تتصدر القضية الفلسطينية تلك المطالب.

وأضاف: النظام المصري الجديد سيعيد النظر بعلاقاته مع إسرائيل، وتحديداً الاتفاقيات، وملف معبر رفح بين قطاع غزة ومصر.

وتابع: ما كان موجوداً في السابق هو عمل كافة أجهزة الدولة للمحافظة على بقاء النظام، ولكن ما نراه اليوم هو الاستماع بقوة لمطالب الشعوب المنتفضة.

وحول مدى تأثير ذلك على تشكيل محور عربي جديد، قال عوض: الغرب والولايات المتحدة يعملان على أساس المصالح، ومن هنا ستعمل الأنظمة الجديدة على الضغط من أجل إرغام إسرائيل على الموافقة على استحقاقات المرحلة القادمة، بما يفرض إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة.

إيجابياً أكثر منه سلبياً، وذلك كون القضية الفلسطينية مضمرة في ثورات الشعوب، ولا تزال القضية الأولى عند الشعوب العربية".

وقالت جرار لـ "آفاق برلمانية": المنحنى الإيجابي يظهر تحديداً فيما جرى بمصر من تغيير في نظام الحكم بشكل كامل، وهنا أقول إن القضية الفلسطينية ربما ليست حاضرة بالكامل لكنها مضمرة في ثورات الشعوب المنتفضة.

وأضافت: ما حدث في مصر هو الخروج عما كان سابقاً، لاسيما في السياسة الخارجية تجاه ما يخص الشعب الفلسطيني، وهذا يعني وجود نوع من التناوب بين الموقفين الشعبي والرسمي، وكما هو معروف فإن الموقف الشعبي يرفض حصار غزة، ويطالب بتوفير دعم كامل للفلسطينيين، والخروج من دائرة الخضوع للإملاءات الخارجية.

وتابعت جرار: يبدو أن هناك موقفاً رسمياً متوازناً يساعد على دفع مسيرة المصالحة الفلسطينية، وأن النظام الجديد يتعامل بانفتاح مع الجميع، إضافة إلى إعلانه دعم ملاحقة قادة الاحتلال كمجرمي حرب، كما أنه ليس قدراً استمرار الهيمنة الأميركية، ونشهد بداية ضغط على المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والمتمثلة بإقامة الدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها في العام ٤٨.

وحول قدرة ثورات الشعوب العربية على إحداث تغيير جذري في السياسات العربية الخارجية، لاسيما تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، نوهت جرار إلى أن "الموقف السياسي بعد نجاح الثورات، لاسيما ما حدث في مصر، يتطلب العمل على إنهاء الحصار وفتح معبر رفح، كون قطاع غزة جزءاً من الدولة الفلسطينية ضمن البرنامج مرحلي، وهذا لا يعني إعفاء المجتمع الدولي من التزاماته تجاه إنهاء الاحتلال والحصار".

وتطرق إلى الموقف المصري الجديد تجاه المصالحة الفلسطينية، وقالت: صحيح أن أولويات مصر في المرحلة الراهنة هي الوضع الداخلي، لكنها بالطبع داعمة للموقف الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وهنا أقول إن الظروف باتت مواتية حالياً لمواصلة الجهد لإنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير.

وأضافت جرار: على كل القيادات الفلسطينية أن تصغي لصوت الشعب والشباب، وإمكاناتهم في إحداث التغيير، والمطلوب الآن مراجعة سياسية واجتماعية واقتصادية، والكف عن التعلق بهم أننا جاهزون الآن لإقامة الدولة، إضافة إلى معالجة استفحال الفقر وغياب الحريات.

التغيير في مصر سيغير خارطة المنطقة

أما النائب د. مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، فقال لـ "آفاق برلمانية": من المبكر

صاحباً ومدويًا، وله امتداداته وتأثيراته على القضية الفلسطينية"، وقال: إن هذه الثورات جاءت كمحصلة لحالة التردّي التي وصل إليها العالم العربي في الفترة الأخيرة على مختلف الأصعدة.

وحول العوامل التي ساعدت في ظهور تلك الهبات الشعبية، أوضح العالول لـ "آفاق برلمانية" أن "هناك مجموعة من العوامل، منها أن الأنظمة الحاكمة كانت تعتبر أن مقدرات شعوبها هي ملك لها، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، ورافقت ذلك سياسات تعليمية خاطئة تميزت بعدم التخطيط للعملية التعليمية، ما نتج عنه وجود أعداد كبيرة من خريجي الجامعات بلا فرص عمل". وأضاف: من العوامل المهمة أيضاً ارتفاع درجة تبعية هذه الأنظمة للغرب وللولايات المتحدة الأميركية إلى مستوى مفضوح، وأصبحت الأنظمة تستخدم كادوات لتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة، كما أن هذه الأنظمة فقدت المنظومة الفكرية ومبرر وجودها، وكذلك أولوياتها. وأشار العالول إلى أن "الولايات المتحدة حاولت تصوير نفسها على أنها هي صانعة الحدث، وفي حقيقة الأمر أنها وصلت لقناعة بأن هذه الأنظمة لا يمكن لها أن تستمر دون تغيير، وبالتالي فقد ركبت الولايات المتحدة الموجة".

وفيما يتعلق بالموقف الفلسطيني تجاه ما يجري في المنطقة من ثورات، أكد أن "جميع الأطراف والجهات في فلسطين ترحب بهذا التغيير مع اختلاف ردود الأفعال بين الجهات الرسمية والشعبية"، موضحاً أن "لدى الفلسطينيين درجة حساسية عالية ومخاوف دائمة من إبداء ردود الأفعال تجاه ما يجري في الدول العربية حتى لا يدفع الفلسطينيون المقيمون في تلك الدول ثمن ذلك، فهناك جالية فلسطينية كبيرة في ليبيا مثلاً يمكن أن تكون ضحية لمواقف معينة".

أما عن الموقف الإسرائيلي، فقال: اعتقد أن إسرائيل تعيش في رعب حقيقي على الرغم من أنها تحاول إظهار أن ما يجري هو في صالحها، مدعية أن الجيل الجديد من الشباب العربي أقل عداءً لإسرائيل والغرب، مؤكداً أن "إسرائيل لن تجد وضعاً أكثر راحة من الوضع السابق، ولذلك فإن أي تغيير في الوضع السابق لن يكون في صالحها".

لكن العالول أعرب عن تخوفه من أن تستفيد إسرائيل من هذا التغيير في إحدى حالتين: أولهما أن تحاول التأثير في تطورات الأحداث عبر إشعال نار حروب أهلية أو طائفية أو عشائرية، وثانيهما محاولة إيجاد هلال سني وإشعال حرب سنية شيعية في المنطقة.

جرار: فلسطين مضمرة في ثورات الشعوب

وحول تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية، ترى النائب خالدة جرار، عضو المكتب السياسي للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، أنه "سيكون

كان يوم ١٥ أيار محطة مهمة في إبراز مستوى التأثيرات التي تحملها المتغيرات العربية على القضية الفلسطينية، حيث استلهمت الشعوب العربية، وأبناء الشعب الفلسطيني في بلدان الشتات، في مسيرات العودة إلى الوطن، واحداً من أهم دروس ثورات الحرية العربية في الكفاح في سبيل تحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال والعنصرية، وكسر حاجز الخوف هذه المرة في مواجهة بطش الاحتلال وغطرسته.

لقد جاء انتقال الثورات والانتفاضات من بلد عربي إلى آخر، والنجاحات التي حققتها حتى الآن، وبخاصة في تونس ومصر، ليعبر عن رغبة الشعوب العربية في التغيير والتحرر من الأنظمة الأمنية السلطوية، والسعي لبناء مجتمعات سيادية ديمقراطية، ترفض الخضوع لإملاءات الولايات المتحدة الأميركية والغرب، ومثل هذه المجتمعات لا بد أن تكون مناهضة للاحتلال والعنصرية، كما دلت على ذلك مسيرات العودة التي انطلقت بمشاركة فلسطينية وعربية من مصر وسوريا ولبنان والأردن باتجاه فلسطين.

ومع ذلك، لا يزال السؤال ذاته يتكرر، فلسطينياً على الأقل، منذ اتساع نطاق ثورات التغيير العربية: هل يمكن القول إن هناك إعادة هيكلة للنظام العربي، وخارطة القوى والتحالفات في المنطقة، بما يسمح بتشكيل قوة ضاغطة ذات تأثير سياسي إيجابي لحل القضية الفلسطينية، ووضع حد للجرائم والبطش الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني؟ وهل يعني إسقاط نظام الرئيس محمد حسني مبارك، حدوث تغيير فعال في نظرة مصر السياسية للقضية الفلسطينية، كما حدث في تحريك ملف المصالحة باتجاه توقيع اتفاق القاهرة الأخير، فضلاً عن إعلان موقف واضح بشأن فتح معبر رفح وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وعدم التعويل على مسار التفاوض الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي؟

إضافة إلى ذلك كله، هل باستطاعة النظام المصري الجديد في سعيه لإنهاء ملف الانقسام الفلسطيني، وفتح معبر رفح بشكل كامل، الاستمرار في تحدي السياسة الأميركية والإسرائيلية، وتوليد عوامل تدفع نحو تغيير معالم خارطة العربية ودورها واصطفافاتها في منطقة الشرق الأوسط، بما يسهم في الدفع نحو إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وفق جدول زمني محدد، يسعى العرب إلى وضعه وإلزام الدول الراعية لعملية السلام بقبوله، وفق مقاربة المؤتمر الدولي المخول بصلاحيات لتطبيق قرارات الأمم المتحدة لا التفاوض عليها مجدداً؟

العالول: الثورات رد على تردّي حال الأنظمة القائمة

في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة، اعتبر محمود العالول عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، مفوض التعبئة والتنظيم، أن "الثورات الشعبية تمثل حدثاً

الثورات العربية وتداعياتها على الساحة الفلسطينية

د. سمير عوض



لا مجال لكبح جماح الموجة العاتية غير القابلة للارتداد لدى الجماهير العربية المطالبة بالحرية والديمقراطية، التي تلاقي إعجاباً بل ترحيباً من المجتمع الدولي. وقد أدت هذه الموجة من التحول الديمقراطي في المجتمعات والدول العربية إلى سقوط نظامين سلطويين ومراوحة أنظمة أخرى مكانها لحين كتابة هذه السطور، وهي أنظمة الحكم في ليبيا واليمن وسوريا. فالتغيير آت لكل الأنظمة التي ترفض إصلاح نظامها السياسي ومنح الحريات والحقوق لمواطنيها.

الوضع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن وضع الشعوب والأنظمة العربية الأخرى، إلا أننا كفلسطينيين قد حددنا تناقضنا الرئيسي مع الاحتلال. ولكن هذا لا يعني أن تجارب الشعوب العربية المجاورة ستم دونما تأثير على الساحة الفلسطينية، بحيث تؤدي إلى مزيد من الحريات والديمقراطية ومكافحة الفساد. وهذا كله، إضافة إلى بناء مؤسسات الدولة وتطوير أدائها، يمثل إعداداً لمرحلة الاستقلال وعرض إعلان الدولة المستقلة على الأمم المتحدة.

يجب أن لا يعول كثيراً على الموقف الأميركي في المرحلة المقبلة، على الرغم من كون الإدارة الأميركية هي الراعي لـ "العملية السلمية"، وهي العضو الأساسي في اللجنة الرباعية الدولية، والدولة العظمى في مجلس الأمن وغالبية المؤسسات الدولية، بل إن على الفلسطينيين إعادة صياغة تحالفاتهم وعلاقاتهم وإستراتيجياتهم بعيدة المدى. في حالة الرجوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبر الاتحاد من أجل السلام، يفترض حث الدول العربية ودول المؤتمر الإسلامي والدول الصديقة على اتخاذ مواقف جادة بما تمتلكه من وسائل ضغط مادية واقتصادية وسياسية وقانونية لإخراج الدولة الفلسطينية المستقلة إلى حيز الوجود.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الساحة الدولية للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧، فإن التخوف الفلسطيني والعربي من الموقف الأميركي يبقى مبرراً، وبخاصة بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد قرار يطالب بوقف الاستيطان، في حين تبنت أربع عشرة دولة في مجلس الأمن هذا القرار، وجاء الفيتو مناقضاً للموقف المعلن للرئيس باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، فكيف سيكون الموقف الأميركي عند طرح إزالة المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس؟! في المقابل، النظام العربي الرسمي أظهر عجزاً عن مجاراة التطورات والثورات العلمية والاقتصادية والسياسية، التي تكتنف العالم أجمع، وتفرض قوانين حديثة لترتيب العلاقة بين المجتمع والدولة والسوق كمبادئ الحرية والديمقراطية وسيادة القانون واستقلالية القضاء. هذا إضافة إلى فشل المشروع التنموي العربي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ما أدى إلى تزايد نسبة الفقر والبطالة والأمية بمعدلات عالية.

تزداد حدة هذه القضايا بشكل كبير في ضوء التطور الكبير في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook و Twitter و YouTube والإعلام الجديد، التي مكنت

الشباب من التجمع والاحتجاج على أوضاعهم الصعبة، وحدت من قدرة الدولة أو النظام السياسي على السيطرة والرقابة على المعلومات.

دروس مستفادة من التجريبتين المصرية والتونسية

لقد سقط نموذج الدولة - الأمنية الذي يعتمد على جهاز مخابرات قوي مثل جهاز أمن الدولة في مصر، أو الأمن المركزي في باقي الدول العربية. ومما لا شك فيه أن مطالبات الشعوب بالحرية والعدالة والديمقراطية ستستمر حتى تحقيق أهدافها. من الواضح، وبحسب التجارب الأخيرة للشعوب العربية، أن القمع والدولة البوليسية لا يستطيعان وقف تحرك الجماهير، وأن أحداً لا يستطيع البقاء في السلطة إلى الأبد، وإن كان الرئيس مبارك وبن علي، وبالأخص معمر القذافي، قد استمروا لفترات طويلة إلى طويلاً جداً.

كان موقف كل من الجيشين المصري والتونسي من الثورة موقفاً مشرفاً وحكيماً للغاية، على العكس من موقف الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى التي تحركت بعنف ضد الجماهير، وعندما فشلت في إخضاع الثورة انسحبت وتركت المجال للبلطجية ليهاجموا الجماهير، على الرغم من أن انسحاب قوات الأمن

كان بهدف ترك الجيش وحده في مواجهة الثورة لكي يقوم بقمعها، ما يؤدي إلى مواجهات دموية بين الشعب والجيش تُنهى التحرك الجماهيري. ولكن الجيش تصدى فقط للبلطجية ولم يتصادم مع الجماهير المحتجة، ما سحب البساط من تحت أقدام أجهزة الأمن والنظام السابق في الوقت ذاته.

كانت جزءاً من النظام السابق وسقطت بسقوطه، سواء أكانت مؤيدة أم معارضة، مثل الحزب الوطني الديمقراطي أو



حزب التجمع أو حزب الوفد في مصر، أو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس. وظهرت حركات جديدة مثل ٦ إبريل، وكفاية، والحركة الديمقراطية للتغيير، وأخيراً ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المظفرة، التي تجاوزت مع تطلعات المواطنين وحقوقهم ومشاركتهم في بناء مستقبلهم.

إن فشل الدول العربية في مشروعها التنموي أدى إلى بروز مشاكل وقضايا اجتماعية مثل البطالة، والمحسوبية، والواسطة، التي وضعت قيوداً إضافية على إمكانية تحقق تطور متوازن للمجتمع والاقتصاد، يتمكن من حل مشاكل مزمنة مثل البطالة والديون العالقة. وهنا من المهم الانتباه إلى أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية البنيوية مثل البطالة والفقر والأمية ستواجه الثورة في اليوم الأول بعد انتصارها على النظام الدكتاتوري. ولن تتمكن الثورة من إيجاد حلول فورية لمثل هذه القضايا، ولكن ربما عبر مشاركة الشعب في القرار ستحظى بفرصة أفضل.

مشاركة الشباب هي الركن الأساسي من أركان التطور والاستمرارية بغض النظر عن الدولة وطابعها السياسي، وتشكل هذه المشاركة الأمل الأساسي للشعوب العربية في المشاركة في العولمة الاقتصادية والاجتماعية.

إن إصلاح النظام التعليمي للمشاركة في الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية هو أمر بالغ الأهمية إذا أردنا الانطلاق من الوضع الحالي الذي نحن فيه إلى حالة المشاركة والإنتاج العلمي والأدبي على الساحة العالمية.

ما مدى انطباق هذه الحالة على الوضع الفلسطيني؟

الوضع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن وضع الشعوب والأنظمة العربية الأخرى، لأننا كفلسطينيين قد حددنا تناقضنا الرئيسي مع الاحتلال. ولكن هذا لا يعني أن تجارب الشعوب العربية المجاورة ستم دونما تأثير على الساحة الفلسطينية، بحيث تؤدي إلى مزيد من الحريات والديمقراطية ومكافحة الفساد.

مثلت التظاهرات الجماهيرية الكبيرة في ميدان التحرير بشكل خاص، ظاهرة حضارية ودرسا لكل الشعوب، بما فيها الشعب الفلسطيني، في جدوى المثابرة والمقاومة السلمية للظلم والطغيان، ورفض الاستفزاز والانجرار إلى معارك لا تخدم المصلحة الوطنية العليا.

بناء على ما سبق، على الشعب الفلسطيني أن يركز جهوده في التصدي للاستيطان ومقاومة الاحتلال ورفض إجراءاته التعسفية، وبخاصة في القدس الشرقية وباقي مواقع الاحتكاك والمواجهة، وهذا هو بالضبط الدرس المستفاد من التجربة المصرية، الذي يقوم الفلسطينيون بتطبيقه بنجاح معقول في الشيخ جراح، وبلعين، ونعلين، والمعصرة، والنبي صالح، وجيوس، وغيرها.

يجب الانتباه إلى انشغال مصر في المرحلة المقبلة بوضعها الداخلي، لكن هذا لم يقلل من متابعة الملف الفلسطيني في مراكز صنع القرار المصرية، لاسيما ملف المصالحة الوطنية، دون رهان في الفترة القريبة على الدعم السياسي المصري.

إن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى تلاحم ووحدة داخلية، كما رأينا خلال الثورة المصرية في حالة الانسجام بين المسلمين والمسيحيين (الأقباط) أو الأحزاب التقدمية والأحزاب الإسلامية، وعلى الرغم من المحاولات الراهنة من "الثورة المضادة" لضرب هذا الانسجام. وهذا الدرس من ميدان التحرير يحتم علينا متابعة إنهاء الانقسام الداخلي كضرورة أولية لبدء عمل مشترك يخرج بالقضية الفلسطينية من المازق الحالي المتمثل بانسداد أفق العملية السلمية، ويرسم معالم المرحلة القادمة.

كذلك ينبغي التوجه إلى الشعب مرة أخرى في انتخابات عامة جديدة، تعيد اللحمة إلى الأراضي الفلسطينية بجناحها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجسد شرعية المؤسسات على المستويات المحلية والتشريعية والرئاسية. وبالفعل تم اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه.

في ظل الافتقار لرؤية تنقله إلى تغيير الواقع

حراك شبابي يخضع لأسر العالم الافتراضي

facebook

ناثلة خليل



أدوات التواصل المجتمعي "عندما قفزوا عليها، كل بطريقته".

وبالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني، يقول: تعاملت هذه المؤسسات مع أدوات التواصل المجتمعي على طريقتها في البرامج والمشاريع الممولة، فبدأت تنظم دورات مدفوعة الأجر تعلم الشباب كيف ينشئون مدونة وكيف يكونون فاعلين على "الفيس بوك".

ويؤكد عبد الله أن هذا النوع من التواصل لا يحتمل أن يوضع في مقترح مشروع "بروبوزال" وعقلية دفع المال على الساعة، ويستطرد: هذه المؤسسات أحضرت أفضل شباب يستخدمون هذه الأدوات وأدخلتهم في لعبتها، وكانت النتيجة أنها دمرتهم على هذا الصعيد، لأنها ضيعت روح المبادرة لديهم، وبخاصة أن جميع أشكال التواصل المجتمعي تعتمد على المبادرة الذاتية وليست مبرمجة.

ويضيف: إنشاء مدونة لا يحتاج إلا لبضع دقائق دون أية معرفة بالبرمجة وغيرها، وأي شاب لديه موقف تجاه قضية ما، لن ينتظر أن ينخرط في دورة مدفوعة المواصلات حتى يؤسس مدونته الخاصة، لكن كتيبة "البروبوزال" في بلدنا لا يعجبها هذا الموضوع.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية والسياسيين، فيرى عبد الله أن "بعض الشخصيات السياسية كانت أذكي من الشباب، حيث سارعت لاستخدام صفحات التواصل الاجتماعي قبلهم، مثلما فعل رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض. وتكمن المشكلة في أن مطالب الشباب دوماً موجهة للحكومة، وإذا كانت هذه الحكومة أذكي منهم في استخدام هذه التقنيات تبرز لدينا مشكلة، طبعاً أخذين بعين الاعتبار أن لهذه الشخصيات السياسية مستشارين يعتبرون خبراء في هذه التقنيات".

لكن هل يؤثر إقبال الشباب على أدوات التواصل الاجتماعي قلقاً لدى السلطة الوطنية، أم أنه أداة تنفيس ليس أكثر؟

يجيب محمد على هذا التساؤل قائلاً: نعم، في بداية التحرك الشبابي، وتحديدًا عندما انطلقت دعوات إنهاء الانقسام، كانت السلطة قلقة وخائفة، ولكنها استطاعت أن تستوعب الأمر مؤقتاً على الأقل.

أما سمارة، فيرى أن "كلا الاحتمالين قائم". ويضيف: طالما هناك غياب للرؤية لدى الشباب فهذا غير مزعج للسلطة. أما إذا اتضحت الرؤية وتبلورت، فإنها ستزعج بالتأكيد.

نظرنا أيضاً إلى التجربتين التونسية والمصرية نكتشف أنهم بدأوا باستخدام المدونات منذ العام ٢٠٠٠، وبعدها "تدوين الفيديو"، أي نشر مقاطع فيديو لانتهاكات أجهزة الأمن لحقوق الإنسان، مثل ما قامت وتقوم به مدونة المصري وائل عباس. هؤلاء قاموا بمراكمة الخبرات في العالم الافتراضي، وهذا ما نفتقده فلسطينياً، لأن موضوع التدوين جديد لدينا، فقمنا بالقفز على العديد من أدوات التواصل الاجتماعي التي تهين الأرضية وتخلق مناخاً للحراك الشبابي والشعبي.

ويضيف: يجب أن نتعلم من أخطاء الآخرين، فمثلاً قبل أربع سنوات دعت حركة في مصر اسمها "٦ إبريل" للاحتجاج عبر "الفيس بوك"، لكنها فشلت، وبعد سنوات أصبح عمل هؤلاء الشباب تراكمياً وأكثر احترافاً، فكانوا جزءاً مهماً من الثورة المصرية.

وبرأيه، فإن الشباب الفلسطيني على "الفيس بوك" هم "ناس لحظيون أكثر من اللازم، ولا يراكمون جهوداً حقيقية، وما زالوا في طور التعلم".

لكن لماذا يتركز التوجه العام لغالبية الشباب الفلسطيني على استخدام "الفيس بوك" دون غيره من أدوات الاتصال الأخرى الشائعة في العالم، ومنها "تويتر" مثلاً؟

ويفسر عبد الله ذلك قائلاً: استخدام "تويتر" مصمم للهواتف الذكية، وتحديدًا الجيل الثالث منها، وهذه وجودها متدن في الأراضي الفلسطينية، لأن الاحتلال الإسرائيلي يمنع استيرادها.

ويتابع: في العالم يتم الإطلاع وتحديث معلومات "تويتر" عبر الهواتف النقالة الذكية، ومؤخراً أطلقت شركة الوطنية خدمة تحديث "تويتر" من خلال الرسائل القصيرة، لكن هذه الخدمة ما زالت غير معروفة عند الجمهور الفلسطيني، بسبب ما ذكر من تدنٍ في انتشار الهواتف الذكية، أي الجيل الثالث.

ويردف: أما السبب الثاني للإقبال على "الفيس بوك"، فهو أنه يلبي التعاطي مع القضايا الخفيفة، ولا يحتمل نقاش الأفكار والقضايا العميقة، وحتى القادة في الغرب يتركز استخدامهم لـ "الفيس بوك" على ترويج النقاط المثيرة والشعبوية في حملاتهم الانتخابية.

من أجهض دور وسائل التواصل الاجتماعي؟

يرى عبد الله أن مؤسسات المجتمع المدني والسياسيين أجهضوا إلى حد كبير هدف وقيمة استخدام

وصفحات التواصل الاجتماعي إلى أرض الواقع، والدليل ما حدث من مسيرات في ١٥ آذار.

ويضيف: هم لا يعيشون في العالم الافتراضي، إنهم يستفيدون منه فقط، ويستخدمونه للنزول على الأرض. وينوه محمد، وغيره من المطلعين على حراك الشباب، أن المبادرات الشبابية على "الفيس بوك"، تتحرك في كل الاتجاهات، حيث هناك مجموعات ضد النشاط الاستيطاني، وأخرى مع البيئة، والعديد من القضايا المهمة جداً.

الحراك الشبابي على "الفيس بوك" ...

مجرد تمرين ذهني

الكاتب عادل سمارة له رأي يناقض ما سبق، حيث يرى أن "بقاء الحراك الشبابي في مستواه الحالي دون رؤية محددة، لا يتجاوز كونه تمريناً ذهنياً".

ويوضح سمارة أن "القضية الرئيسية التي يجب أن نتحدث عنها هي مدى وجود رؤية عند هؤلاء الشباب تستطيع أن تتبلور في مشروع نضالي أو سياسي".

ويتابع: إذا كان كل هم الشباب استخدام "الفيس بوك" وغيره لأنهم يريدون الحق في التعبير والتظاهر، فهذا جيد لكنه غير كافٍ إطلاقاً، لأنهم بذلك يكونون نسخة عما تفعله الشعوب في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ضد الحرب والعدو، لكن نشاط هذه الشعوب لم يمنع الحرب ولم يوقف العدو".

ويضيف: المفصل في هذا الموضوع وجود رؤية ومشروع نظامي معين، وإلا فإن أي نشاط آخر لن يضيف للشعب شيئاً.

وفي إجابته عن سؤال حول سبب إسقاطه إمكانية تطور هذا الحراك ليصل إلى درجة النضج والفعل الهادف، يقول: هذا يعتمد على المجموعات نفسها التي تقوم بالعملية ومدى نضجها واقترابها من مجموعات سياسية تساعدها في بلورة رؤية معينة، والمهم أن لا تبقى تراوح في مستواها الحالي.

وحول ما إذا كان تعدد الآراء والأفق الواسع أمام جميع الأطياف والتوجهات لطرح أفكارها يفيد في بلورة الحراك الشبابي ونضجه، يقول سمارة: بصراحة لدينا غلبة من "الفيس بوك" و"الإيميلات"، حيث أصبح الكل قادراً على إعطاء رأيه، وهذا يعيق الفهم لدى الناس، بالضبط مثل ما هو حاصل على الفضائيات، إذ ينتقل الشخص من فضائية إلى أخرى دون تركيز وفهم عميق لما تطرحه كل فضائية.

شاشة الكمبيوتر لا تكفي

ويذهب المحاضر في صحافة الإنترنت في جامعة بيرزيت عبد الرحيم عبد الله إلى التأكيد على أن تجربة الشباب الفلسطيني في خلق حراك سياسي ومجتمعي على صفحات "الفيس بوك" غير ناجحة، وتكاد تكون غير ملموسة على الأرض، مدلياً على ذلك في غياب "خطة تحرك حقيقية للشباب على الأرض"، ويقول: هؤلاء شباب يعيشون على شاشة الكمبيوتر، وهذا لا يكفي.

لكن بماذا يفسر عبد الله وغيره إقبال آلاف الشباب التونسي والمصري على استخدام صفحات "الفيس بوك" في الثورة، بحيث ثبت أنها أفضل طريقة لتجميع الشباب بسرعة؟ يعلق عبد الله على ما سبق قائلاً: إذا نظرنا إلى تجارب البلدان التي حققت نجاحاً عبر استخدام أدوات التواصل الاجتماعي، مثل مصر، فقد كان "الفيس بوك" أداة تجميع، وذلك يعود لأن الحراك الشبابي كان انعكاساً لحالة نشاط حقيقية على الأرض، وجاء استخدامهم لهذه التقنيات من باب الدعوات وتجميع الجهود، على العكس مما هو حاصل فلسطينياً.

ويتابع عبد الله: هناك نقطة أخرى يفقدونها الواقع الفلسطيني في هذا الإطار، وهي مراكمة الجهود، إذا

على العكس تماماً من الأمر الواقع، حيث قادة الفصائل والأحزاب السياسية من جيل ما بعد الستين، أو الثمانين -كما هو الأمر في المجلس الأعلى للشباب- هم اللاعبون على الساحة السياسية والوطنية الفلسطينية، يتشكل حالياً جيل من قادة الرأي وأصحاب المبادرات السياسية، لكن في العالم الافتراضي على موقع "فيس بوك" وصفحات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

حراك كبير جداً، حيث لا يخلو يوم من اسم جديد لمجموعة أو "جروب"، لاسيما بعد انطلاق الثورات العربية بدءاً من تونس ومصر، التي ألهمت الشباب الذين بات جزء كبير منهم يعتقد أن الثورات تولد من رحم "أكاونت الـ فيس بوك"، وأن الجماهير الحاشدة هي "الجروبات".

هناك مجموعات على "فيس بوك" أحدثت ضجة في الشارع الفلسطيني، مثل مجموعة الشعب يريد إنهاء الانقسام، ومجموعة شباب ١٥ آذار، والحراك الشبابي المستقل، التي دعت لإنهاء الانقسام، وكان الحكم على نجاح هذه المجموعات من عدمه الجماهير التي اجتمعت في مسيرات يوم ١٥ آذار الماضي للمطالبة بإنهاء الانقسام، سواء المثات في رام الله، أو الآلاف في قطاع غزة، وربما العشرات في نابلس وبيت لحم وطولكرم.

الحملة التي بدأت على الإنترنت قوية، سرعان ما تقلصت وانكسرت على الأرض، لتقتصر على مطالبات الشباب بعد أسابيع من نصب خيمة الاعتصام على دوار المنارة وسط رام الله بإنهاء الاعتقال السياسي، ووقف التحريض بين طرفي الانقسام، بعدما تبين أن مطلب "انتخاب مجلس وطني جديد" يحتاج إلى أكثر من خيمة اعتصام!

من أولى صفحات "الفيس بوك" التي أثارته ضجة هي "الشعب يريد إنهاء الانقسام"، فالآلاف توافدوا على الصفحة في الأسابيع الأولى، لكن سرعان ما خاب نجم هذه الصفحة، لتسطع صفحات أخرى أبرزها شباب ١٥ آذار، والانتفاضة الثالثة، التي أغلقتها إسرائيل عبر التواصل مع إدارة "فيس بوك" نفسها بحجة أنها تخرص على الإرهاب، فضلاً عن "الحراك الشبابي المستقل وغيرها".

الناشطة على "الفيس بوك" رند خضير تقول: جروب "إنهاء الانقسام" كبير وفضفاض، والناس تدافعوا للاشتراك فيه تحت وطأة الحماسة، فقررنا نحن الشباب الناشطين على "الفيس بوك" إعلان صفحة هي "صوت المنارة" يشارك فيها الشباب الفاعلون على هذه الصفحة، وبإمكان أي أحد إضافة اسمه على الصفحة ليعرف آخر النشاطات الشبابية على "الفيس بوك".

وتتابع: "الفيس بوك" أفضل وأسرع طريقة لإيصال أية رسالة للشباب، لأن الجميع يجلس أمام جهاز الكمبيوتر، أو بإمكانه تحديث صفحته عبر الهاتف المحمول.

الحركة الوطنية تكلست والبديل العالم الافتراضي

الكاتب النشط على الإنترنت زكريا محمد، الذي لا يخلو أسبوع دون نشر مقال له على صفحة شبكة المنظمات الأهلية الإلكترونية "بنجوف" على الإنترنت، التي يصل عدد المشتركين فيها إلى أكثر من سبعة آلاف مشترك في الضفة والقطاع والشنات، يعتقد أن الحراك على صفحات "الفيس بوك" هو "تجديد لروح الحركة الوطنية الفلسطينية، التي أصابها التكلس، وأصبح من الضروري أن تستعيد روحها وطاقاتها".

ويتابع: ما يقوم به الشباب هو البداية لاستعادة شباب الحركة الوطنية الفلسطينية.

ويرفض محمد الرأي القائل إن حراك الشباب مقتصر على العالم الافتراضي، قائلاً: هذا غير صحيح، الشباب بالفعل انتقلوا من العالم الافتراضي في "الفيس بوك"

القدس: عمليات هدم ومصادرة واستيلاء، بالتزيف لتهويد المدينة

ماجدة البطش

وتساءل صيام: إذا كان الشراء شرعياً، فلماذا الدخول إلى البيوت في منتصف الليل؟! وأضاف: هناك طرق عدة للاستيلاء على البيوت، منها التزيف، والشراء بطرق ملتوية، والحصول على أملاك الغائبين، وقلة يبيعون بشكل مباشر، وطرق الاستيلاء قد تكون أغرب من الخيال، فقد استولوا على بيت جدتي بالتزيف.

وروى صيام: عندما توفيت جدتي قام أحد أقرباؤنا بالدخول عند توديعها قبل غسلها بتزيفها على أوراق بيع البيت، وقد اعترف في المحكمة بهذه القضية، إلا أنه كان قد أصبح بحوزتهم، ويعيش فيه الآن رئيس جمعية العاد الاستيطانية ديفيد بنيري.

وقد أسس بنيري جمعية العاد العام ١٩٨٦، وهو نائب قائد وحدة المستعربين "دوفوفان"، وقالت صحيفة هآرتس في السادس من تشرين الثاني الماضي، إن منظمة العاد قالت في قضية تتعلق بقرار قضائي بشأن الكشف عن وثائق تتعلق بالجمعيات الاستيطانية، "إن كشف المعلومات عن تمويلها ومصادر سيؤدي إلى سفك الدماء، وساندها الدولة وخبراء أمنيون أمام المحكمة". وتمكنت جمعية العاد من توطين نحو ٥٠٠ مستوطن في سلوان في نحو ١٥ موقعا استيطانياً.

ونقلت هآرتس عن القرار القضائي بشأن الكشف عن هذه الوثائق المتعلقة بالجمعيات الاستيطانية: إن الوصي على أملاك الغائبين يقوم بمصادرة الأملاك، وتقوم "دائرة أراضي إسرائيل" بنقل الأملاك إلى الجمعيتين الاستيطانيتين "العاد" و"عطيريت كوهانيم" بدون مناقصات وبأسعار بخسة.

كما بينت هذه الوثائق أن الدولة العبرية خصصت ملايين الشواكل لشركات الحراسة في المواقع الاستيطانية القائمة بين السكان الفلسطينيين، ووفرت لهم الكاميرات، ووصلت تكلفة الحراسة العام ٢٠١٠ إلى ٥٤ مليون شيكل.

وكشفت هآرتس أنه منذ العام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨، ساندت الدولة ١١ صفقة، منها ٥ صفقات لجمعية "العاد" الاستيطانية، و٦ صفقات لجمعية "عطيرت كوهانيم" في البلدة القديمة، وهذه معلومات جزئية حصل عليها الناشط اليساري درور أتيكس من المحكمة.

وكان بنيري دهم أطفالاً في حي سلوان بسيارته، ونقلت محطات التلفزة هذه الجريمة، وحققت الشرطة معه، واعتبرت تصرفه دفاعاً عن النفس وأطلقت سراحه. ولا يترك المستوطنون فرصة لتهويد القدس إلا ويغتموها، فهم يحاولون تفرغ حي الشيخ جراح من سكانه الفلسطينيين، وإحلال مستوطنين، وبناء وحدات سكنية ومراكز تجارية مكانهم. وقد أطلق المستوطنون واليمين المتطرف منذ عشر سنوات حملة لتهويد القدس أسموها "معركة القدس".

بمنع النادي من تنظيم هذه الأمسيات، مردفاً: منذ بداية الزحف الاستيطاني على راس العامود-سلوان تغيرت حياتنا، فقد استدعتنا المخابرات الإسرائيلية وطالبتنا بالتوقيع على وثائق تحملنا المسؤولية عن أي مشكلة تحدث بين المستوطنين والأولاد ورفضنا.

ويمول المليونير مسكوفيتش مستوطنة "معاليه زيتيم"، ويترأس هذه المستوطنة أرييه كينج الذي يتخصص في الانتشار في منطقة راس العامود، ويسعى إلى الوصول إلى بيت صفافا وبيت حنيناً ومناطق أخرى في القدس.

وفي حي سلوان، الذي يرتبط جغرافياً بشكل عضوي براس العامود حتى أنه في بعض المناطق لا يمكن معرفة بيت راس العامود من بيت سلوان، اشتدت الهجمة الإسرائيلية على البلدة التي تريد بلدية القدس الغربية هدم نحو ٨٨ بيتاً فيها بذريعة عدم الترخيص، وأعلنت قبل عام عن نيتها إقامة حديقة توراتية هناك.

وتشهد بلدة سلوان مواجهات شبه يومية بالحجارة بين الشباب وأفراد الشرطة الإسرائيلية و"حرس الحدود" والوحدات الخاصة. وفي الوقت نفسه تجري السلطات الإسرائيلية حفريات أثرية تحت الأرض في مواقع عدة في سلوان.

وعند مدخل بلدة سلوان، على بعد نحو ١٥٠ متراً من الجدار الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى، توافدت مجموعات كبيرة من طلبة المدارس، ومن الجنود، على موقع أثري على تلة أطلق عليها "دافيد سيتي"، أي مدينة داود.

وقالت حاجيت عفران، من حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، خلال جولة في حي سلوان عند مواقع المستوطنين مع مجموعة من المسؤولين والدبلوماسيين الأوروبيين، "هنا تشرف على هذه المواقع دكتورة ايلات مازار التي يحتج علماء الآثار الإسرائيليين على استنتاجاتها، فبحسب مازار فإن عمر هذا الموقع ١٠ آلاف عام قبل الميلاد، وإن هذا الموقع هو قصر الملك داود، أي أن المكان مرتبط بالتواجد اليهودي الديني والعاطفي، وهذا ما يعارضه علماء الآثار الآخرون، وهو الخلط بين المعتقدات الدينية التوراتية وعلم الآثار الموضوعي".

وأشارت عفران إلى أن "هناك ثلاثة أنفاق، وهذه الأنفاق والمواقع السياحية في سلوان هي تحت إشراف جمعية العاد الاستيطانية، وهي تحت الشوارع والبيوت، لذا في كل عام تنهار شوارع وطرق جراء الحفريات". وأكدت أن "الحكومة الإسرائيلية لم تقم فقط بتوفير حماية للمستوطنين، بل أعطتهم مميزات الإشراف على الأماكن السياحية في سلوان، وفي جبل المكبر، وهناك فتحوا نفقاً وعليه رسوم دخول بجيبها المستوطنون".

وقالت: إن تولى المستوطنين اليمينيين المتعصبين لعملية الإشراف يشكل مشكلة كبيرة، إذ تتولى جمعية العاد تسخير الحفريات الأثرية في خدمة الأيديولوجيا، وعند أي مفاوضات ستشكل هذه الأماكن الأثرية في أرض محتلة معضلة ترتبط بيهودية المكان!

وأضافت عفران: تملك جمعية العاد شركات حراسة، وشركات سياحة، وشركات لشراء بيوت الفلسطينيين. بدوره، قال جواد صيام، مسؤول مركز المعلومات في سلوان-وادي الحلوة: بدأ استيطان الجمعيات في حي سلوان في العام ١٩٩١ عندما استولوا على بيت عربي قاموا بشراؤه بطرق غير مشروعة، حيث استولوا عليه في منتصف الليل، وحتى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير استهجن في ذلك الوقت عملية الدخول في الليل.



وكان أسسها ماتي ديفيد، وتمكنت من إدخال ٦٠ عائلة يهودية من المستوطنين، إضافة إلى المئات من المستوطنين طلاب المدارس الدينية التلمودية إلى الحي.

ولم يعد الاستيطان في القدس القديمة مقتصرًا على الأحياء الإسلامية، بل تعداه الأمر إلى صفقات مشبوهة تتعلق بأملك مسيحية، مثل دير مار يوحنا الذي يحتوي على نحو ١٤٨ غرفة، وهو مجاور لكنيسة القيامة، وصفقة أخرى لمجموعة تتعلق بمجموعة الدكاكين وفندق "امبريال" في باب الخليل، وتبحث المحاكم الإسرائيلية قانونية البيع بعد أن طعن عدد من المواطنين المسيحيين في شرعية البيع.

وتنتشر الأعلام الإسرائيلية فوق بيوت المستوطنين في البلدة القديمة، وصار طبيعياً رؤية حراس المستوطنين المسلحين، يحملون أجهزة اللاسلكي، يسيرون في البلدة القديمة مع المستوطنين في ذهابهم وإيابهم.

أما في حي راس العامود، فلقد استوطنت العام الماضي نحو ٦٦ عائلة في التجمع الاستيطاني "معاليه زيتيم"، وهي عبارة عن مستوطنة مصغرة بنيت على أرض مساحتها ١٦ دونماً، سكنتها ٦٦ عائلة من المستوطنين، ويجري العمل على توطين نحو ١٣٠ عائلة من المستوطنين في القريب العاجل وسط ١٥ ألف فلسطيني في راس العامود.

وهذا النموذج الاستيطاني في راس العامود يعتبر من أكبر التجمعات الاستيطانية غير الحكومية في مدينة القدس، التي يمولها المليونير الأميركي أرفينغ مسكوفيتش، ويرأس هذا التجمع الاستيطاني أرييه كينج.

وقالت آمال ناصر (٣٣ عاماً) وهي أم لثلاثة أطفال: منذ قدمهم إلى الحي أغلقت الشرطة من أجلهم الطرق في عيد الفصح، ولم نعد نصل من راس العامود إلى القدس مباشرة، وأغلقتوا الطريق على سكان جبل المكبر، وبتنا نلث نصف ساعة عبر جبل الطور لكي نصل إلى القدس بعد أن كنا نصلها في غضون خمس دقائق.

ووصفت ناصر حياتهم بأنها "مضغوطة"، مصحوبة بالتوتر والخوف، وقالت: منذ أن سكنوا في العام الماضي تحولت حياتنا إلى نكد وهم وتوتر واشتباكات مستمرة بين الشباب والشرطة. رائحة بيوتنا غاز مسيل للدموع، لا نستطيع فتح الشبابيك، ففي بعض الأحيان تكون الاشتباكات ليلية. نعيش على صوت القنابل الصوتية والصوتية وصوت الرصاص، والخوف على أولادنا وأولاد الحي من القتل والسجن والتعذيب.

وقال رئيس الهيئة الإدارية لنادي راس العامود-سلوان أشرف عاصم الأعور: لقد استولت مستوطنة "معاليه زيتيم" على ٤٠٠ متر مربع من أرض النادي، بعد أن خسرتنا القضية في المحاكم الإسرائيلية.

وأضاف: كنا نقيم في النادي أمسيات رمضانية، وفي رمضان الماضي احتج مستوطنو "معاليه زيتيم" وقاموا

قالت أم راضي المهلوس (٦٠ عاماً) التي تسكن في المصراة قبالة باب العامود، المدخل الرئيسي لمدينة القدس، "اشترينا بيتنا العام ٦٧ من عائلة نظر، وبعد عام ٦٧ بدأ حارس أملاك الغائبين الذي استلم ملف حارس العدو الإسرائيلي الذي أشرفت عليه الأردن، بمطالبتنا بأجرة البيت، على الرغم من وجود أوراق بالشراء، وبعد قضايا قضائية متتالية قالوا إن الدار مرهونة لليهود بمائة جنيه منذ العام ١٩١٩!"

وتابعت أم راضي: تغير كل شيء، بدأنا ندفع الأجرة لحارس أملاك الغائبين لأن اسمه تغير، وقبل ستة أشهر أعطينا مهلة لمدة عامين لإخلاء المنزل، وأخلوا خمسة دور خلفنا سكنتها ثماني عائلات يهودية بحجة أن هذه البيوت تعود ملكية يهودية في حي المصراة منذ العام ١٩١٩.

وأشارت إلى نافذة في أعلى الغرفة، وقالت: غيرنا الشباك من الخشب إلى الحديد... كان الشباك مصنوعاً من الخشب، وكان ابن ابنتي يستمع إلى القرآن بصوت عال، فقام أحد حراس المستوطنين بكسر الشباك وإشهار مسدسه عليه، وعندما اشتكيننا إلى الشرطة قالوا لنا "المسامح كريم".

وأضافت: منعونا من وضع حمامات شمسية، لأن ذلك يخل بعقد الإيجار، أو إصلاح الحمام وتجديد بلاطه. وتحدثت عن شرائهم كلاب حراسة ووضعها على سطح البيت، وقالت: نحن لا نعرف ماذا يحدث، لم يعد شيء آمن حولنا، الكلاب ضرورية.

وقالت: توجهنا للسلطة (الفلسطينية) من أجل مساعدتنا لاستشارتها في موضوعنا، وما زلنا بدون أجوبة.

وفي البلدة القديمة، تغيرت بوابات البيوت والنوافذ منذ أكثر من ثلاثين عاماً إلى أبواب حديدية، وتوسعت الحماية الشبكية الخفيفة والحمايات الثقيلة، خصوصاً في مناطق تواجد المستوطنين.

وقالت مها قطيئة (٦٣ عاماً) وتسكن في القدس القديمة: لقد عجب المستوطنون علينا، لا نعرف كيف سكنوا في شقة بين حوالي ١٠ عائلات عرب بحجة أن الشقة كانت لليهود، وتحولت الشقة إلى مدرسة دينية، وكل يوم نشاهد طلاباً جديداً يقومون برمي الزباله علينا وإشعال الحرائق ووضع الأتربة عند الشبابيك.. عيشونا حرب استنزاف، والشرطة نستدعيهم ولا شيء يتغير.

ومضت تقول: لقد استولوا على مساحة أرض تبلغ حوالي ٤ دونمات عند سطح دكاكين سوق العطارين، وقصوا الصبر الموجود فيها، فقد كانت كل المنطقة مزروعة بالصبر، وكانت تسمى "صبرة نسيبة"، وحفروا الأنفاق، وغيروا معالمها ألف مرة... قبل ١٥ عاماً ألقوا قنبلة على سوق اللحامين وقتل شخص وجرح نحو عشرة أشخاص. وتعمل داخل القدس القديمة جمعية "عطيرت كوهانيم"، وهي متخصصة في السيطرة على البيوت العربية في البلدة القديمة، وتحديد الحي الإسلامي.



إصرار على كسر الحصار

غزة على موعد مع مزيد من قوافل التضامن براً وبحراً... وإسرائيل تهدد

فايز أبو عون



في مساء التاسع عشر من نيسان الماضي، وبعد إعلان أجهزة أمن الحكومة المقالة بغزة عن مقتل اثنين واعتقال ثالث من قتلة المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني بعد محاصرتهم والتفاوض والاشتباك معهم لمدة ست ساعات متواصلة في منزل بمنطقة وادي غزة شمال مخيم النصيرات، أسدلت الستارة على فصل آخر جديد من فصول مسرحية خطف وإعدام أريغوني الذي يعتبر أول متضامن أجنبي يُقتل في قطاع غزة المحاصر المحتاج لكل صوت محلي أو إقليمي أو دولي للتضامن معه في محنته التي ما انفكت تضيق حلقاتها عليهم يوماً بعد يوم، منذ أن فرض عليهم الحصار المشدد قبل أكثر من خمس سنوات.

وفي اللحظات التي كانت تُشيع فيها غزة بأسرها بعد أن لبس شبابها وشاباتنا السواد، وأعلنوا الحداد، جثمان المتضامن أريغوني حتى معبر رفح الحدودي مع مصر لينقل ويدفن في مسقط رأسه في إيطاليا، كان هناك متضامنون آخرون يعدون العدة للانطلاق بحراً نحو غزة على متن أسطول بحري قوامه ١٥ سفينة من ١٢ بلداً أوروبياً، وبمشاركين تخطى عددهم الألف مشارك، من ضمنهم صحافيون وسياسيون وبرلمانيون وعاملون في المجال الإنساني وفنانون ونشطاء حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من إعلان مصادر سياسية في تل أبيب مؤخراً أن إسرائيل تنهيا إعلامياً وسياسياً وعسكرياً لمواجهة قافلة السفن الدولية التي أطلق عليها اسم «أسطول الحرية ٢»، وأن الدوائر الأمنية الإسرائيلية شرعت في إجراء استعدادات محمومة لمواجهة هذه القافلة البحرية الدولية التي كان من المقرر أن تصل إلى القطاع في الحادي والثلاثين من شهر أيار القادم (قبل تداول أنباء عن تأجيل قصير) بمناسبة مضي عام على عملية استيلاء جيش الاحتلال على سفينة «مرمرة» التركية، وقتل عشرة متضامنين أترك على متنها، فإن تحضيرات منظمي هذه القافلة تسير على قدم وساق نحو إنهاء الاستعدادات اللازمة لانطلاقها غير أبهين بهذه التهديدات.

وفي هذا السياق، قال منسق الحملة الفلسطينية الدولية لكسر الحصار عن غزة بشبكة المنظمات الأهلية أجد الشوا، «إن إصرار المتضامنين العرب والأجانب على تسيير القوافل البرية والبحرية الواحدة تلو الأخرى على الرغم مما يتعرضون له من تهديدات إسرائيلية، وما يتكبدهونه من خسائر مادية، وما يكابدونه طوال الرحلة من إرهاب ومتاعب جسدية، يأتي من منطلق أن الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد في العالم الذي ما زال تحت أطول احتلال، بالإضافة إلى ذلك فهو يعيش تحت الحصار، وأن المزيد من الصمت الدولي يعني المزيد من الحصار، حيث أن حكومة الاحتلال تستغل الصمت الدولي لتمنع في حصار قطاع غزة وسكانه».

وأضاف الشوا لـ «آفاق برلمانية»: ربما يأتي إصرار المتضامنين على اختلاف جنسياتهم على القدوم إلى غزة من منطلق رفع العتب والإحراج عن حكوماتهم حتى لا تُطالب أمام العالم بالقيام بدورها الفعلي في الضغط على حكومة الاحتلال لرفع الحصار بشكل فعلي عن القطاع، أو العمل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة للفلسطينيين على حدود العام ٦٧، أو ربما من منطلق إيمانهم بعدالة قضيتنا.

وتابع قائلاً: سواء أكان هذا الرأي أو ذلك هو الأرجح، فالامر سيان طالما بقي الحصار والاحتلال على حاله، ولكن ما نود الحديث فيه هو ذهاب المتضامنين أيضاً نحو إعلان تحالف أسطول الحرية ٢ عن إطلاق اسم «كن إنساناً»، على رحلته القادمة إلى غزة تكريماً للمتضامن الإيطالي أريغوني، الذي أصدر كتاباً بالعنوان نفسه، وطالما ردد هذه العبارة «كن إنساناً»، خلال إبحاره إلى غزة قبل تعرضه لجريمة قتل بشعة من قبل جماعة وصفها بالمشبوهة في غزة.

وأشار الشوا إلى أن الأمر لم يتوقف عند هذا الأمر، بل تخطاه أيضاً ليصل حد إعلان متضامنين أجانب في قطاع غزة من دول مختلفة كإسبانيا، وأميركا، وإيطاليا، وبلجيكا، عن إطلاقهم في العشرين من نيسان الماضي مشروع الإبحار بقارب تضامني من سواحل قطاع غزة يحمل اسم «أوليفيا»، أي الزيتون، لمراقبة انتهاك قوات خفر السواحل الإسرائيلية

لحقوق الصيادين الفلسطينيين في الصيد الآمن في المياه الإقليمية الفلسطينية، ولوقف تقليص سلطات الاحتلال مساحة الإبحار المحددة للصيادين الفلسطينيين المحددة بـ ٢٠ ميلاً بحرياً حسب اتفاقات أوسلو بدلاً من ٣ أميال فقط تحددها إسرائيل حالياً.

يُذكر أن «فريق خدمة وسلامة المدنيين في غزة» (أوليفيا)، سيعمل بالإضافة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في المياه الفلسطينية في القطاع، على مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى جمع المعلومات والفيديوهات لنشرها عبر وسائل الإعلام.

من جانبه، قال الناشط الحقوقي من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خليل شاهين، لـ «آفاق برلمانية»، إن ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية مؤخراً على صدر صفحاتها حول تسيير قارب «أوليفيا» الذي يحمل على متنه مراقبين دوليين لمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين، «هو بمثابة وجع رأس جديد ينتظر سلاح البحرية الإسرائيلي، يأتي في سياق الحملة الإسرائيلية المحمومة لطمس حقيقة ما ترتكبه من جرائم يومية بحق الإنسانية بعيداً عن المراقبة والمحاسبة».

وكانت الصحيفة الإسرائيلية ذكرت في العشرين من نيسان الماضي أن وجع رأس جديداً ينتظر سلاح البحرية الإسرائيلي، وأنه في حين تعد قوات الجيش نفسها للتصدي لسفن أسطول الحرية ٢، يقوم أصدقاء الناشط الإيطالي أريغوني، ومجموعة من نشطاء التضامن الدوليين في غزة، بتنظيم رحلات لقارب جديد أطلق عليه اسم «أوليفيا».

وأضاف شاهين إن ما يُقلق الحكومة الإسرائيلية هو عزم المتضامنين الأجانب التواجد المكثف في البحر لمراقبة تحركات سفن سلاح البحرية اليومية، والمحافظة على قوارب صيادي غزة، وتسجيل الخروقات التي تقوم بها هذه السفن ضد الصيادين بواسطة تصوير تلك الخروقات ونشرها في وسائل الإعلام، ولكي يتمتع صيادو الأسماك في غزة بحرية الصيد.

ولم يستبعد «أن ترتكب إسرائيل حماقة جديدة من خلال اعتراض عمل قارب المتضامنين أو حتى الاعتداء عليه إن لزم الأمر، لأنه لا يوجد في العالم ما يمنعه من ذلك، وهي تعتبر نفسها فوق القانون، فما ارتكبته بالأمس القريب ضد

سفينة مرمرة التركية وقتل عشرة متضامنين أترك وإصابة العشرات ممن كانوا على متنها هو خير دليل على ذلك».

وتابع شاهين: وما التهديدات التي أطلقتها الحكومة الإسرائيلية في العشرين من نيسان الماضي على شاشة القناة العاشرة في تلفزيون الاحتلال بأن سفن سلاح البحرية (الدبور) والجنود الذين على متنها سيمنعون قارب «أوليفيا» وقوارب الصيد الفلسطينية من اجتياز المسافة المسموح لها بالصيد، ووضع الجنود في حالة تأهب، إلا دليل جديد يُبين مدى صلفها وعدوانيتها وضربها لكل القرارات الدولية بعرض الحائط».

ولم يختلف رأي المراقبين المحليين والمحللين السياسيين، عن رأي من سبقهم القول إن سلاح البحرية الإسرائيلي الذي أعلن عن إنهاء استعداداته للتهيؤ لاحتمال اللجوء إلى القوة للاستيلاء على سفن القافلة، ربما يلجأ لارتكاب مجزرة جديدة على غرار ما ارتكبها على متن سفينة «مرمرة» التركية في التاسع والعشرين من أيار من العام الماضي.

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة الدكتور مخيمر أبو سعدة، إن ما أعلنت عنه إسرائيل مؤخراً بأنها ربما تلجأ إلى القوة للاستيلاء على سفن كسر الحصار عن غزة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، مع الاستعانة بمعلومات استخباراتية تم جمعها في هذا المجال، لا يتعارض مع ما أعلنت عنه بأن وحدة «الكوماندوز» البحرية ستكلف هذه المرة أيضاً بمهمة القيام بعملية الاستيلاء بمساعدة زوارق الصواريخ.

وأشار مخيمر، في حديث لـ «آفاق برلمانية»، إلى أن «ما تبذره وبذلته إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة من جهود دبلوماسية واسعة ومكثفة لممارسة الضغط على زعماء الدول التي ستنتقل منها سفن القافلة الدولية (أسطول الحرية ٢) بغية منع مشاركة رعايا هذه الدول في القافلة البحرية، باءت جميعها بالفشل، ربما يجعلها أكثر شراسة من ذي قبل».

ويبين أن ما ذكره رئيس اللجنة المعنية بالقافلة، نقيب المهندسين الأردني السابق وائل السقا، في مؤتمر صحفي عقده مؤخراً بمجمع النقابات المهنية الأردنية، بأن اللجنة ودولاً عربية مشاركة بالأسطول تعمل حالياً على شراء باخرة من اليونان لقيادة الأسطول بمبلغ يصل إلى مليوني دينار أردني (٢,٨ مليون دولار أميركي)، تساهم الأردن بنحو ٢٥٪ من ثمنها، يؤكد عدم إلقاء المتضامنين بالإلزام أي تهديدات إسرائيلية مهما كان نوعها، والمضي قدماً نحو خلع الحصار في خطوة لفكها عن قطاع غزة.

وفي السياق ذاته، أوضحت المتضامنة الأجنبية إنجي نيسي المقيمة في غزة، أن عملية قتل أريغوني من قبل أشخاص وصفتهم بالمتطرفين، لن يثنيها وزملاءها عن مواصلة دعم الشعب الفلسطيني والتضامن معه في محنته، وما مهمة قارب «أوليفيا» إلا توفير السلامة الأمنية للصيادين الفلسطينيين الذين يتعرضون يومياً لانتهاكات خلال فترة عملهم وتوثيقها.

وأشارت نيسي إلى أن فريق التضامن الدولي سيتناوب فيما بينه بالصعود على متن القارب، كما سيتواصل أعضاء الفريق مع غرفة عمليات موجودة داخل مقر الميناء، بحيث يتم التواصل مع الصيادين عبر راديو، موضحة أن هذا جزء بسيط يمكن أن تقدمه هي وزملاؤها للشعب الفلسطيني المحاصر من قبل الاحتلال منذ زمن بعيد.

بدوره، أوضح المتضامن الأسباني «إنيكي»، في تصريح للصحافيين من ميناء غزة البحري، أن ما يمارس بحقهم من ضغوط إسرائيلية لمنعهم من تنظيم أية فعاليات من شأنها إحراج الحكومة الإسرائيلية، سواء بالتضامن والتواجد مع الصيادين في عرض البحر، أو التواجد مع المزارعين في الأراضي الفلسطينية الواقعة في المنطقة التي تسميها إسرائيل بـ «الحزام الأمني»، لن يوقف نشاطهم التضامني ولن يمنع قدوم المزيد من المتضامنين إلى القطاع، لأنهم جميعاً يؤمنون بعدالة القضية الفلسطينية وبأن السلام يجب أن يعمر ربوع العالم بأسره.

وبين «إنيكي» أن القارب الذي سيكون هو أحد أفراد الطاقم عليه، سيعمل ٤ أيام أسبوعياً، موضحاً أنه تم توزيع منشورات على الصيادين تحتوي على أرقام هواتف للتواصل مع المتضامنين، حيث يمكنهم الاتصال والمتابعة حال حدوث أي عدوان عليهم، بحيث سيتوجه القارب فوراً لمكان الحدث لتوثيقه.

ولفت إلى أن القارب سينطلق خلال أيام عمله من أمام الميناء، وسيغطي الجزء الشمالي من البحر كونه أقرب للتماس مع زوارق الاحتلال الإسرائيلي.

هل تتراجع مؤشرات العدوان الواسع على القطاع بعد اتفاق المصالحة؟

التصعيد العسكري .. "استحقاق إسرائيلي" لتحقيق أهداف عدة على جبهات متعددة

عيسى سعد الله

صاروخية متطورة، بمقابلة إشارة صفراء للانطلاق نحو عملية عسكرية محدودة ضد "حماس" في قطاع غزة.

عملية الإحاطة عجلت في رغبة إسرائيل بالحرب

ورأى المحللون أن عملية الحافلة شكلت تحدياً كبيراً جداً للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، لكن برأيهم يبقى السؤال الأساسي بالنسبة للقيادة الإسرائيلية، هو إن كان مطلق الصاروخ يعلم بأن الإسرائيليين الذين كانوا على متن الحافلة قد نزلوا منها أم لا!

ففي حال كان يعلم، هذا يعني أن "حماس" أرادت توجيه رسالة ليس إلا، دون أن تتسبب في درجة الأوضاع نحو مواجهة شاملة وواسعة في قطاع غزة، والتلويح بأن لديها خيارات واسعة ومؤلمة إن تجاوز الجيش الإسرائيلي "الخطوط الحمراء".

من ناحيته، قال أليكس فيشمان، المعلق العسكري في صحيفة يديعوت أخرونوت، إن حادثة الحافلة تؤكد أنه يمكن للتقديرات الخاطئة أن يكون لها دور في التسبب بتصعيد قد لا يكون مرغوباً فيه لكل الأطراف، كما أن أية ضربة عسكرية مؤلمة يرى فيها الطرف المستهدف تجاوزاً حاداً لخطوط حمراء يرسمها، قد تدفعه إلى الرد المؤلم، وبالتالي الذهاب نحو تدرج تصاعدي، على الرغم من أن حرصهما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى لجمه.

وأوضح فيشمان أن إسرائيل كانت تعتزم جباية ثمن باهظ جداً من "حماس" عقاباً على قرارها باستهداف حافلة الركاب في النقب، ولن تقبل طلبها بالتهديتة.

ونقل عن ضابط رفيع المستوى في جيش الاحتلال قوله أن الخيار الوحيد للوضع القائم هو احتلال القطاع لوقت طويل، موضحاً أن هذا الأمر لا يخطر ببال أحد في الوضع السياسي الحالي لإسرائيل، مع اعتقاده بأن وضع القطاع يسير نحو التدهور باتجاه نهاية عنيفة وعديمة الفائدة لكلا الطرفين.

وأصبح المواطن العادي في قطاع غزة يقدر بأن الأمور والأوضاع الأمنية على شفير الانفجار، ولذلك فهو يراهن على إمكانية نجاح المصالحة وتشكيل حكومة وفاق وطني والتوافق على مبدأ التهدئة خلال الفترة المقبلة في تقليل فرص ذهاب إسرائيل نحو تصعيد واسع النطاق في قطاع غزة.

ويعتبر مواطنو القطاع أن عدم رد إسرائيل مؤخراً بالشكل التقليدي على إطلاق عدد من الصواريخ باتجاه بلدات إسرائيلية، ليس سوى مؤشر واضح على أن قوات الاحتلال كانت تحضر لعمل عدواني كبير خلال الفترة القادمة، حيث يعيش الناس على أن الحرب يمكن أن تقع في كل لحظة، وهو ما جسدهته تهديدات نتنياهو الذي لوح بأن جيش الاحتلال سيرد بقوة على إطلاق الصواريخ.

هنية يستبعد التصعيد

بدوره، استبعد رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية قيام الاحتلال الإسرائيلي بأي تصعيد، خاصة في ظل حالة الترحيب العربي والإقليمي والدولي باتفاق المصالحة.

وقال هنية في رده على أسئلة أرسلتها إليه مؤخراً وكالة الأنباء الألمانية عبر البريد الإلكتروني: نحن لا نتوقع أن ترفع إسرائيل قبعتها احتراماً لهذا الاتفاق، أو لأي خطوة إيجابية يقوم بها الفلسطينيون، وستحاول جاهدة إفشال هذه التجربة وإعادة الأوضاع إلى حالة من الانقسام.

وأضاف: لكن حالة الترحيب العربي والإقليمي والدولي بهذا الاتفاق تشكل عقبة أمام الاحتلال لأي تصعيد عسكري في الوقت الراهن على شعبنا، فضلاً عن أننا بذلنا وما زلنا جهوداً حقيقية لنفويت مثل هذه الفرصة على الاحتلال.

ونوه هنية إلى أن اتفاق المصالحة لم يتطرق إلى عمل ووضع الأذرع العسكرية لكل من حركتي فتح وحماس، مضيفاً "لم يكن الانقسام بسبب هذه الأذرع العسكرية ولم يتطرق لها باعتبار وجودها مرتبطاً بوجود الاحتلال وليس الانقسام".



وعلى عكس ما يعتقد الكثير، فإن إسرائيل سعت لاستغلال حالة الانشغال شبه الكلية للعالم العربي وإعلامه بما يدور في ثلث الدول العربية من انتفاضات وثورات، في محاولة لفرض أمر واقع جديد في قطاع غزة، لكن مسار التطورات، لاسيما توقيع اتفاق المصالحة، جاء مفاجئاً للقادة السياسيين والأمنيين في إسرائيل، الأمر الذي أربك الحسابات الإسرائيلية، ومن ضمنها توقيت العدوان القادم على قطاع غزة.

"حماس" لا تريد حرباً الآن

أما من جانب "حماس"، فلا الحركة تحبذ في هذه المرحلة الدخول في حرب مع إسرائيل لتجنب تدمير ما بنته في أعقاب انتهاء الحرب السابقة، كذلك تدرك "حماس" أن ميزان القوة لن يكون في صالحها، والإعلام لن يكون مهتماً كثيراً بالجرائم الإسرائيلية، وهو ما يشكل نقطة ضعف لها خلال أية حرب قادمة، إضافة إلى مخاوفها من إضعاف دورها السياسي وانفتاح الغرب عليها في ظل المساعي المبذولة لإنهاء الانقسام.

وبرر أحد القادة العسكريين للمقاومة الرغبة في تمديد التهدئة بإعطاء المقاومة فرصة أكبر للتجهيز والبناء للممكن من صد أي عدوان إسرائيلي قادم.

وقال هذا القيادي، الذي طلب عدم كشف هويته، "إن المقاومة استطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة على مختلف الأصعدة العسكرية، وهو ما أثبتته خلال جولة التصعيد الماضية، التي تمكنت خلالها من ضرب الأهداف الإسرائيلية بشكل لحظي ودون عقبات ملحوظة على الرغم من التحليل المكثف لطائرات الاحتلال التجسسية والاستطلاعية والمقاتلة والمناطيد، إضافة إلى أدواته التجسسية والتكنولوجية الأخرى".

وأضاف في حديثه لـ "آفاق برلمانية": إن إطلاق أكثر من ١٠٠ صاروخ على إسرائيل خلال ثلاثة أيام هو إنجاز ومؤشر على أن استمرار التهدئة هو في صالح المقاومة بالدرجة الأولى.

وتوقع أن تنجح المقاومة في تطوير أداؤها على الأرض خلال المرحلة القادمة، مؤكداً جاهزية فصائل المقاومة، وبخاصة الكبيرة منها، لمواجهة أي عدوان إسرائيلي قادم، على الرغم من معرفته الكاملة بما يمتلكه الاحتلال من تكنولوجيا وأسلحة متطورة.

وفي نظر أبو شرح، فإن حركة "حماس" لن تتوانى في الدخول في معركة في إسرائيل قد تكون حتمية خلال الفترة القادمة.

ويجمع محللون في الإعلام الإسرائيلي على أن الجيش الإسرائيلي اعتبر حادثة استهداف الحافلة بقديفة

اغتيال قيادات في "القسام"

ويرى المحلل السياسي خالد أبو شرح أن من بين الأسباب التي تدفع إسرائيل للاستعجال في شن الحرب على القطاع، التسليح الواضح والمطرد لفصائل المقاومة، وبخاصة حركة "حماس"، التي باتت تمتلك ترسانة عسكرية متقدمة، لاسيما في مجال الصواريخ وسلاح الدروع، وهو ما تنشغل فيه الاستخبارات والصحافة الإسرائيلية.

وقال أبو شرح لـ "آفاق برلمانية": إن إسرائيل أصبحت لديها قناعة بأن التهدئة أو الهدنة في القطاع تخدم فصائل المقاومة وتمكنها من بناء وتثبيت قوة عسكرية باريحية نسبية، لذا تعتبر إسرائيل أن أية عملية عسكرية قادمة سيكون الهدف منها تدمير تلك القوة التي بنتها قوات المقاومة على مدار السنوات الماضية.

وتابع: لكن ما يربك إسرائيل أنه من أجل فرض إرادتها وتحقيق أهدافها، لا بد من احتلال كامل للقطاع، ودون ذلك فلن تستطيع تحقيق إلا القليل القليل من أهدافها.

ويشير أبو شرح إلى أن "هذه دوافع إسرائيل للخروج بحرب، ولكن يوجد الكثير من المؤشرات لاندلاع الحرب، ومن أبرزها تجرؤ إسرائيل على اغتيال قيادات عسكرية متقدمة في حركة حماس دون وجود أي توتر أو تهديد من جانب المقاومة"، ويقصد هنا اغتيال القيادي إسماعيل لبد واثنتين أخريين، إضافة إلى محاولة اغتيال مسؤول التسليح في الحركة خلال غارة على شمال السودان.

بدوره، يرى رائد أبو ربيع، المحاضر بقسم الإعلام في جامعة الأزهر، أن "إسرائيل لا تقدم على استنزاف حركة حماس بهذه القوة والبجاجة إلا إذا كانت مستعدة لعمل عسكري واسع"، ومن المؤشرات الأخرى التي يستعرضها أبو ربيع ردة فعل إسرائيل المبالغ فيها بعد قصف "حماس" لإحدى الحافلات في النقب، "حيث تعمدت إسرائيل المبالغة في الرد وقامت على الفور بشن عشرات الغارات الجوية والمدفعية على القطاع، وركزت في ذلك على اغتيال العديد من القيادات الميدانية لحركة حماس لجر الحركة لردة فعل تكلف القطاع عدواناً واسعاً".

والمؤشر الآخر برأي أبو ربيع، هو تراجع القاضي الدولي ريتشارد غولدستون عما جاء في تقريره من اتهامات لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب من خلال الاستهداف المتعمد للمدنيين الفلسطينيين خلال الحرب الماضية، وهو ما كان يشجع إسرائيل على الدخول في حرب دون الخوف من العواقب القانونية المستقبلية.

ويشير إلى مجموعة من المؤشرات الأخرى، كالمبالغة الإسرائيلية في تصوير قوة المقاومة، وكذلك تضخيم حجم معاناة الإسرائيليين الذين يعيشون في محيط قطاع غزة.

كانت موجة التصعيد العسكري الأخيرة بين فصائل المقاومة، وتحديدًا حركة حماس، وإسرائيل، قد شكلت نقطة وعلامة متقدمة على طريق التصادم العسكري واسع النطاق، قبل أن يأتي توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة، والخطاب المرتقب لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي، ومسيرات العودة في ١٥ أيار، لتطرح تساؤلات حول مدى توفر العوامل اللازمة في المرحلة الحالية لشن عدوان واسع على قطاع غزة.

ويتفق مراقبون على أن الهدوء الحالي ليس إلا جزءاً من التحضير لمعركة تريدها إسرائيل عندما تتوفر لها مقومات النجاح في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية، وتتجنبها حركة حماس بكل ما أوتيت من قوة، لاسيما بعد توقيع اتفاق مصالحة ربما ترى فيه الحركة تذكرة دخول إلى المجتمع الدولي، في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية.

ولدى كل من إسرائيل و"حماس" اعتبارات ومصالحه بهذا الخصوص، إذ تريد إسرائيل من الحرب أو التصعيد القادم تحقيق عدد من الأهداف، أو استيضاح بعض القضايا التي يكتنفها "الغموض" ... والحرب هي المفتاح الوحيد لإزالة هذا الغموض.

ويبدو أن إسرائيل، وللمرة الأولى منذ سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة قبل أربعة أعوام، كانت تفكر بشكل جدي وعملي في القضاء أو على الأقل إضعاف حركة "حماس" بشكل ملحوظ بعكس الحرب الماضية التي لم يكن من بين أهدافها الحقيقية إنهاء وجود أو حكم "حماس". لكن المصالحة الفلسطينية، بما سترتب عليها من تشكيل حكومة موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون عملياً حكومة الرئيس محمود عباس، باتت تطرح إشكالية بشأن قدرة إسرائيل على شن حرب جديدة تروج لها دولياً تحت شعار المذکور، أي إنهاء حكم "حماس". وكان عامل المتغيرات العربية لعب دوراً محورياً ومؤثراً في تسريع اتخاذ الموقف الإسرائيلي بالتصعيد خلال الجولة الأخيرة، فإسرائيل تحبذ استباق أي استقرار إداري وأمني وسياسي في مصر بواقع جديد في قطاع غزة لا يخدم مصر، لأن قادة إسرائيل يدركون أن أي نظام مصري ستفرزه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في الربع الأخير من العام الجاري سيكون واقعياً في التعامل مع حركة "حماس"، وسيكون على خلاف شبه دائم مع إسرائيل بسبب قراراتها وسياساتها تجاه قطاع غزة، لذلك تريد إسرائيل إضعاف "حماس" بشكل ملحوظ، بما لا يتيح لها أن تكون ورقة رابحة بيد مصر الجديدة.

استهداف مصر وانتزاع الأوراق الراحبة منها

وكانت التصريحات المصرية وضغط الشارع المصري على قيادته بشأن اتخاذ قرارات عملية لتسهيل الحياة على سكان القطاع، بما يتضمنه ذلك من تغيير إيجابي في قواعد التعامل مع حركة "حماس"، أثارت القلق لدى الحكومة الإسرائيلية وجعلتها تفكر في تغيير إستراتيجيتها تجاه حركة "حماس" من خلال الضغط والتصعيد العسكري والإضعاف.

ولم تغفل إسرائيل وضع هدف مهم من خلال أي عمل عسكري قادم يتمثل في إعادة القيادة المصرية الجديدة إلى مربع القيادة السابقة فيما يتعلق بضبط الحدود بشكل أكبر مما عليه الآن، بالإضافة إلى تقنين تحركات قادة وكوادر حركة "حماس" على غرار ما كانت تفعله القيادة المصرية السابقة.

وتسعى حكومة بنيامين نتنياهو إلى إيصال رسالة لمصر مفادها أن الثمن الذي تريده إسرائيل مقابل لعب مصر دوراً في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هو ابتعاد مصر عن سياسة تخفيف الضغط عن القطاع والعودة إلى سياسة النظام السابق.

يستخدم محطة للتفتيش والتدقيق «الأمني» والتحقيق .. وأحياناً الاعتقال

معبر «إيرز»: بوابة للضغط والابتزاز بحق المرضى والمسافرين

خليل الشيخ

ستواصل عملها دون كلل لخدمة مرضى قطاع غزة. وكانت حولت خلال العام الماضي نحو ١٨ ألف مريض للعلاج في مستشفيات إسرائيلية، وأخرى خارج فلسطين، بكلفة إجمالية قدرت بنحو مائة مليون شيكل.

احتجاز واعتقالات

على صعيد آخر، تُعد إجراءات التفتيش والفحص الأمني المتبعة عند معبر «إيرز» وسيلة سهلة لقوات الاحتلال لابتزاز المواطنين، ومساومتهم، لاسيما المرضى ومرافقيهم، وفي بعض الأحيان اعتقالهم وإخضاعهم للتحقيق. ففي الخامس عشر من شهر شباط الماضي، اعتقلت قوات الاحتلال المواطن محمد زعرب (٢٨ عاماً) الذي كان يرافق شقيقته المريضة للعلاج في أحد المستشفيات الإسرائيلية، وسمح للمريضة باستكمال طريقها للعلاج دون مرافق. وعلى الرغم من تمكن المعتقل زعرب من اجتياز المعبر مرات عديدة، فإن قوات الاحتلال بينت النية لإيقافه واعتقاله وإخضاعه للتحقيق، وما زال معتقلاً حتى اللحظة. ويُعد اعتقال مرافقين أو مرضى، أو حتى استجوابهم خلال إجراءات التفتيش، شكلاً من أشكال المعاملة القاسية والبلطانية، خصوصاً فيما يتعلق بحالات مثل اعتقال زعرب دون اكترات بتأثر المريضة التي يرافقها، أو بالمعايير القانونية ذات الصلة.

مصادر حقوقية في مؤسسات عدالة، وأطباء لحقوق الإنسان، ومركز الميزان، حذرت في بيانات بهذا الخصوص من مخاطر استجواب الناس عند المعابر والحدود، موضحة أن في ذلك استغلالاً للحاجات الطبية والإنسانية. ورأت أن استخدام نظام التصاريح والفحص الأمني لاستدراج سكان غزة واعتقالهم وابتزازهم من أجل الحصول على معلومات منهم، أو حتى تجنيدهم للتعامل مع الاحتلال، انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وحاجاته الإنسانية التي كفلها القانون الدولي.

وأكدت مصادر محلية وحقوقية أخرى أن قوات الاحتلال المسيطرة على معبر «إيرز»، واصلت اعتقال المرضى والمواطنين المسافرين عند المعبر، فقد تلا اعتقال المرافق زعرب اعتقال المريض وسام أبو سمرة أثناء عودته من رحلة علاجية في الأردن، كما اعتقلت المريض مهدي أبو ناصر من دير البلح أثناء توجهه للعلاج في مستشفى المطع بالقدس، على الرغم من حصوله على تصريح بذلك، وسبق ذلك اعتقال المريض أسامة صبح من رفح، وكان متوجهاً للعلاج من مرض في العيون.

ولم تقتصر حالات الاعتقال على المرضى فقط، بل اعتقلت قوات الاحتلال عند معبر «إيرز» عدداً من المسافرين، من بينهم راجح الكحلوت ويعمل تاجراً، أثناء توجهه إلى إسرائيل لغرض العمل، وأخضعته للتحقيق من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وفي وقت سابق، اعتقلت التاجر وليد أبو طويلة أثناء ذهابه لمقابلة ممثلي الزراعة الإسرائيليين، ويعمل أبو طويلة في تجارة أعلاف المواشي. كما سبق ذلك اعتقال رجل الأعمال حسني أبو ريبة الحاصل على بطاقة كبار رجال الأعمال (BMC)، بعد إخضاعه للتحقيق لساعات عدة في معبر «إيرز».

وأكدت مصادر محلية في حديث لـ «آفاق برلمانية»، أن غالبية المعتقلين، وحتى المسافرين، يتعرضون لابتزاز أثناء التحقيق معهم، وتستخدم سلطات الاحتلال السماح لهم بالمرور كوسيلة ضغط عليهم لغرض مساومتهم على التعاون مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

وأضافت أن المسافرين الأجانب من الصحفيين والشخصيات الدبلوماسية التي تعمل أو تزور قطاع غزة تتعرض أيضاً للتفتيش والإجراءات الأمنية المعقدة، وهو ما عبر عنه عدد من هذه الشخصيات أثناء وصولهم إلى قطاع غزة. ومهما بلغت الإجراءات والعراقيل المتبعة عند معبر بيت حانون، تظل حاجة السكان له ملحة وضرورية كونه المنفذ الوحيد لهم نحو إسرائيل ومحافظات الضفة الغربية، ما يتطلب إثارة موضوع إجراءات التضييق والابتزاز الإسرائيلية على مختلف المستويات من أجل وضع حد لها، بما يخفف من معاناة المواطنين، لاسيما المرضى منهم.



أعمال تخريب وسرقة

الاعتداء على دائرة العلاج بالخارج

لم تكن حوادث الاعتداء على مكتب التنسيق والارتباط عند معبر «إيرز» وحدها التي تؤثر على مرور مرضى غزة للعلاج في إسرائيل، بل سجلت حوادث لعرقله عمل دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة كشكل آخر من عراقيل سفر هؤلاء المرضى.

وذكرت مصادر محلية أن مقر الدائرة الكائن في برج الأمل بمدينة غزة، تعرض لاعتداء من قبل مسلحين مؤخراً، قاموا خلاله بتعطيم بعض الأجهزة والأثاث المكتبي. ونقل عن مدير العلاقات العامة والإعلام في وزارة الصحة عمر النصر، قوله: إن الاعتداء جاء في إطار التحريض المتكرر من قبل حركة «حماس» ضد دائرة العلاج بالخارج في غزة، والاستدعاء المتكرر لمدير الدائرة في غزة الدكتور بسام البدري.

وحاولت «آفاق برلمانية» استيضاح الأمر من قبل البدري، إلا أنه رفض تقديم أي إيضاحات للأوساط الصحافية بهذا الخصوص، وأيضاً بشأن طبيعة عمل دائرة العلاج بالخارج، واكتفى بالقول: ذلك يرجع لأسباب كثيرة. لكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكد في بيان أصدره في الثامن من شهر آذار الماضي استدعاء جهاز الأمن الداخلي للدكتور البدري، لمطالبتة بتزويد الجهاز بهويات المرضى المحولين للعلاج بالخارج.

وأعرب المركز عن تخوفه من قيام أجهزة الأمن في الحكومة المقالة باستدعاء البدري، الأمر الذي قد يشكل سبباً في عرقلة عمل دائرة العلاج بالخارج، وبالتالي توقف مصالح المرضى الذين يحتاجون الحصول على تحويلات للعلاج في المستشفيات خارج قطاع غزة.

وكان العمل في الدائرة توقف لفترة قصيرة، حيث انتظر عشرات المواطنين من ذوي المرضى عند بوابة الوحدة في مدينة غزة للمراجعة دون فائدة، في حين أكدت وزارة الصحة أن الوحدة ليست مغلقة أمام المرضى، لكن موظفيها يحتاجون على عرقلة أجهزة الأمن في الحكومة المقالة عملهم والاستدعاء المتكرر لمدير دائرتهم.

واستنكر بيان المركز الفلسطيني بهذا الخصوص قيام أجهزة الأمن في غزة بالتدخل في عمل دائرة العلاج بالخارج بما يتعارض مع قواعد وأحكام قانون الصحة الفلسطيني رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٠، داعياً إلى وقف كل أشكال التدخل غير القانونية وتحويل الصلاحيات كافة لجهة الاختصاص، وهي وزارة الصحة.

وكان النصر صرح في حينه أن دائرة العلاج بالخارج لم تغلق أبوابها أمام المرضى والمرافقين، لكنها قلصت ساعات عملها ليوم واحد احتجاجاً على الاستدعاء المتكرر لمدير الدائرة.

وأوضح أن دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة

وأضاف: هناك عراقيل من نوع آخر يتعرض لها مكتب التنسيق والارتباط تتعلق بالتخريب والسرقة، مشيراً إلى أن المكتب تعرض لنحو عشر مرات لاعتداءات وأعمال تخريب من قبل مجهولين، حيث يقوم هؤلاء المجهولون بإتلاف محتويات المكتب، وسرقتها، والعبث بما فيه من مستندات وأجهزة اتصال وأجهزة كهربائية.

وأوضح أن آخر مرة وقع بها اعتداء كان في الثاني من شهر نيسان الجاري، حيث تفاجأ موظفو المكتب عند قدومهم إلى المكتب بكسر الأبواب الخارجية والداخلية وفقدان أجهزة هاتفية واتصال والعبث بجهاز تلفزيون وآلة تصوير المستندات وسرقة محتويات غذائية من الكافتيريا القريبة من المكتب.

وقال أبو عوف: في كل من هذه المرات كان يأتي الموظفون إلى المكتب فيجدون آثار اقتحام وعبث وسرقة، وهو ما يعيق مرور المرضى والمسافرين.

وتابع: على الرغم من الخراب والتدمير والسرقة، فإن موظفي المكتب يعملون بجهد كبير من أجل بدء العمل وتسهيل مرور المرضى الذين ينتظرون منذ أوقات طويلة وهم بحاجة للمرور من أجل العلاج.

وأشار إلى أن الحادثة التي وقعت خلال الشهر الجاري تعد العاشرة التي يتعرض فيها مكتب التنسيق والارتباط للاقتحام والسرقة، موضحاً أنه تعرض مرات عدة لحوادث مشابهة من قبل مجهولين، وفي كل مرة يتم فيها إبلاغ الشرطة في الحكومة المقالة، التي تفتح تحقيقاً في الحادثة. واستهجن أبو عوف قيام مجهولين باقتحام المقر وسرقة، أكثر من مرة على الرغم من أنه يخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، في حين لا تتمكن الشرطة في غزة من حماية المقر بسبب قربه من مواقع الاحتلال العسكرية. وقام موظفو المكتب بتنظيم احتجاج على استمرار الاعتداءات على مكان عملهم والعبث بمحتوياته بشكل يؤثر على مرور الحالات الإنسانية والمرضى.

مصادر في شرطة الحكومة المقالة قالت إنها تجري تحقيقات في حوادث الاقتحام والاعتداء على المقر، دون أن توضح تفاصيل أكثر من ذلك.

بهذا الخصوص، دأب مركز الميزان لحقوق الإنسان على متابعة حوادث الاقتحام والسرقة، واستنكارها، مطالباً الجهات المختصة بفتح تحقيق شامل في جميع هذه الحوادث، واتخاذ تدابير كفيلة بحماية أمن المقر والكشف عن نتائج التحقيقات.

ويعتبر المركز أن عرقلة عمل مكتب التنسيق والارتباط المدني من شأنه أن يعيق مرور الحالات الإنسانية والمرضية لتلقي العلاج، وهو ما يتعارض مع الحقوق الصحية، وكذلك يعيق سفر الدبلوماسيين والشخصيات السياسية والدولية من وإلى قطاع غزة.

أمام «كرافان» خشبي يحيطه بعض الشجيرات، هو مقر مكتب التنسيق والارتباط التابع لهيئة الشؤون المدنية، يقف عشرات المرضى ومرافقوهم انتظاراً لتنسيق دخولهم إلى معبر بيت حانون «إيرز» أقصى شمال قطاع غزة، ومنه إلى إسرائيل لغرض العلاج في المستشفيات الإسرائيلية.

لا يجد هؤلاء المرضى وغيرهم من المسافرين من غزة والقادمين إليها سوى مظلة من «الزينكو» وكراسي قديمة للجلوس عليها، وتشخص عيونهم نحو المعبر العسكري الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال، أملاً في تعجيل المرور. يضطر هؤلاء المرضى مهما كانت نوعية مرضهم ومعاناتهم إلى السير على الأقدام بعد انتهاء التنسيق بملل كبير، لمسافة تقدر بنحو كيلومتر حتى يصلوا إلى غرف التفتيش والفحص الأمني، ويبدأ معها فصل جديد من المعاناة.

قال المريض أدهم عزام (٤٠ عاماً) من مدينة غزة، إنه انتظر لمدة طويلة حتى سمحت له قوات الاحتلال بالعبور لغرض العلاج، مشيراً إلى أن الإجراءات تسير بطيئة دون النظر إلى معاناة المرضى.

يبدو الجانب الفلسطيني من معبر «إيرز» خالياً من أية حركة أو نشاط مدني، باستثناء حركة عدد قليل من المسافرين، فهو ساحة واسعة ينتشر فيها الكثير من الركاب وأكوام التراب، من مخلفات أعمال التجريف والهدم التي نفذتها جرافات الاحتلال منذ سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة قبل نحو أربع سنوات.

وقال المريض عزام في حديث لـ «آفاق برلمانية»: لا يهم المكان بقدر ما يهمنا هو تسهيل مرورنا إلى المستشفى، فهو يعاني من سرطان في الدم، ويتلقى علاجاً في مستشفى «بلنسون»، وكان عادداً للعلاج للمرة الثانية في إسرائيل.

صعوبات وعراقيل إسرائيلية

أما ماهر أبو عوف، مدير مكتب التنسيق والارتباط، فقال: نعمل هنا منذ سنوات عدة لخدمة المرضى والمسافرين، لكن ظروف عملنا معقدة وصعبة. فمن جانب نقوم بالتنسيق مع الطرف الإسرائيلي من أجل تنظيم دخول المرضى ومرافقيهم، وتسهيل عبورهم إلى إسرائيل للعلاج، بعد إصدار تصاريح مرور إسرائيلية خاصة بهم.

وأضاف أبو عوف في حديث لـ «آفاق برلمانية»: إن التعامل مع الجانب الإسرائيلي لهذا الغرض يشوبه بعض الصعوبات والعراقيل، فنحن جهة تنسيق وارتباط، ولسنا من يصدر التصاريح للمواطنين، لذا نبذل جهوداً مضاعفة من أجل ضمان مرور جميع من حصلوا على التصاريح.

وأوضح أن مكتب التنسيق والارتباط يقوم بتسهيل مرور ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ مواطن فلسطيني وأجنبي يومياً، غالبيتهم من المرضى الفلسطينيين.

وقال: في كثير من الأحيان يقوم الإسرائيليون بإغلاق المعبر أمام المرضى لأسباب يدعون إنها أمنية، وأسباب أخرى آخرها يتعلق بإضراب الأطباء الإسرائيليين في المستشفيات، بالإضافة إلى أيام الأعياد اليهودية، ويومي السبت والجمعة من كل أسبوع.

وكانت حكومة الاحتلال أغلقت المعبر ليومين متتاليين خلال الشهر الجاري، ومنعت سفر نحو ٤٠ من المرضى ومرافقيهم على الرغم من إصدار تصاريح خاصة بذلك، بحجة إضراب للأطباء الإسرائيليين، علماً أن هذا الإجراء أجبر جميع المرضى إلى طلب حجوزات جديدة لهم في المستشفيات الإسرائيلية، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً، مع ما يشكله من خطر على حياتهم.

ولفت أبو عوف إلى شكل آخر من الصعوبات التي تواجه عملهم، موضحاً أن مكتب التنسيق والارتباط يقع في مكان ناء وسط مناطق مجرقة، لا تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وهو ما يجعل موظفي المكتب، وأحياناً المرضى والمسافرين، عرضة للخطر عند قيام قوات الاحتلال بإطلاق نار لأي سبب كان.

توجه لإصدار قانون لضبط حركة السياحة وفق العادات والتقاليد والدين!

غزة: ازدهار السياحة الداخلية على حساب الخارجية

شيرين خليفة



وقال خلة: شهد العامان ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ نشاطاً في حركة المنتجعات، إذ تم افتتاح ما بين ٥-٨ منتجعات، والسبب هو الحصار، لأن المواطن الغزي لم يجد أي متنفس له إلا شاطئ البحر.

ووصف الوضع الأمني في قطاع غزة بالجيد، معتبراً أن حريق منتجع "كريزي ووتر" هو "طفرة وجاري البحث عن الجناة، وبخاصة أنه لم يتم الاعتداء على أي منتجع بعده".

لكن خلة نفى أن تكون الوزارة تفرض أي مضيقات على الفنادق والمطاعم، موضحاً أنه "لا يوجد تضيق على أي من المنتجعات، ربما الأسلوب الذي استخدم أثناء تطبيق أو إرسال الرسالة لهذه المنشآت (تضمنت قيوداً على الخدمات والحريات) كان فيه خطأ، لكن ليس هناك تضيق، وهناك بعض التجاوزات لأصحاب بعض المنشآت قد تصل إلى الخروج عما هو مألوف لدى المجتمع الفلسطيني!".

وبخصوص منع تدخين النرجيلة من قبل النساء، قال: نحن بصدد إصدار قانون ينظم كل هذه الأمور، بحيث لا تخرج عن نطاق العادات والتقاليد وديننا الحنيف. كنت عند الوزير نناقش هذا الأمر، وبخاصة أننا مقبلون على الصيف، ومن هذا المنطلق نسرع في إصدار القانون ليكون الأمر أكثر انتظاماً.

ونفى خلة أن يكون القانون الذي سيصدر "وفقاً لأيديولوجيا الحزب" (أي حماس)، مضيفاً أنه "سيكون منبثقاً من ثقافة وعادات وتقاليد وقيم المجتمع".

ولدى سؤاله عن تناقض العادات والتقاليد مع القانون أحياناً، قال: العادات والتقاليد أحياناً تختلف مع القانون في بعض الجوانب، ولكن ليس مع كل القانون، هناك عادات وتقاليد مرفوضة لدى القانون والشرع، إنما أتحدث عن الإيجابية.

ولم يتحدث خلة عن المقصود بـ "العادات الإيجابية"، لكنه اكتفى بالتوضيح أن القانون الذي سيصدر سيكون "لضبط حركة السياحة داخل القطاع بصورة لا تتنافى مع المصلحة العامة لأصحاب الفنادق، والمصلحة العامة لحركة السياحة، ولا تتنافى مع العادات والتقاليد وديننا الحنيف".

وأضاف أن هذا القانون "لا يشمل المرأة الفلسطينية والأجنبية معاً، حتى لا يعطي انطباعاً بأن هناك أسلمة للمجتمع، وأن هناك تفرقاً، وإنما ديننا الحنيف أعطى حرية للأجنبي دون أن يمس بمعتقدات ديننا".

في المقابل، ثمة آمال بأن يؤدي مسار المصالحة الداخلية، بما يشمله من تشكيل حكومة موحدة، وتوحيد القوانين والمؤسسات الحكومية، إلى وقف أي إجراءات قد تمس بأفاق تنمية القطاع الخاص، بما فيه قطاع السياحة، أو الحريات العامة للمواطنين، بما فيها حقوق المرأة.

وتقدر الخسائر الاقتصادية لقطاع السياحة بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بنحو ٢٤ مليون دولار، حيث بلغت الخسائر المباشرة من تضرر المنشآت السياحية وتعطل الأيدي العاملة نحو ١٨ مليون دولار.

وأضاف خلة أنه خلال الحرب تم تدمير فندقين بشكل كامل هما "الجزيرة" و "شهاب بالاس"، فيما تعرضت نحو خمسين منشأة لأضرار جزئية.

وتابع: هناك الكثير من المواقع الأثرية تضررت بفعل هجمات الاحتلال، مثل الكنيسة البيزنطية على الخط الشرقي، والمقبرة الرومانية في جباليا، فيما تم تدمير مسجد النصر في بيت حانون بشكل كامل، وهو موقع إسلامي يعود إلى العصر المملوكي، وسرقة اللوحة التأسيسية للمسجد من قبل الاحتلال.

وأوضح أن هذه السرقة ليست الأولى من نوعها، فقد بدأها وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه ديان، إذ سرق الكثير من التماثيل التي وجدت في تل السكن وبعض ما وجد في رفح، وأيضاً هناك الكنيسة البيزنطية التي وجدت في منطقة الشاليهات، وهي كانت من أكبر الكنائس، حيث حملت الأرضية الفسيفساء كاملة إلى داخل الخط الأخضر وبعض التماثيل حتى الآن تُعرض في متحف بالقدس.

وقال خلة: الاحتلال سعى لتزوير هذه الأرضية وكتب عليها بالعبرية في محاولة لتزوير التاريخ، معتبراً أن "الاحتلال عجز عن إثبات وجوده على هذه الأرض في أية حقبة تاريخية، وحتى مع التزوير لم يستطيعوا إثبات ذلك".

وتحدث عن أهمية السياحة الطبيعية والأثرية في قطاع غزة، "فخلافاً للمردود المالي، فإن قطاع غزة موقع أثري كبير جداً لأنه ممر للحضارات والتجارة، وهذا يدل على عمق التاريخ الإسلامي والبشري الفلسطيني، وفي ذلك عمق تاريخي لنا، حيث هناك آثار تعود للعصور اليونانية والرومانية والبيزنطية والإسلامي".

ونوه إلى أهمية السياحة الداخلية، معتبراً أنها "حركة نشطة، وبخاصة في الصيف، مع وجود البحر الذي يعتبر منتزهاً كبيراً لقطاع غزة. ومع وجود المنتزهات والاستراحات تصبح الحركة نشطة أكثر".



افتتاح فندق خمس نجوم، وسيكون الأول من نوعه على مستوى قطاع غزة". ويعمل في قطاع غزة نحو ١٠٠ منشأة سياحية ما بين مطعم وفندق ومنتجع، تغطي ألوان الطيف السياحي كافة، وتوفر فرص عمل لنحو ٥٠٠٠ موظف صيفياً.

ويرى أبو الخير أن التركيز على السياحة الطبيعية على حساب المواقع الأثرية ناتج عن عدم معرفة المواطنين بشكل كبير بالمواقع الأثرية، وأهمية تنشيط السياحة فيها، مطالباً بتنفيذ حملات توعية على المستويات كافة للتعريف بالمواقع الأثرية كافة، وكذلك تضمينها في المناهج الدراسية.

حريق

لكن تجارب الأماكن السياحية والمنتزهات ليست متشابهة، فمنتجع "كريزي ووتر" الذي افتتح في حزيران ٢٠١٠ تختلف، إذ تعرض للإغلاق أكثر من مرة من قبل الحكومة المقالة، بدعوى تدخين نساء للنرجيلة، فيما تعرض للحرق في وقت لاحق من قبل مجهولين.

ويقول ناجي سعد، المدير المالي والإداري للمنتجع: الحركة شبه معدومة في الفترة الحالية، ربما بسبب الوضع الأمني والاعتداءات الإسرائيلية، لكن ما قبل ذلك كانت الحركة تنشط يومي الخميس والجمعة، موضحاً أن الحركة تنشط من قبل الموظفين في بداية الشهر فقط.

وأضاف سعد أن إدارة المنتجع تعمل حالياً على إنشاء قاعة إضافية ونهر صناعي، لكن تأخر إنشائها يعود إلى عدم وجود مواد بناء، وقال: ما يتم وضع خطة لتصميمه خلال شهر يحتاج إلى عدة شهور كي يتم إنجازه.

وتبلغ مساحة المنتجع ٩ دونمات، وتعتمد فكرته على الماء والخضرة، وبرك المياه والأنهار الصناعية، بحيث تعتبر منطقة طبيعية تحتوي على أماكن ترفيه وحفلات للترويج عن رواد المنتجع.

وتم إنشاء معظم مرافق المنتجع من خلال تكسير الصخور واستثمار المواد الموجودة فعلياً في ظل انقطاع المواد الخام، لكن حجم دخل المنتجع حالياً أقل من ١٠٪ مما كان مخططاً له، إذ كان يضم ١٠٠ موظف، لم يبق إلا ربع هذا العدد حالياً.

مغامرة .. ولكن!!

بدوره، وصف وجيه عاشور، صاحب مطعم "سما غزة" الذي افتتح العام ٢٠١٠، الحركة بالجيدة، معتبراً أنها تعتمد بشكل كبير على المواطنين وأنشطة المؤسسات التي يتم تنفيذها في الفنادق.

وقال عاشور إن الذي دفعه للاستثمار في قطاع السياحة اعتقاده بحاجة المواطن في غزة إلى شيء من التغيير في ظل الحصار والإغلاق، بالتالي سعى إلى أن ينشئ فكرة تكون جديدة بحيث تكون كمنتزه ومطعم في وقت واحد.

ومطعم "سما غزة" عبارة عن مجموعة من برك الأسماك الضخمة، يتجول في محيطها المواطنون ويختارون الأسماك التي سيتم تقديمها كوجبات، فيما تم تصميم المكان بأكمله على شكل كائنات بحرية.

ويعترف عاشور بصعوبة الاستثمار في قطاع السياحة، وأن ذلك مغامرة، لكنه أكد أن الفكرة الجديدة ستكون مغرية للمواطنين ودافعاً لزيارة المنتجعات.

وأثناء جولة لطاقيم "آفاق برلمانية" لبعض المطاعم والفنادق، كان واضحاً ضعف إقبال المواطنين إلا في سياق فعاليات تنظمها المؤسسات في هذه الفنادق.

خسائر

من جانبه، أكد د. محمد خلة، مدير عام وزارة السياحة والآثار في غزة، أن حركة السياحة في قطاع غزة منيت بخسارة كبيرة جداً، لأسباب أهمها الحصار المفروض على القطاع من قبل الاحتلال، وعدم تعاون الدول الأوروبية مع الحكومة المقالة لأسباب سياسية، إضافة إلى هجمات الاحتلال التي جعلت الوضع في غزة غير آمن، وهذا ألحق بقطاع السياحة خسائر كبيرة.

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الحيوية في قطاع غزة، إذ تنتشر فيه العديد من المواقع الأثرية والأماكن السياحية، إضافة إلى المناخ المعتدل، وهي مجموعة عوامل ساهمت في جعل قطاع غزة منطقة جذب سياحي، لكن الحصار والإغلاق واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية، حالت دون تمتع أهالي قطاع غزة بهذه الميزات، كما حرمت الزوار الأجانب من مشاهدة هذه الآثار.

لكن في ظل الحصار أيضاً وحرمان المواطن الغزي من التمتع بحقه في الخروج من قطاع غزة، استبدل المواطنون ذلك باللجوء إلى السياحة الداخلية، وهو ما أدى إلى تنشيط هذه السياحة.

سياحة داخلية

داخل أحد المنتزهات العامة كان المواطن جمال عطية يتجول برفقة أسرته المكونة من ٦ أفراد، حيث قال: بالطبع يشعر أبنائي الستة بالملل، فأخرج معهم بجولة ترفيهية نهاية كل أسبوع للعديد من الأماكن، وفي كل مرة أحاول التغيير، فهذه المرة اخترت منتزهاً عاماً، ولكن في مرات سابقة اخترت "مدينة أسد"، وأحياناً نذهب إلى مطعم أو فندق أو منتجع.

وأضاف: ليست النزهة ترفاً، وإنما خروج من حالة الملل التي نعيشها، فالحصار الذي أحدث ضغطاً نفسياً يحتاج إلى نوع من التغيير، وفي بعض الأحيان أخرج أنا وعائلتي برفقة أصحابي وعائلاتهم.

والمواطن عطية يعتبر أن هذه النزهة هي المجال الوحيد للسياحة "المسموح بها" في ظل استمرار الحصار، وعدم قدرة المواطنين في غزة على التنقل خارج القطاع.

لكن هذا يعني أن السياحة الداخلية هي الجانب الغالب، وهو ما يطرح تساؤلات حول واقع السياحة في قطاع غزة.

ففي حديث معه، قال معين أبو الخير، عضو مجلس إدارة الاتحاد الأورومتوسطي للمطاعم السياحية، وصاحب مطعم "السماك" بغزة، "إن القطاع السياحي هو قطاع شجاع في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة من حصار وانقسام، حيث شهد نهضة واضحة شملت كل ألوان الطيف السياحي، وتتطلب مساعدة الجهات الرسمية من أجل تمكين هذا القطاع من الاستمرار في ظل هذه الظروف".

وأوضح أن رواد السياحة في قطاع غزة هم المواطنون أنفسهم، ففي ظل عدم تمكن الأجانب من زيارة قطاع غزة، واقتصار ذلك على الوفود الإغاثية والتضامنية، عمل القطاع الخاص على تعويض هذا النقص من خلال تشجيع السياحة الداخلية.

عراقيل

ونوه أبو الخير إلى أن "الانقسام السياسي أيضاً لعب دوراً في عرقلة عمل القطاع السياحي، فعلاوة على الأثر الاقتصادي الناتج عن الانقسام هناك الأثر المعنوي، فاختلاف القوانين بين رام الله وغزة ووجود حكومتين ووزارتين سياحية ترك أثراً سلبياً على عمل المرافق السياحية، كما أن الكثير من الفنادق كانت تستقبل موظفي السلطة الذين كانوا ينتقلون بين الضفة والقطاع، وهذا توقف بعد الانقسام، إضافة إلى أن السياحة السياسية التي كانت تنشط من خلال الوفود السياسية التي تزور قطاع غزة توقفت أيضاً".

وتطرق إلى الحركة السياحية منذ العام ١٩٩٥، حيث كانت تعتمد على سياحة الفلسطينيين من أراضي ٤٨ بشكل كبير، فيما اعتمدت على السياحة السياسية منذ العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٦، ولجأت بعد ذلك إلى التركيز على السياحة الداخلية.

ويعتقد أبو الخير أن القطاع السياحي مستهدف ضمن مخطط إسرائيلي ممنهج، لكنه يبدو متفائلاً بشأن مستقبل الحركة السياحية في قطاع غزة، "فالمنشآت الفندقية ما زالت تعمل، واستطاعت التغلب على الواقع الصعب، وشهدت الفترة الماضية افتتاحاً لعدد من المنتجعات السياحية لتشجيع السياحة الداخلية، كما سيتم قريباً

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١



دراسات في الثقافة والتراث والهوية

يسرُّ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أن تقوم بنشر مجموعة من المقالات والدراسات للأستاذ الدكتور شريف كناعنة، أستاذ علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت، التي تعطي فكرة عن بعض أعماله ودراساته المتعلقة بفلسطين. وهي لا تشكل جُل ما نشره الدكتور كناعنة، بالعربية إضافة إلى

الانجليزية ولكنها تشكل عينة عن توجه أبحاثه والجوانب التي سعت إلى معالجتها. وكل من يعرف إنتاج الدكتور كناعنة، يعرف أنه ريادي في هذا الحقل، وأن إنتاجه من دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة أغنت حقل الدراسات الأنثروبولوجية، بمعناها الأعم، أي تداخلها مع علم النفس وعلم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية عامة.

ولكون هذه الدراسات والأبحاث والمقالات نشرت في مجلات متعددة ومتنوعة ليست جميعها في متناول القارئ، فإن وجودها في كتاب واحد يسعف لأغراض عملية الإطلاع عليها والإفادة منها، للدارسين والباحثين والطلبة في الجامعات، ولغرض الجمهور العام أيضاً.

ولكن هذا العمل يشكل أيضاً شهادة عرفان وتقدير لأبرز علماء فلسطين في هذا الحقل، ويشكل عينة محدودة من جهد متواصل عبر ما يزيد على أربعة عقود من الزمن.



الإعلام الفلسطيني والانقسام

مرارة التجربة وإمكانات التحسين

تحرير: خالد الحروب وجمان قنبيص
إلى أي مدى يحتوي الإعلام الفلسطيني على خطابات التخوين والتفكير؟ وكيف يمكن تحرير الإعلام الفلسطيني من هذا النوع من الخطابات وتجنب ما يمكن أن ينتج عنها؟ كيف يمكن للإعلام الحزبي أن يعبر عن حزبيته وبرامجه السياسية المختلفة وينتقد "الأخر الوطني" لكن في حدود المهنية

والمسؤولية والصدق؟ وماذا عن الموضوعية والمهنية اللتين كانتا أولى الضحايا في خضم التناحر السياسي في الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني؟

يحاول الكتاب تقديم إجابات عن تلك الأسئلة بالاعتماد على قراءات تفصيلية وحالاتية لاداء الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام.



قبل وبعد عرفات

التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

تسعى المقالات المتضمنة في هذا الكتاب إلى رصد جوانب محددة من التحول السياسي في فلسطين خلال فترة الانتفاضة الثانية، قبل وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. ويغلب عليها المنحى التحليلي إضافة إلى مسعى لاستشراف آفاق المستقبل سواء أكان يتعلق بالمأل السياسي «للقضية»، أم الفاعلين السياسيين من أحزاب وفصائل وحركات أو قوى مجتمعية فاعلة.

ويحتوي القسم الأخير من الكتاب بعض المقالات التي تعالج موضوعات فكرية أوسع، ولكنها أيضاً تلقي بعض الضوء والأسئلة على حاضر ومستقبل الحركات السياسية الإسلامية في فلسطين وفي المجتمع العربي، بما في ذلك ما سمي «باليسار الإسلامي» واليسار غير الإسلامي. وهذه قضايا موضع نقاش مستمر من قبل كتاب عرب وغير عرب اليوم.



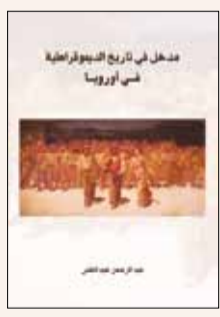
سلسلة التجربة الفلسطينية

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية

السياسات، الممارسات، الإنتاج

محرر الكتاب: سميح شبيب
شكل الدكتور أنيس الصايغ حالة جميلة في الثقافة الفلسطينية. فقد أحب عمله، واستبد به حبه مركز الأبحاث. كان يسكن في منزل متواضع لا يبعد كثيراً عن المركز. وقد اعتاد الوصول إلى مكتبه قبلنا

جميعاً سيراً على الأقدام دون سيارة أو حراسة. يصل في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق، ويغادر في الساعة الثانية وخمس دقائق، بعد أن تكون جميعاً قد غادرنا المركز، ليلتحق بزوجته السيدة هيلدا، وهي زميلتنا في العمل، سيراً على الأقدام ودون حراسة.



مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا

عبد الرحمن عبد الغني

تحاول هذه الدراسة استقصاء الجذور التاريخية التي استوحت البلدان الأوروبية منها أنظمتها الديمقراطية. وبالطبع، فإن استقصاء الجذور يستدعي تناول العوامل والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي أثارَت ضرورة وأهمية التحول من أنظمة حكم مركزية مطلقة ذات معالم إقطاعية ما زال بعضها قائماً، إلى أنظمة تمت وتحولت إلى ديمقراطية فيما بعد.

وتكوّن عملية التحول محور هذه الدراسة، فقد شاركت قوى سياسية واجتماعية وتطورات اقتصادية اجتماعية في عملية التحول. كيف جرى ذلك؟ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن ذلك.



واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين

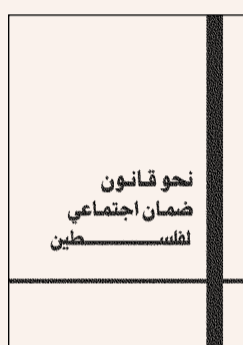
إعداد: صالح الكفري وخديجة حسين

هناك أسباب متعددة، منها أسباب اجتماعية أو حتى خيارات فردية، لعدم دخول سوق العمل لدى بعض الخريجات، ولكن لا يقلق أن تكون الخيارات الفردية أو بعض القيم الاجتماعية هي العوامل التي تفسر تدني هذه النسب وحدها. ذلك أن المرأة الفلسطينية سعت إلى العمل خارج المنزل وخارج الحقل منذ عقود، وهذا المسعى مازال مستمراً ومتزايداً حتى اليوم نظراً للحاجات والضعف الاقتصادي المتعاظم.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مكان التمييز ضد المرأة الفلسطينية في سوق العمل لوضعها بيد المعنيين وأصحاب القرار لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات قد تعطي المرأة الفلسطينية فرصتها العادلة في سوق العمل.

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي تشير منها إلى خطاين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات واطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.



نحو قانون ضمان اجتماعي فلسطيني

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي تشير منها إلى خطاين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات واطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي تشير منها إلى خطاين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات واطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي تشير منها إلى خطاين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات واطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي تشير منها إلى خطاين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات واطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي تشير منها إلى خطاين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات واطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.



سلسلة التجربة الفلسطينية

شفيق الحوت

تكريماً لروح الفقيه شفيق الحوت، ولدوره السياسي والكفاحي، جاء إصدار هذا الكتاب، وبمشاركة سياسيين وكتاب وباحثين، منهم من عاصر الفقيه وكان شريكاً في بعض المحطات السياسية المشتركة، ومنهم من قرأ وبحث في كتبه السياسية وهي متنوعة وغنية.

شارك في إعداد فصول هذا الكتاب، كل من: أوس داوود يعقوب، أحمد مجدلاي، عبد الرحمن الحاج إبراهيم، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم (أبو ليلي)، ماجد كيالي، نبيل عمرو. ما نرجوه هو أن تشكل هذه الفصول السبعة إضاءات على حياة الفقيه ودوره السياسي والكفاحي عموماً، ليس في سياق التكريم فحسب، بل إغناء للمعرفة التي راكمها الفقيه، ونذر حياته من أجلها، بدءاً من النكبة العام ١٩٤٨ وفقدان الوطن، مروراً بالمرحلة السياسية كافة؛ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤ التي كان عضواً في لجنيتها التنفيذية الأولى، أحداث أيلول في الأردن العام ١٩٧٠، الحرب الأهلية في لبنان، النقاط العشرة، الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، الانقسام الفلسطيني العام ١٩٨٣، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي العام ملامح رجل مؤسس قدير كان موضع إجماع الفلسطينيين على الرغم من اختلافاتهم.



الدبلوماسية العامة الفلسطينية

بعد الانتخابات التشريعية الثانية

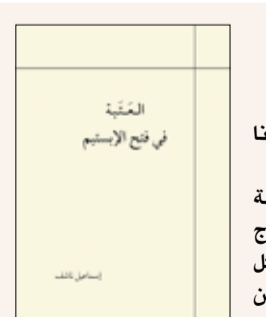
دلال باجس
لم يحظ مصطلح الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) بحقه من الدراسة والتحليل الدبلوماسية العامة في الأدبيات الفلسطينية، علماً بأنه قد يعد أحد مفاتيح الحل للقضية على المديين المتوسط والبعيد. وهذه

الدراسة تحاول التركيز على هذا المفهوم الحديث نسبياً، وأهميته في نقل الرواية الفلسطينية لشعوب العالم، وذلك من خلال التأطير النظري للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبيان مكان الثغرات فيها، ومحاولة البحث عن حلول لتفويضها، حتى تؤدي أكلها بالشكل المناسب.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فُجرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعدت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحديثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فُجرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعدت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحديثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فُجرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعدت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحديثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.



العتبة في فتح الإبتيم

إسماعيل ناشف
هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟ هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثمّ عن المعرفة بشكل عام. فمما لا شك فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلا رحلتها كمرتكز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينية تصطدم بجدار يردها مرة تلو الأخرى إلى سكون شبه أولي، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحققها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟ هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثمّ عن المعرفة بشكل عام. فمما لا شك فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلا رحلتها كمرتكز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينية تصطدم بجدار يردها مرة تلو الأخرى إلى سكون شبه أولي، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحققها إلى مستحيل أبيض، لا لون.